القـــــراءات المتواتـــــرة

وموقف ابن جرير الطبرى من بعضها

إعداد

دكتور/ حسين محمد إبراهيم محمد عمر

أســـتاذ التفســـير وعلوم القرآن المساعد

بكلية أصول الدين – بالقاهرة – جامعة الأزهر الشريف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه، والسائرين على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد،،

فقد أنزل الله القرآن الكريم هداية للعالمين، وجعل فيه سعادة الدارين، وبين للناس فيه منهج حياتهم، فهو الدستور الدائم لإصلاح الخلق، وهو حجة الرسول (ﷺ)، وآيته الكبرى يقوم فى فم الدنيا شاهداً برسالته ودليلاً على صدقه وأمانته.

قال تعالى: ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١).

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ (٢).

ومن مظاهر التيسير أن أنزله الله على سبعة أحرف حتى يسهل على أهل اللهجات المختلفة قراءته، وتدبره.

(١) سورة الحشر / ٢١.

(٢) سورة القمر / ١٥.

ولقد كانت القراءات المتواترة منزلة من عند الله تعالى وقرأها الرسول (ﷺ) على الصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين – ونقلها الصحابة إلى التابعين، ونقلها التابعون إلى من بعدهم حتى وصلت إلينا بالسند المتواتر المتصل إلى رسول الله (ﷺ)، فالأصل فى القراءات إنما هو التلقى والسماع عن رسول الله (ﷺ)، قال تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ (٣).

ومن هنا كانت القراءات المتواترة سنة يتلقاه الآخر عن الأول، وهى تحكم على اللغة، ولا يحكم عليها علمنا باللغة العربية؛ لأن اللغة أوسع من علمنا بها، والله قد أحاط بكل شئ علماً.

لذلك منع العلماء – كما يذكر ابن الجزرى: القراءة بالقياس المطلق وهو الذى ليس له أصل فى القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق فى الأداء يعتمد عليه"(٤).

ومن هنا لا يكاد يخلو علم من علوم الشريعة والعربية إلا وتعتبر القراءات القرآنية رافداً من روافده الثرية فى

(٣) سورة الإسراء / ١٠٦.

(٤) النشر ١/ ٢١.

الاستدلال، فكتب الفقه، والحديث والتفسير والنحو والصرف والبلاغة والمعاجم اللغوية لا يخلو منها كتاب واحد إلا وتناول هذه القراءات فى الاستدلال.

ولقد كانت عناية العلماء بالقراءات المتواترة عناية فائقة، وكيف لا؟ وهى وحى من عند الله تعالى، فقد وضعوا القواعد والضوابط التى تميز القراءات الصحيحة من غيرها، ولما كانت القراءات المتواترة – المجمع على تواترها – بهذه الدرجة من الأهمية، ورأينا من العلماء – مثل الإمام الطبرى – يقف من بعض هذه القراءات المتواترة موقف الناقد حين يقول: والقراءة التى لا استجيز غيرها .... هى كذا ...." أو والصواب: قراءة كذا .... حين رأيناه يقف هذا الموقف أردنا أن نبين أن القراءات المتواترة كلها حق وصواب وأنها بمنزلة واحدة لا فرق بين قراءة متواترة وأخرى كذلك، وأن نبين كذلك الأسباب والاعتبارات التى بنى عليها الإمام الطبرى موقفه، وأن نقيّم هذه الاعتبارات لاسيما وأن الإمام الطبرى هو إمام المفسرين بلا منازع وقوله مسموع، ونحن لا نجادل فى حسن نيته ولا نتهمه، فهو الإمام الذى خدم القرآن، ولكن موقفه من بعض القراءات المتواترة موقف يدعو إلى الدهشة والاستغراب.

وقد انقسم هذا البحث إلى مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

أما المقدمة فقد تكلمت فيها عن أهمية القراءات المتواترة،

والفصل الأول: عن القراءات المتواترة وتحته عدة مباحث:–

المبحث الأول: تعريف القراءات المتواترة ومصدرها من الكتاب والسنة.

المبحث الثانى: شبهات حول مصدر القراءات المتواترة والرد عليها.

المبحث الثالث: حكمة القراءات المتواترة.

المبحث الرابع: أركان القراءات المتواترة.

المبحث الخامس: تواتر قراءات الأئمة العشرة.

المبحث السادس: تواتر إسناد الأئمة العشرة.

الفصل الثانى: موقف الطبرى من بعض القراءات المتواترة وتحته عدة مباحث.

المبحث الأول: منزلة الإمام الطبرى.

الاعتبارات التى بنى عليها الطبرى موقفه.

المبحث الثانى: الاعتبار الأول: يرد بعض القراءات المتواترة بقوله إجماع الحجة، أو الاستفاضة، أو ما عليه عامة القراء، أو لإجماع قراء الأمصار .

المبحث الثالث: الاعتبار الثانى: يرد بعض القراءات المتواترة تبعاً لوجه فى التفسير ، ومعنى من المعانى يراه جديراً بالقبول حسب تأويله.

المبحث الرابع: الاعتبار الثالث: يرد بعض القراءات المتواترة التى لا توافق قاعدة لغوية حسب نظره.

المبحث الخامس: تأمل وتقييم لموقف الطبرى.

حكم المفاضلة بين القراءات المتواترة.

الخاتمة : وتشتمل على النتائج التى توصلنا إليها فى البحث.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين، كما أسأله أن يغفر لى ولوالدى وللمسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

د. حسين محمد إبراهيم محمد عمر
القرين – شرقية – آل عمر

الفصل الأول

القراءات المتواترة

المبحث الأول: تعريف القراءات مصدر القراءات المتواترة

تعريف القراءات المتواترة فى اللغة:

القراءات: جمع قراءة، وهى فى الأصل مشتقة من مادة "ق ر أ"، والقراءة مصدر للفعل قرأ، يقال: قرأ يقرأ قرآنا وقراءةً.

والقراءة تستعمل بمعنى الجمع والاجتماع من قول القائل: قرأت الشئ إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض.

ومنه قولهم: "وما قرأت الناقة جنيناً" أى لم تضم رحمها على ولد، أو ما جمعت أو ما ضمت فى رحمها جنيناً.

وقد تستعمل القراءة أيضاً بمعنى التلاوة، ومنه قولهم: قرأت الكتاب، أى تلوته، وسميت التلاوة قراءة لأنها ضم لأصوات الحروف فى الذهن لتكوين الكلمات التى ينطق بها[1].

وقال الراغب فى مفردات القرآن: "والقراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض فى الترتيل، وليس يقال ذلك

---

(١) القاموس المحيط مادة "قرأ" ، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم مادة "قرأ" ، ولسان العرب.

لكل جمع. لا يقال قرأت القوم إذا جمعتهم"(١).

تعريف القراءات المتواترة في الاصطلاح:

ذكر علماء القراءات تعريفات متعددة نذكر أشهرها:

١- قال الإمام الزركشى فى البرهان: "هى اختلاف ألفاظ الوحى المذكور فى كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرها"(٢).

٢- ويقول ابن الجزرى فى تعريف القراءات: هى علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"(٣).

٣- ويقول الإمام القسطلانى: فليعلم أن علم القراءات هو علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم فى اللغة والإعراب والحذف، والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع أو يقال: علم يعرف منه اتفاقهم واختلافهم فى اللغة والإعراب والحذف والإثبات والفصل والوصل من حيث النقل، أو يقال: علم بكيفية أداء كلمات القرآن وأختلافهم بعزو الناقلة"(٤).

٤- ويعرف الشيخ الزرقانى القراءات فيقول: "هو مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره فى النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة فى نطق الحروف أم فى نطق هيئاتها"(٥).

وفى ضوء هذه التعريفات للقراءات يتبين لنا أنه لا تعارض بينها حتى وإن عرفها البعض بأنها مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراءة - كما فعل الشيخ الزرقانى - فإن مقصودة هو ما ذهب إليه العلماء من أن مصدر القراءات هو الوحى والسماع وأن اختلاف القراءات لم يكن حسب هوى أى إمام من أئمة القراءة وإنما هو اختلاف ألفاظ الوحى النازل من عند الله تعالى حتى وجدت علاقة واضحة بين التعريف اللغوى للقراءات وبين التعريف الاصطلاحى،

(١) مفردات الراغب.

(٢) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ١/ ٣١٨

(٣) منحة المقربين لابن الجزرى ٣.

(٤) لطائف الإشارات ١/ ١٧٠

(٥) مناهل العرفان ١/ ٤١٢.

فأصبحت كلمة قراءة، إذا أضيفت إلى واحد من أعلام القراء تدل على منهج معين لهذا القارئ فى التلقى والأداء، واشتهر من الصحابة قارئون كثير، فكان يقال: قراءة ابن مسعود، وقراءة أبى، وقراءة زيد بن ثابت، وقراءة أم سلمة، وهكذا.

ومما سبق يتضح أن لفظ "القراءات يطلق تارة ويراد به العلم المشهور كمعرفة القراء من الصحابة ومن بعدهم، وكتب القراءات وأسماء مؤلفيها إلى غير ذلك مما يسمى بعلم الدراية، ويطلق تارة أخرى، ويراد به أوجه الخلاف فى الكلمة القرآنية من حيث النطق بها، وهو ما يسمى بعلم الرواية وسياق الكلام هو الذى يحدد المراد فى ذلك.

مصدر القراءات المتواترة

إن المصدر الوحيد للقراءات المتواترة هو الوحى الأمين الذى جاءت عن طريقه القراءات المتواترة، ذلك أن القراءات القرآنية المتواترة جميعاً، قرأ بها النبى (ﷺ)، وقد تلقاها عنه (ﷺ) أصحابه من بعده وأقرؤوا بها الناس، فهى قراءات متواترة توقيفية لا مجال فيها لأدنى اجتهاد.

فالنبى (ﷺ) هو الذى أقرأ أصحابه بتحقيق الهمزات وبتسهيلها، وكذلك بالفتح وبالإمالة، وبالإدغام وبالإظهار. وغير ذلك من أبواب القراءة المأذون بها والمروية بالتواتر، وهو الذى أذن بإقراء هذه الكلمة بوجه وتلك بوجهين وتلك بثلاث وغيرها بأربع ..... إلخ.

وإذا كانت القراءات المتواترة جزءاً من القرآن بالكريم، فهى كذلك من عند الله، ولا دخل لأحد فيها ولا دخل لرسول الله (ﷺ)، ولا لجبريل عليه السلام - فى تبديل حرف منه مكان آخر.

الأدلة على أن مصدر القراءات هو الوحى الأمين:-

أولا: من القرآن الكريم:

هناك العديد من الآيات القرآنية التى تدل دلالة صريحة على أن الرسول (ﷺ) لا يستطيع أن يبدل كلمة بكلمة، أو حرفاً بحرف آخر من هذه الآيات:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ

إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾[1].

٢- قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ . عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾[2].

٣- قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴾[3].

ثانيا: من السنة النبوية:

١- عن عمر رضى الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله (ﷺ) فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله (ﷺ) فكدت أساوره فى الصلاة فتبصرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت: من أقرأك هذه التى سمعتك تقرأ فقال: أقرأنيها رسول الله (ﷺ) - فقلت: كذبت : فإن رسول الله (ﷺ) قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله (ﷺ)، فقلت: إنى سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله (ﷺ) : "أرسله: اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التى سمعته يقرأ، فقال رسول الله (ﷺ)؛ كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التى أقرأنى، فقال رسول الله (ﷺ): كذلك أنزلت : إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه"[4].

٢- روى مسلم بسنده عن أبى بن كعب رضى الله عنه أن النبى (ﷺ) كان عند أضاة بنى غفار قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: "إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وأن أمتى لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتى لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتى لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك

---

(١) سورة يونس / ١٥.

(٢) سورة النجم / ٣-٥.

(٣) سورة الحاقة / ٤٤-٤٦.

(٤) صحيح البخارى كتاب فضائل القرآن - باب أنزل القرآن على سبعة أحرف.

أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرؤوا فقد أصابوا"[1].

٣- وفى صحيح البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: قال رسول الله (ﷺ) : "أقرأنى جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف"[2].

٤- وعن أبى بن كعب رضى الله عنه قال: لقى رسول الله (ﷺ) جبريل فقال "يا جبريل: إنى بعثت إلى أمة أمية فيهم المرأة العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذى لم يقرأ كتاباً قط، قال يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف"[3].

من مجموع تلك الأحاديث وأمثالها يتبين لنا أن القراءات منزلة عند الله تعالى وأن مصدرها الوحى من عند الله، وليس للرسول (ﷺ) فيها دخل سوى التبليغ.

ويتبين كذلك أن الصحابة - رضى الله عنهم - تلقوا هذه القراءات من رسول الله (ﷺ) وتلقاها عنهم التابعون، ومن بعدهم حت وصلت إلينا متواترة بالأسانيد الصحيحة، وأن هذا التواتر الذى تؤدى به هذه القراءات هو أقوى مستند لذلك، والذى ما زالت جماهير الأمة تتلقاه وتلقّيه منذ عصر النبوة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

والمتأمل لحديث عمر بن الخطاب وهشام ابن حكيم بن حزام يجد أن هذا الحديث يكشف عن الأذن الشرعى الصادر من النبى (ﷺ)، والذى يأذن فيه للصحابة الكرام برواية القرآن الكريم عنه مع التفاوت فى الأداء، فإن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أطلقوا لفظ "قراءة" على ما تخيره القراء من تلاوات النبى (ﷺ) لكن لم تجد هذه القراءات سبيلها إلى التدوين؛ إذ لم يجتمع للصحابى مذهب مستقل؛ بل هى اختيارات متفرقة تلقوها عن الرسول (ﷺ) فى مناسبات متعددة.

يقول الشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى: ثم إن الصحابة رضوان الله عليهم - قد اختلف أخذهم عن رسول الله (ﷺ) ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذه عنه بحرفين، ومنهم من زاد، ثم تفرقوا فى البلاد وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابعى التابعين وهلم جرا، حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وينشرونها"[4].

---

(١) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين باب : بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

(٢) صحيح البخارى - كتاب فضائل القرآن.

(٣) سنن الترمذى - باب أنزل القرآن على سبعة أحرف.

(٤) مناهل العرفان ١/ ٤١٣.

المبحث الثانى

شبهات حول مصدر القراءات المتواترة والرد عليها

يحاول البعض من المستشرقين وغيرهم أن يلقوا الشبهات حول مصدر القراءات فيزعمون أن فى القرآن الكريم إضطراباً وعدم ثبات، واختلافاً لا يوجد مثله فى كتاب آخر، .. أو يقولون أن تعدد القراءات ليس مصدره الوحى وإنما يرجع إلى القراء الذين مارس كل واحد منهم القراءة القرآنية ليصحح القرآن، وأن القارئ يقرأ القرآن على حسب ما يحتمله رسم المصحف الخالى من النقط والشكل، وأحياناً أخرى يرجعون تعدد القراءات إلى اختلاف اللهجات بين قبائل العرب.

وهؤلاء ليس لهم دليل واضح يعتمدون عليه ويصادم – ما سبق – من الأدلة الواضحة من الكتاب والسنة والتى تفيد أن القراءات مصدرها الوحى.

وبعون الله تعالى سوف نورد هنا هذه الافتراءات والشبهات التى ذكروها ونقوم بالرد عليها.

الشبهة الأولى:

١- يقول جولدزيهر "فلا يوجد كتاب تشريع اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عقدياً على أنه نص منزل موحى به، يقدم نصه فى أقدم عصور تداوله، مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات كما نجد فى نص القرآن"[١].

الرد على هذه الشبهة:

إن ما يدعيه هذا المستشرق ليس صحيحاً، بل إن العكس هو الصحيح، فلا يوجد كتاب حفظ من التحريف والتبديل مثل القرآن الكريم الذى تكفل الله عز وجل بحفظه قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[٣].

إن القرآن الكريم يستحيل أن يكون فيه اضطراب لأن الاضطراب إنما يكون حيث يوجد تناقض فى المعنى وتعارض فى المراد وتضارب فى الهدف، وهذا كله منفى عن القرآن الكريم، فاختلاف القراءات لا يؤدى إلى هذا التضارب

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامى ص ٤.

(٢) سورة الحجر/ ٩.

(٣) سورة النساء/٨٢.

والتضاد، لأن اختلاف القراءات يرجع إلى نوعين:-

١- النوع الأول:- أن تختلف القراءتان فى اللفظ وتتفقان فى المعنى، كقراءة: "اهدنا الصراط المستقيم" بسورة الفاتحة، قرئت بالصاد والسين، وكقراءة "يحسب" بفتح السين وكسرها، وكقراءة "مفرقاً" من قوله تعالى: ﴿ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ﴾[١]. بكسر الميم وفتح الفاء، أو بفتح الميم وكسر الفاء[٢].

والحكمة من هذا النوع من القراءات: هى تيسير التلاوة على ذوى اللغات المختلفة، ومن هذا النوع أيضاً مالا تختلف فيه اللغات، وإنما هما وجهان، أو وجوه تجرى فى فصيح الكلام، كما فى قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾[٣]، قرئ بتخفيف الزاى من "نزل"، ورفع الحاء من "الروح" والنون من "الأمين"، وقرئ بتشديد الزاى من "نزل" ونصب الحاء من "الروح" والنون من "الأمين"[٤]، ونحو قوله: ﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا ﴾[٥]. قرئ بتاء الخطاب وياء الغيبة[٦]، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ ﴾[٧]، قرئ بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين فى "ينشؤا" كما قرئ بفتح الباء وسكون النون وتخفيف الشين[٨].

وهذا النوع من القراءات وارد على طريقة ما ألفه العرب من صرف عنايتها إلى المعانى ونظرها إلى الألفاظ على أنها وسائل، فلا ترى بأساً فى إيراد اللفظ على وجهين، أو وجوه ما دام المعنى الذى يقصد بالخطاب مستقيماً، وفى هذا توسعة على القارئ بعدم قصره فى نطاق حرف واحد، ولاسيما إذا كان محجوراً عليه أن يغير الكلمة من القرآن ويحيد بها عن وجهها المسموع"[٩].

٢- النوع الثانى:- أن تختلف القراءتان فى اللفظ والمعنى معاً مع صحة

---

(١) سورة الكهف/١٦.

(٢) إتحاف فضلاء البشر / ٢٨٨.

(٣) سورة الشعراء/١٩٣.

(٤) إتحاف فضلاء البشر/ ٣٣٤.

(٥) سورة يس/٧٠.

(٦) إتحاف فضلاء البشر/ ٣٦٦.

(٧) سورة الزخرف/١٨.

(٨) إتحاف فضلاء البشر/ ٣٨٥.

(٩) القراءات فى نظر المستشرقين والملحدين / ١٤ – ١٥.

المعنيين كليهما، فلا يكونان متناقضين، ولا متعارضين، بل يمكن اجتماعيهما فى شئ واحد، كما فى قوله تعالى:

﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ﴾[١].

قرئ "ننشزها" بالزاى على معنى نضم بعضها إلى بعض حتى تلتئم وتجتمع، كما قرئ بالراء على معنى نحييها بعد الموت للحساب[٢].

والمعنيان مختلفان، ولكنهما لا يتناقضان ولا يتنافيان بل يلتقيان، لأن الله تعالى إذا أراد بعث الخلائق ضم عظامهم بعضها إلى بعض حتى تجتمع ثم يحييها للجزاء[٣].

وكما فى قوله تعالى "إن المصّدقين والمصّدقات"[٤].

قرئ بتشديد الصاد فى الكلمتين، والأصل " المتصدقين والمتصدقات" ثم قلبت التاء صاداً وأدغمت فى الصاد بعدها، والمعنى: الذين يخرجون صدقات أموالهم، سواء كانت مفروضة أم مندوبة.

وقرئ بتخفيف الصاد فى الكلمتين، والمعنى الذين يذعنون للدين، وتمتلئ نفوسهم بالانقياد له، والاستسلام لأحكامه، فالمعنيان مختلفان، غير أنهما يجتمعان فى العبد المؤمن المتصدق[٥].

والحكمة فى النوع من الاختلاف أن تكون الأية بمنزلة آيتين وردتا لإفادة المعنيين جميعاً، وهذا نوع من الإعجاز القرآنى، أما اختلاف القراءتين فى اللفظ والمعنى مع تضاد المعنيين، فلا وجود له فى القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[٦].

فاختلاف القراءات إنما هو اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تعارض وتضارب، فإن هذا لا يتصور أن يكون فى كلام العقلاء من البشر، فضلا عن أن يكون فى كلام رب العالمين، وإذا كان الأمر كذلك استحال على النص القرآنى أن يعتوره قلق أو يزل بساحته تضارب واختلاف، لأنه كلام رب العالمين سبحانه وتعالى.

(١) سورة البقرة/ ٢٥٩.

(٢) إتحاف فضلاء البشر / ١٦٢.

(٣) القراءات فى نظر المستشرقين والملحدين / ١٥.

(٤) سورة الحديد / ١٨.

(٥) إتحاف فضلاء البشر / ٤١٠.

(٦) سورة النساء / ٨١.

وقد تصدى للرد على المستشرق جولد زيهر- فى وصفه للقرآن الكريم بالاضطراب وعدم الثبات- أستاذنا العلامة الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفه- أمد الله فى عمره- حيث يقول: أما قوله- يقصد جولد زيهر- " فلا يوجد كتاب تشريعى اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عقدياً على أنه منزل أو موحى به يقدم نصه فى أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات كما نجد فى نص القرآن" يقول أستاذنا فى الرد على هذا الكلام: لم ير جولد زيهر كتب الشرائع السابقة فى نصوصها الأصلية، فكيف يحكم بأنها ليست كالقرآن فى تعدد الوجوه والقراءات؟ على أنه يناقض نفسه فسيقرر هو فيما يلى " هذا الباب إذ يعرض للكلام عن حديث نزول القرآن على سبعة أحرف" أن التلمود يقول بنزول التوراه بلغات كثيرة فى وقت واحد أليس هذا شبيها بنزول القرآن على أحرف؟

أما النصوص الباقية من الكتب السابقة فهى مختلفة أختلافاً كبيراً، بل متضاربة أيضاً، وهذا يقرره جولد زيهر نفسه كذلك حيث يتساءل (فى باب التفسير بالمنقول التالى لهذا الباب عند الحديث عن أبى الجلد" :- أى نسخة من التوراة كان يستخدمها "أبو الجلد" فى دراسته؟ ففى هذا اعتراف بوجود نسخ مختلفة، وهذا ما يؤيده علماء العرب "كابن حزم فى الملل والنحل، وأبى الفداء فى مقدمة مختصر تاريخ البشر" حيث ذكر ثلاث نسخ معروفة للتوراة وغيرهما.

وكذلك الإنجيل اختلفت نصوصه اختلافاً أساسياً باختلاف رواته من الحوارين، كما تأكد ضياع كثير منه ومن التوراة "انظر مقدمة أرثر جفرى على كتاب المصاحف لابن أبى داود"، فقد بين بما لا يدع مجالاً للشك أن تاريخ التوراة والإنجيل وصحة نسبتهما وحرفيتهما أبعد شئ عن الصحة والوثوق.

وإذ يقول معنى الاضطراب وعدم الثبات فى النص:- هو وروده على صور مختلفة أو متضاربة لا يعرف الصحيح الثابت منها. أما ورود النص على صور كلها صحيح النسبة إلى مصدره متواتر الرواية عنه فليس فى ذلك شئ من الاضطراب وعدم الثبات، وقراءات القرآن المعتمدة مهما اختلفت فى النص الواحد متواترة كلها مقطوع بصحة

نسبتها إلى المصدر الأصلى كما يقرر ذلك جولد زيهر نفسه.

وحسبك أنه هنا يشهد باختلافها منذ أقدم عصور تداولها، فمعنى ذلك أن مصدرها الأصلى للناس وهو الرسول صلى الله عليه وسلم كان على بينة من هذا الاختلاف وهو الواقع فعلا، فقد أخبر الرسول بالحديث الموثوق به إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وأذن بقراءة ما تيسر من ذلك، كما سيقرر جولد زيهر.

وإذا كنا قد أمنا بأن الرسول جاء بالقرآن لزم أن نؤمن أيضا بما وصف به هذا القرآن، وقد وضح العلماء بما لا مزيد عليه فوائد تعدد القراءات، وليس أقل هذه الفوائد أنه ناحية من نواحى الإعجاز الذى اختص به القرآن، لأنه بتعدد قراءاته كأنه عدة كتب منزلة لا كتاب واحد، ولا سيما إذا كان فى كثير من هذه القراءات إن لم يكن أكثره ثروة جديدة فى تشريع، أو حكمة، أو نحو ذلك، فهل انعكست الآية حتى يحسب المزية عاباً، والذهب تراباً....

الرد على جولد زيهر فى مسألة توحيد النص:-

ويستطرد أستاذنا الدكتور / إبراهيم خليفه فى الرد على جولد زيهر فى وصف للنص القرآنى بقوله: "وفى جميع الشوط القديم للتاريخ الإسلامى لم يحرز الميل إلى التوحيد العقدى للنص إلا انتصارات طفيفة .... ". يقول فى الرد: لا يستطيع أحد أن يثبت أنه كان هناك ميل إلى توحيد نص القرآن وفى ذلك يناقض جولد زيهر نفسه بما سيذكره فيما بعد من أن المسلمين تلقوا القراءات المختلفة بالتسامح والقبول وكثير غير ذلك مما ذكره.

وأنى لأحد أن يقضى بتوحيد النص والمسلمون متفقون على صحة حديث الرسول صلى الله عليه وسلم من إنزال القرآن على سبعة أحرف. وجمع عثمان للمصحف لم يكن رغبة فى توحيد- كما توهمه جولد زيهر فيما بعد، بل قصد إلى إثبات القراءات المقطوع بصحتها ونسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ولذلك أمر بكتابة خمس نسخ أو أكثر مختلفة القراءات، ومما ساعد على استيعاب القراءات المعتمدة إهمال النقط والشكل فى الخط العربى حينئذ، فهما عامل مساعد لا موجب كما يتوهم المؤلف فيما بعد، وكل ما عنى به الإسلام

هو التثبت من صحة القراءة وتواترها، فإذا ثبت ذلك فعلى كل مسلم قبولها واعتقاد أنها قرآن كما يكفر من أنكر ذلك[1] اهـ.

ويمضى الأستاذ الدكتور إبراهيم خليفه فى الرد على جولد فى مسألة توحيد النص قائلا: أى توحيد للنص هذا الذى يتحدث عنه هذا الرجل إذا كان للنص الواحد قراءات متعددة، بل أحرف متعددة كذلك يتأدى بجميعها على حد سواء، من غير أن يتبدل شيئ من لب مضمونه وجوهر محتواه على الإطلاق مع ثبوت كون الكل من عند الله، وتواتره عن رسوله منذ عهده الميمون إلى يوم الناس هذا. يكون فى ذلك منافرة أى منافرة لقضية كونه كتاباً واحداً بالشخص نعم بالشخص لا بالنوع فحسب من لدن الله تعالى.

وأين كان خصوم القرآن على كثرتهم ووفرتهم من كل ملة ونحلة، ولا سيما من كان منهم من العرب الخلص الذين هم أخبر كل أحد بفنون بلاغة القول، وجزالة معناه، كيف لم يعدوا وئل ذلك مغمزاً يطعنون به على القرآن ودين القرآن لو وجدوا فى ذلك من شائبة بل كيف انقلبت الكثرة الكاثرة من أولئك العرب أنصاراً يبذلون فى سبيل القرآن ودينه الذى هو سبيل الله عندهم وعند كل عاقل مهجهم ذاتها، أليس أن التفسير الوحيد المعقول لهذه الظاهرة أنهم لما لم يجدوا فى ذلك أى مطعن، بل على العكس وجدوا فيه فوق التيسير الظاهر، فوائد أخرى عديدة قررها علماء التفسير والقراءات وعلوم القرآن وغيرهم وجدوا فوق هذا كله أصدق أمارة على كمال الإعجاز ونصوع المسحة الإلهية الحكمة على كل كلمة من كلمات هذا الكتاب المعجز. إن كان ثمة غير هذا فليحدثنا به، فإذا لم يجد لتفسير هذه الظاهرة فرضا آخر تقبله العقول لا فى جوف الأرض ولا فوق آدم السماء لكونه من المستحيلات التى لا توجد إلا فى تصوير أوهام الحاقدين وجهلة المستكبرين فإنا نقول له ولأمثاله: إن مسألة تعدد أحرف القرآن وقراءاته الثابتة من عند الله طبعاً لا تجافى أبداً حقيقة توحيد نصه بالمعنى الحقيقى والمؤثر لكلمة التوحيد، والذى لا يجد معه المرء أى تنافر، أو تضارب بين قراءة وقراءة، ولا بين حرف وحرف، بل إن توحيد نص القرآن بهذا المعنى حقيقة ماثلة للعيان منذ كان وإلى الأبد فليست طارئة على النص ولا غريبة عليه قد برزت إلى الأمام فيما بعد كما يزعم، وإنما هى

---

(١) دراسات فى مناهج المفسرين ٧٥-٧٧.

لازمة من لوازمه لا تقبل الإنفكاك عنه. بل قل هي إحدى صفاته الذاتية التي تقوم بها حقيقته، ولا تتصور تلك الحقيقة بدونها.

أما توحيد نص القرآن بمعنى عدم تعدد أحرفه وقراءاته فمسألة أخرى لا وجود لها على الإطلاق منذ مَنّ الله على نبيه وأمته بنزول القرآن على سبعة أحرف وإلى الأبد.

..... وأما دعوى جولد زيهر أن عمل عثمان في جمع الناس على مصحف واحد كان رغبة منه ذات حظ من القبول في توحيد نص القرآن بالمعنى الذي يريده هو طبعاً ... فإن هذه الرغبة في توحيد النص- كما يدعي جولد زيهر- لم تدر بخلد أحد من المسلمين، فضلاً عن عهد عثمان رضي الله عنه وإنما كان القصد إلى إثبات القراءات الصحيحة دون حجر في اختيار إحداها كما قصد فيما إلى منع الأخذ بقراءة لم تثبت في المصاحف العثمانية حيث أحرقت مصاحف كثيرة أخرى منها مصحف عبد الله بن مسعود وغيره"[1] اهـ.

ويقول السيوطي نقلاً عن القاضي أبي بكر الباقلاني في الانتصار: لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإلغاء ما ليس كذلك وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير ولا تأويل أثبت مع تنزل، ولا منسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه ومفروض قراءته وحفظه خشية دخول الفساد أو الشبهة على من يأتي بعد"[2] اهـ.

٣- الشبهة الثانية:

كذلك يدعي جولد زيهر في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي أن اختلاف القراءات راجع إلى طبيعة الخط العربي الذي كتبت به المصاحف العثمانية، وهي أنها كانت خالية من الإعجام والنقط وخالية من الشكل الذي يدل على إعرابها. يقول جولد زيهر: " وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي، الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقط، بل

(١) دراسات في مناهج المفسرين ٨٠-٨١- بتصرف.

(٢) الإتقان ١/١٧١.

كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها، وإذا فاختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً أصلاً، أو لم تتحر الدقة في نقطه أو تحريكه"[1].

فتعدد أوجه القراءات كما يرى جولد زيهر إنما كان ناشئاً من عدم نقط كلمات القرآن وعدم شكلها، وأن القراءات إنما نشأت متأخرة عن الكتابة في عهد عثمان رضي الله عنه، وهذا زعم باطل وكذب وافتراء على كتاب الله تعالى، ذلك أن الحقيقة التي لا جدال فيها أن مصدر القراءات الوحي- كما سبق أن ذكرنا ذلك وأقمنا الدليل عليه- من القرآن والسنة والعقل.

الرد على هذه الشبهة:-

١- إن كلام جولد زيهر هذا يتنافى مع حقائق التاريخ والمنطق والعقل، فإن الدارس لحقائق التاريخ بإنصاف وعدل يتبين له أن القرآن الكريم بجميع قراءاته ورواياته كان محفوظاً في صدور أصحاب رسول الله (ﷺ) قبل أن تكتب المصاحف في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه، بل قبل أن يجمع في المصحف في عهد الصديق أبي بكر رضي الله، كما يدل على أن قراءاته ورواياته قد ذاع أمرها، وانتشر بين المسلمين خبرها وتداول الناس القراءة بها في زمن النبي (ﷺ).

٢-" كما أن من الثابت أنه لما كتبت المصاحف العثمانية وأرسلت إلى الأمصار الإسلامية لم يكتف الخليفة عثمان رضي الله عنه- بإرسالها إلى الأمصار وحدها، لتكون الملجأ والمرجع، بل أرسل مع كل مصحف عالماً من علماء القراءة يعلم المسلمين القرآن وفق هذا المصحف، وعلى مقتضاه، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدينة، وبعث عبد الله بن السائب إلى مكة، والمغيرة بن أبي شهاب إلى الشام، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمي إلى الكوفة.

فكان كل واحد من هؤلاء العلماء يقرئ أهل مصره بما تعلمه من القراءات الثابتة عن رسول الله (ﷺ) بطريق

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ٨-٩.

التواتر التى يحتملها رسم المصحف، فالمقصود من إرسال القارئ مع المصحف تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمنقول منها تواتراً، فلو كانت القراءات مأخوذة من رسم المصحف، وساغ لكل إنسان أن يقرأ بكل قراءة يحتملها رسم المصحف، سواء كانت بطريق التواتر أم بطريق الآحاد، أم كانت منسوخة، أم لم يكن لها سند أصلاً لم يكن ثم حاجة إلى إرسال عالم مع مصحف، فإيفاد عالم مع المصحف، دليل واضح على أن القراءة إنما تعتمد على التلقى والنقل والرواية لا على الخط والرسم والكتابة[١].

٣- أن الرسول (ﷺ) تلقى القرآن الكريم سماعاً ومشافهة، وكان رسول الله (ﷺ) فى أول الأمر يعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليه وحيه، فأنزل الله تعالى عليه قوله: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴾[٢]، ووعده سبحانه وتعالى بجمعه وقرآنه: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾[٣]، ووجه- سبحانه- رسوله الكريم باتباع قراءة جبريل، والاستماع إليه: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾[٤]، فكان (ﷺ) يستمع قراءة جبريل ثم يقرأ.

يقول القرطبى: هكذا نشأت القراءات على أساس من التلقى والضبط والرواية، والنقل عن محمد عن جبريل عن رب العالمين"[٥].

هذا وقد سبق فى الأحاديث المتقدمة عند الحديث عن مصدر القراءات من قول النبى (ﷺ) "أقرأنى جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدنى حتى أنتهى إلى سبعة أحرف"[٦]، ما يدل دلالة صريحة على أن الرسول (ﷺ) كان يتلقى هذه القراءات من ربه سبحانه وتعالى- بواسطة جبريل عليه السلام، وأن الصحابة رضى الله عنهم أجمعين تلقوا هذه القراءات عنه (ﷺ)، كما يستفاد كذلك من قول عمر رضى الله عنه فى الأحاديث المتقدمة " ..... أقرأنيها رسول الله (ﷺ) أن القراءة

(١) القراءات فى نظر المستشرقين والملحدين ٤٨-٤٩.

(٢) سورة القيامة / ١٦.

(٣) سورة القيامة / ١٧.

(٤) سورة القيامة / ١٨.

(٥) تفسير القرطبى ١/ ٦٠.

(٦) أخرجه البخارى - كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف.

ليست موكولة إلى أهوائهم، ولا مفوضة إلى آرائهم، فليس لأحد أن يقرأ باختياره، أو من تلقاء نفسه، من غير توقيف وتلق من رسول الله (ﷺ)، فكيف يدعى جولد زيهر أن عدم الشكل والنقط كان سبباً فى اختلاف القراءات.

٤- إن هذا الذى يدعيه جولد زيهر من أن عدم الشكل والنقط كان سبباً فى اختلاف القراءات يرجع - كما يرى الدكتور عبد العال سالم مكرم- أن الزمخشرى وقف موقف الناقد من بعض القراءات الصحيحة يقول: ولما وقفت على رأى الزمخشرى فى قراءة أبن عامر للآية المشهورة فى سورة الأنعام ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[١]. - تأكد لى أن مصدر الوحى بهذا الرأى هو الزمخشرى حيث وقف من قراءة ابن عامر لهذه الآية موقف الناقد.

وبيان ذلك أن ابن عامر كان يقرأ: ﴿ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما فى غير ظرف وكان من رأى الزمخشرى أن هذه القراءة مردودة، لأنها مخالفة للقواعد النحوية التى لا تجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف.

وأرجع الزمخشرى خطأ ابن عامر فى هذه القراءة إلى رسم المصحف حيث قال:" والذى حمله على ذلك أنه رأى فى بعض المصاحف مكتوباً بالياء"، فالسبب إذا فى هذه القراءة فى رأى الزمخشرى هو رسم المصحف، ومعنى ذلك أن ابن عامر اعتمد على المصحف ولم يعتمد على الرواية ، ومن هنا فتح الباب أمام هذا المستشرق فقال ما قال[٢].

وهذا الذى يقوله جولد زيهر كذب ومحض افتراء ولا يصح بأى حال من الأحوال ونرد عليه بما يلى:-

أ - أن هذه القراءات قد رويت وشاعت القراءة بها قبل تدوين المصاحف، كما كان القرآن محفوظاً فى الصدور قبل تدوين المصاحف، وجمع القرآن، ثم حين دونت المصاحف لم يكن النقط عرف، ولا الشكل اخترع، فظهرت حركة القراءات

(١) سورة الأنعام / ١٣٧.

(٢) القراءات القرآنية وأثرها فى الدراسات النحوية ١٤، ١٥.

قبل النقل والضبط، فكانت قراءتهم للكلمة على حسب ما يروون وينقلون لا على حسب ما يقرأون فى المصاحف ويوضح ذلك أستاذنا الدكتور/ إبراهيم عبد الرحمن خليفة فيقول:" إنه جهل فاضح بطبيعة تعلم الأمة للقرآن والتى لازمت تعلمه منذ تبليغ النبى (ﷺ) لأول آية منه إلى يومنا هذا، والتى تتمثل فى اعتماد الأمة فيه على التلقى الشفاهى المسلسل المتواتر إلى النبى (ﷺ) ، وأن طبيعة تعلم القرآن لم تتمثل فى يوم من الأيام على الإطلاق فى الأخذ من المصحف والاعتماد فى قليل أو كثير على مجرد الرسم كما توهم فادعى.

والحاصل أن الرجل قد صور له وهمه الخادع ها هنا أمرين لا ثبات لأى منهما فضلاً عن جميعهما بحال من الأحوال.

أولهما: أن الأمة الإسلامية قد اعتمدت فى أخذ كتابها على مثل ما اعتمد عليه غيرها من النقل من الصحف المكتوبة والقراءة من الخط المرسوم فحسب فوقعت لذلك وبسبب تجرد هذا الخط فى أول الأمر من الشكل والنقط فى كثير من التحريف والتصحيف فى القرآن حيث قرأها كل بحسب ما اتفق له من الفهم، وما رآه من صحة المعنى وحسنه فى نفسه، فوقعوا بسبب ذلك فى الاختلاف على ما تقتضيه ضرورة تفاوت الإفهام، واختلاف الملاحظ إلى حد التباين فى كثير من الأحيان.

وقد عرفت أن هذا هو أبعد ما يكون عن تلقى الأمة لكتابها العظيم بشهادة اجتمع عليها ثلاثة شهود عدول أولها:- الواقع المحس المشاهد المعروف من العامة قبل الخاصة فى أيامنا هذه، والمتمثل فى تلقى التلاميذ القرآن عن شيوخهم لا فى أخذهم له من مجرد المصاحف. وثانيا:- التاريخ الثبت الناطق باستمرار هذا الواقع واتصال حلقاته فى جانب الماضى حتى عهده صلى الله عليه وسلم الذى هو أول عهود القرآن المجيد، وحسبك أنك لا تزال ترى الكثير من محفظى القرآن وقراءاته اليوم يعطون تلاميذهم بعد أن يتموا حفظه على أيديهم إجازة تتضمن سند تلقيه المتصل عنهم إلى النبى (ﷺ).

وأن كثيراً من الأسانيد الصحيحة المتصلة كذلك مدونة محفوظة فى كتب القراءات ما ينكر هذا إلا جاهل أو مكابر. وثالثها:- المعقول فإن كون القرآن هو الأصل الأول والمصدر

الرئيسى، والمعجزة الكبرى الباقية لهذا الدين، وأنه على ذلك مطلوب فى مراسم العبادة ومواطن الاستدلال وغيرها كل أولئك قاض بتوفر الدواعى على نقله وفرط الاهتمام به تحملاً وأداءً، أو قل فى كلمة واحدة بتواتره، فمن قبل ماذا إذن يا أولى الأبصار يمكن أن يأتيه شئ من التحريف أو التصحيف، إلا أن يلغى ذو عقل عقله فيرى المستحيل ممكنا، والممكن بل الواجب مستحيلاً.

أما ثانى الأمرين الذين صورهما له وهمه الخادع فهو أن تكون الصلة بين أخر هذه الأمة وأولها قد انقطعت فى وقت مبكر لسبب ما من الأسباب بحيث استحال على الآخرين أن يتلقوا القرآن من أفواه الأولين المتلقين له بدورهم عن النبى (ﷺ)، أو عمن تلقاه عنهم فلم يجدوا سبيلاً إلى تعلم القرآن إلا فى مجرد الأخذ من المصحف الذى لم يكن هيكل خطه الموسوم قد تحلى بعد بالنقط والشكل، وإلا فليحدثنا هذا الأخرق أين كان من تلقى القرآن من فى رسول الله (ﷺ) لو أن تحريفاً أو تصحيفاً لشئ منه وقع بين ظهرانيهم، كيف لم يردوه على أهله ويقيموا ألسنتهم على الحق والرشد فى كلام الله، وأصل دينه الحنيف؟

وقل ذلك بعينه فى المتلقين للقرآن عنهم، ثم من بعدهم، وهكذا دواليك إلى يومنا هذا مع علم الجميع بفرضية تبليغ القرآن، كما أنزل ووجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ..... وأن هذا التخيل الكاذب لا يمكن أن يكون له قيام إلا فى وهمه المريض وخياله السقيم.

فإن ذاكرة التاريخ لم تع أبدا مثل هذا السبب ولا جرى على إدعائه أى من خصوم القرآن حتى ولا الرجل نفسه.

وإنما هو لازمة من لوازم فريته الزائفة كما قلنا، نقول لم تع ذاكرة التاريخ مثل هذا السبب على الإطلاق، بل على العكس من ذلك فقد وعت لنا ذاكرة التاريخ الثبت باعتراف أعداء القرآن قبل أوليائه إتصال حلقات سلسلة الآية، ومنتهى حرص أولها وأخرها على تبليغ القرآن بطريق المشافهة، وعدم المهادنة أو التسامح فى أى مساس بقدسيته نصاً وروحا، وإنما الانقطاع الذى لا اتصال معه لحلقات السلسلة أصلاً، والاعتماد على مجرد الخط المكتوب على ما فى النص المأخوذ عنه من التضارب والتدافع الظاهر لكل أحد

نقول كل أولئك على التحقيق الذى لا يسع منصفاً مدافعته أصلاً فى دين الرجل وشيعته وكتابهم الذى يدعونه مقدساً، ولكن الأمر على ما قاله المعصوم (ﷺ) إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستحى فاصنع ما شئت، وقديما قالوا: من كان بيته من زجاج فلا يقذف غيره بالحجارة[1] أ.هـ.

ب- أيضا مما يؤكد بطلان قول جولد زيهر- فى أن الخط العربى كان سببا فى تعدد ونشأة القراءات. ما يرد به الدكتور المرحوم عبد الحليم النجار على جولد زيهر حيث يوضح ذلك الدكتور عبد العال سالم مكرم فيقول:" لم يكن الخط العربى سبباً فى اختلاف القراءات، بل كان مساعداً على استيعاب القراءات الصحيحة بحالته التى كان عليها عند كتابة المصاحف العثمانية من إهمال النقط والشكل فليست العبرة بالخط، وإلا لاعتمدت قراءات يسمح الخط بها".

ولم يكتف الدكتور النجار بهذا الرد على المستشرق بل تعقب أدلته التى استدل بها على رأيه ليفندها ويعلن زيفها،

(١) دراسات فى مناهج المفسرين / ١٠٠-١٠٢

فقد قال المستشرق: إن الآية: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ كان حماد يقرؤها "أباه" بالباء الموحدة. ويرد عليه الدكتور النجار قائلاً "هذه قراءة منكرة بالاتفاق، فليست من السبع ولا الأربع عشرة، ولو كان مجرد الخط كافياً لاعتمدت".

ويرى المستشرق أن الآية ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمْ قَالُوا۟ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾[3] قرأها بعضهم تستكثرون" بالثاء المثلثة فرد عليه الدكتور النجار قائلا:" لم تعتمد هذه القراءة فى القراءات السبع ولا الأربع عشرة بل هى منكرة، ولا يعرف على وجه التحديد من قرأ بذلك، وحسبك هذا دليلاً على أن الخط لم يكن هو العمدة فى صحة القراءة[4].

(٢) سورة التوبة / ١١٤.

(٣) سورة الأعراف / ٤٨.

(٤) الدراسات القرآنية وأثرها فى الدراسات النحوية ١٥-١٦ نقلاً عن تعليق الدكتور النجار على كتاب مذاهب التفسير الإسلامى

ج- ولو كان ما ذهب إليه المستشرق صحيحاً لاضطربت المصاحف وغيرت الآيات، وبدلت كلماتها القرآنية بكلمات أخرى لا تمت إليها بصلة، وحينذاك يضيع كتاب الله وتضيع معالمه، ذلك لأن القارئ الذى لم يتلق عن طريق المشافهة والسماع يعز عليه فى كثير من الأحيان أن يقرأ صحيحاً، ومن ثم يعترى قراءته التصحيف، ولا نبالغ إذا قلنا: أن هذه التصحيفات وقعت من رجال لهم شهرتهم الأدبية، ومقدرتهم اللغوية كالمبرد الذى تحدث عن تصحيفه أبو القاسم على بن حمزة فى كتابه" التنبيهات على غلط الرواة ..."

فإذا كان نقل اللغة من الصحف تصحيفاً، فالأمر كذلك بصدد المصحف فمن نقل القرآن عنه، وأغلق أذنه دون الرواية والنقل، وقع فى التصحيف.

لحماد الراوية حفظ القرآن من المصحف، وقد أخذ عليه أنه كان يقرأ:" وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها أباه" بالباء الموحدة"[1] أى أن الذى يتعلم القرآن ويحفظه من المصحف يقع فى التصحيف والتحريف، ولذلك لابد أن يكون تعلم القرآن وحفظه عن التلقى والمشافهة.

روى أن حمزة الزيات:" كان يتعلم القرآن من المصحف، فقرأ يوماً- وأبوه يسمع-" ألم ذلك الكتاب لا زيت فيه" فقال أبوه : دع المصحف، وتلقى من أفواه الرجال"[2].

وحدث إسماعيل بن محمد البصرى قال:" سمعت عثمان بن أبى شيبه يقرأ: ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾[3]. فقلت له : ما هذا؟ قال: تحت الجيم واحدة[4].

ومن أجل هذه التصحيفات التى تخل بمنطق الآيات قالوا: "لا تأخذوا القرآن من مصحفى ولا العلم من صحفى"[5].

ومن هنا كانت التصحيفات فى القرآن الكريم من أهم الأسباب التى أدت إلى الاهتمام بتنقيط المصحف وتشكيله وذلك أن الناس:" غيروا يقرأون فى مصحف عثمان بن عفان رضى الله عنه

(١) الدراسات القرآنية وأثرها فى الدراسات النحوية ١٦-١٧.

(٢) التصحيف والتحريف / ٩.

(٣) سورة يوسف / ٧٠.

(٤) التصحيف والتحريف / ٩.

(٥) التصحيف والتحريف / ٩.

نيفاً وأربعين سنة إلى أيام عبد الملك بن مروان، ثم كثر التصحيف، وانتشر بالعراق، ففزع الحجاج بن يوسف إلى كُتّابه، وسألهم أن يصنعوا لهذه الحروف المتشابهة علامات"(١).

وكانت هذه التصحيفات من أهم الأسباب التي جعلت جولد زيهر يحسبها قراءات، وأنها نشأت بسبب خط المصحف، وقد تجاهل عن عمد، أو غير عمد- جولد زيهر أن القراءات مصدرها- كما سبق بيانه- الوحي من الله لرسوله (ﷺ)، وقد أخذها الصحابة عن رسول الله، والصحابة قد لقنوها للتابعين كل ذلك بالنقل والمشافهة حتى وصلت إلينا وستصل إلى من بعدنا- بإذن الله- مادامت والسموات والأرض.

د- كذلك مما يُرد به على جولد زيهر- أنه لو كان رسم المصحف وتجرده من الشكل والتنقيط سببا في تنوع القراءات واختلافها لكانت كل قراءة يحتملها رسم المصحف صحيحة معتبرة من القرآن، وهذا غير صحيح فقد اشترط العلماء- كما سيأتي- لصحة القراءة وقبولها صحة الإسناد وتواتره، وموافقة اللغة العربية ولو بوجه، وموافقة رسم المصحف ولو احتمالاً.

ومن أجل هذا كانت هناك قراءات توافق الرسم لكنه لا يجوز القراءة بها لأنها فقدت شروط القراءة الصحيحة، مثل: ﴿ وَكَانَ عَبْدَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴾ بفتح العين وباء ساكنة بدلاً من ﴿ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴾ الأحزاب آية٦٩(٢).

يقول أبو شامة: والقراءة نقل فما وافق منها ظاهر الخط، كان أقوى وليس اتباع الخط بمجرده واجباً ما لم يعضده نقل، فإن وافق فبها ونعمت، ذلك نور على نور كما في قوله تعالى في سورة الحج" ولؤلؤا" فقرأ عاصم ونافع بالنصب هنا وفي فاطر، والباقون بالجر فيهما، ولما رسم بالألف في الحج خاصة دون فاطر، فلو اتبعوا الخط والرسم فقط لقرءوا ما في الحج بالألف، وما في فاطر بالخفض، وقال أبو عبيد "ولولا الكراهة لخلاف الناس لكان اتباع الخط أحب إليّ، فيكون هذا بالنصب، والآخر بالخفض"(٣).

(١) وفيات الأعيان ١/١٢٥.

(٢) القراءات في نظر المستشرقين ٤٨ وما بعدها بتصرف.

(٣) إبراز المعاني لأبي شامة /٤٠٦.

المبحث الثالث

حكمة القراءات

هذا، وبعد أن استقر اليقين على أن هذه القراءات المتواترة مصدرها الوحي الإلهي، وأن النبي (ﷺ) قد قرأ بها وأقرأها للصحابة، وأقرأها الصحابة للتابعين وأقرأها التابعون لمن بعدهم وهكذا حتى وصلت إلينا، ليس لنا أن نبحث عن العلة التي أدت إلى ذلك العدد، ولا عن الضرورة التي أدت إلى نوع القراءات، فهو وحي الله تعالى، والله عز وجل، وهو ﴿ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾.

ولكن مع اليقين بأن مصدر هذه القراءات هو الوحي الإلهي، فإن ذلك لا يناقض مع البحث عن حكمها وأسرارها ودلالتها - والتي غابت عن عقل جولدزيهر - وهذه الحكم والأسرار يمكن أن يلمسها القارئ في دراسته لوجوه هذه القراءات ومعانيها وهناك بعضاً من هذه الحكم والأسرار:-

١- الحفاظ على لغة العرب ولهجاتها الفصيحة:

إذا نظرنا إلى حال اللغة العربية قبل الإسلام، وقبل نزول القرآن الكريم نجد أن اللغة العربية "كانت في حالة مخاض عسير، ولم يكن بالإحكام تصور ما تتحلى عنه تلك الحالة الصعبة، فقد ترسخت العقدة القبلية لدى كثير من العرب وحلت محل الإحساس القومي، وتوزع كثير من العرب في ولاءاتهم بين الفرس والروم والحبشة، وظهرت فيهم تيارات محلية ضمن قوقعة اللغات؛ تدعو إلى إحلال اللهجات المحلية محل اللغة العربية الشاملة، وظهرت حينئذ لهجات عربية ضالة لا يمكن أن تلتقي على أصول واحدة إلا مع استثناءات كثيرة تفوق الحصر وتخرج عن المنهج المطرد.

ومما وصل إلينا من أشكال التقارب بين هذه اللهجات العربية على سبيل المثال: كشكشة تميم، وعنعنة بكر، وشنشنة تغلب، وضجعة قضاعة، وطمطمانية حمير، ورتة العراق، وهي كما نرى لهجات منسوبة إلى قبائل بعينها.

ولغة المخرافات لغوية أخرى لم تنسب إلى قبائل بعينها، ولكنها كانت شائعة فاشية، كالفافاة، والتلتلة، والفحفحة، والكسكسة، والعنعنة، والطمطمانية، والحبسة، والعجعجة، والتضجع، والتلتلة، والاستطاعة، والرطانة"(١).

(١) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم العثماني / ٢٧

ويوضح لنا العلامة المحقق المرحوم أحمد تيمور باشا فى كتابه الخاص بهذه اللهجات بعضا من ذلك فيقول:

القطعة: كقوله يا بلحكم بدل يا أبا الحكم – فيقطع كلامه – وهى لغة فى بنى طيئ، والعجعجة: إبدال الياء جيماً فى الوقف نحو تميمج – فى تميمى، وهى فى قضاعة، وناس من بنى سعد، والعنعنة: إبدال العين من الهمزة، وتنسب إلى تميم، قال ذو الرمة: أعَنْ ترسمت من خرقاء منزلة. أراد: أأن، والكشكشة: إبدال الشين من كاف الخطاب، والتلتلة: كسر أول حرف المضارعة، والطمطمانية: ما يشبه كلام العجم، والطمطمة: إبدال اللام ميماً، والتضجع: إمالة الحرف إلى الكسر، والفحفحة: جعل الحاء عيناً ..... الخ"[1].

وهكذا كان للعرب قبل نزول القرآن الكريم لهجات كثيرة متباينة – منها الردئ المستنكر، ومنها الفصيح المقبول – نتيجة لاختلاف الأقاليم وظروف الحياة البدوية والحضرية ونحو ذلك.

ويطول بنا الحديث لو أردنا أن نسرد أشكال الإنحرافات التى انتهت إليها لهجات القبائل المتفرقة فى أنحاء الجزيرة العربية.

ويذكر لنا ابن عبد ربه فى كتابه العقد الفريد وجوه هذه الإنحرافات تحت عنوان: آفات النطق: فيقول: قال أبو العباس محمد بن يزيد النحوى: التمتمة فى النطق: التردد فى التاء، والعقلة: التواء اللسان عند إرادة الكلام، الحبسة: تعذر الكلام عند إرادته، واللفف: إدخال حرف فى حرف، والرتة كالرتج: لجج أول الكلام، فإذا جاء منه شئ اتصل به، والغمغمة: أن تسمع الصوت ولا يبين لك تقطيع الحروف.

فأما الرتة: فإنما تكون غريزية قال الراجز:

... يا أيها المخلط الأرت ...

وأما الغمغمة، فإنما قد تكون من الكلام وغيره، لأنها صوت من لا يفهم تقطيع حروف ..... والطمطمة: أن يجعل بحرف إلى حرف، والفنة: أن يشرب الحرف صوت الخيشوم، والخنة: أن منها، والترخيم: حذف الكلام، والفأفأة التردد فى الفاء.

وأما كشكشة تميم: فإن بنى عنبر بن تميم إذا ذكرت كاف المؤنث فوقفت عليها أبدلت منها شيناً لقرب الشين من

(١) لهجات العرب.

الكاف فى المخرج، وأما سكسكة بكر فقوم منهم يبدلون من الكاف سيناً كما فعل التميميون فى الشين.

وأما طمطمانية حمير فقيها يقول شاعرهم:

ناوى له قُلصَ النعام كما أوت ... حزم يمانية لأعجم طمطم[1]

ولقد كانت هذه الإنحرافات قبل نزول القرآن حيث كانت اللغة العربية فى عهدها فى الجزيرة العربية. ولنا أن نتصور حال لغة فيها هذه الفوارق والأشكال منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام لاسيما إذا خرجت هذه اللغة عن إطارها التقليدى فى الجزيرة العربية وامتدت إلى بلاد أخرى من خراسان والطبرستان، والأندلس، والشمال الأفريقى كله. لا شك أنها ستصبح حينئذ ركاماً هائلاً من اللغات، واللهجات التى لا يضبطها ضابط ولا يجمعها قانون.

ولقد كانت وفود العرب تأتى إلى النبى (ﷺ) فتحدثه بلهجاته ولغاتها ليخاطبها النبى (ﷺ) بما تعودته من لغاتها، وقد كان ذلك مثار دهشة أصحاب النبى (ﷺ)، ومما يوضح ذلك ما أخرجه الإمام أحمد فى مسنده، أن وفداً من حمير جاؤوا إلى النبى (ﷺ) فقالوا: يا رسول الله أمن امر امصيام فى امسفر؟.

فقال النبى (ﷺ): "ليس من امر امصيام فى امسفر". وتعجب أصحاب النبى (ﷺ) من الذى سمعوه، حتى تبين لهم أن الوفد حمير من العرب يبدلون اللام ميماً، والميم لاماً، وكان سؤالهم: أمن البر الصيام فى السفر؟ فجاء جواب النبى (ﷺ): ليس من البر الصيام فى السفر"[2].

ولولا عناية الله تعالى وإرادته فى نزول القرآن الكريم، ودقة الضبط فى روايته، وتلقيه ضمن حدود القراءات لضاعت اللغة العربية وتداخلت اللهجات الفصيحة مع الرديئة والمستنكر، ولأصبح جمع الشعوب العربية على لغة واحدة – لها ضوابطها ومقاييسها – أشبه بجمع القارة الأفريقية على لغة واحدة.

وليس معنى ذلك أن العرب لم تكن عندهم قوة الفصاحة والبيان، فهذا لم نقصده أبداً، ولم نقله، فقد أوتى العرب الفصاحة والبلاغة وتبوأ خطباؤهم وشعراؤهم منزلة رفيعة.

(١) العقد الفريد ٢/ ٤٧٥.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥/ ٤٢٤.

وسارت بقصائدهم الركبان، وعلقت أروع قصائدهم على جدران الكعبة، ولكنهم مع ذلك لم يكونوا يمتلكون كتاباً أما أو مرجعاً يرجعون إليه فى تمييز الصحيح من الدخيل، ويقعدون على أساسه قواعد النطق عندهم.

كذلك فإن العرب لم يعدموا لسانا يتفاهمون به فيما بينهم ويتحاورون ويتبادلون حوائجهم ومعارفهم وخبراتهم، ولكن مقدمات الشقاق اللغوى قد ظهرت، وشجع على ذلك نمو العصبية القبلية، والاتصال بالعجم وغياب أى شكل جدى من أشكال الوحدة العربية ولنا أن نتخيل كيف سيكون حال اللغة العربية فى ضوء هذا التداخل، لولا التأثير الهائل والثروة اللغوية أعقبت نزول القرآن وانتشار القراء والحفاظ فى الأمصار الإسلامية يجمعون الناس على منهج واحد، وبهم تبوأت اللغة العربية مكانها، وتأصل الصحيح محل ما يجب هدمه من رطانه وانحراف، ولغات ضالة لا تنتمى إلى أصول الكلام العربى، لكن اللهجات العربية الأصيلة، فقد تكلفت بحفظها القراءات القرآنية، التى أذن بها رسول الله (ﷺ)، وأن هذه القراءات بالاستقراء نجد أنها تحتوى على كثير من اللهجات العربية، ولكنها محكومة بضابط ممن القواعد التى يمكن ردها إليها والاحتكام على أساسها.

ولقد كان وجوه القراءة التى أذن النبى (ﷺ) فى القراءة بها هى عبارة عن تمييز الأصيل من الدخيل من كلام العرب، وكذلك كان لهذه الوجوه من القراءات التى أذن (ﷺ) بها فى القراءة من تأثير كبير على جهود علماء اللغة فى تأصيل قواعد اللغة العربية، الأمر الذى نتجت عنه علوم النحو والصرف والبلاغة والعروض، وما لحق بها من معارف جعلت لغة العرب من أضبط اللغات على الإطلاق. وهكذا توفرت الوثيقة المعتمدة لضبط اللسان العربى – وهى القرآن الكريم وفق ما رتله النبى (ﷺ) من وجوه القراءات التى جاء بها الوحى من الله سبحانه وتعالى.

ويوضح صاحب كتاب التجويد وأثره فى النطق العربى الصحيح فضل الله تعالى فى نزول القرآن الكريم مع تعدد وجوه القراءات فيه على الأمة فى الحفاظ على اللسان العربى وتوجد لهجات العرب الأصيلة فيقول : "لقد أصبحت الجزيرة العربية تعتمد لساناً عربياً واحداً، مهما اختلفت فيه من شئ ردته إلى الكتاب

الإمام. بعد ذلك التفت العرب إلى أراضيهم المفتوحة عنهم فى بلاد الشام والعراق والشمال الأفريقى. وقد تراجعت فيها رطانات الأمم الغالبة. حتى لم يعد للعربية أثر يذكر فى لغة الحياة. فكانت بلاد الشام تتكلم لغات محلية إقليمية وأجنبية. فيها الأرامى والسريانى، والرومى. وكان أهل العراق يتكلمون لساناً فارسياً. وكان لبنان قبطياً. وكانت مصر خليط فى لهجاتها من الفرعونية القبطية والرومية. وكان الشمال الأفريقى يتكلم لساناً بربرياً. على الرغم من الأصول العربية المؤكدة التى تنتمى إليها هذه الشعوب. ولم يكن ثمة شئ يكفل أن تعود تلك الشعوب إلى لسانها العربى بعد أن تركته قروناً كثيرة . لولا أن تمت نعمة الله على هذه الأمة بنزول القرآن الكريم. ولولا توفر الإرادة الكافية لدى الرعيل الأول فى العهدين الراشدى والأموى لجمع القرآن العظيم – وتلك ومشافهات – ليصبح من ذلك الحين عماد اللسان العربى فى النحو والنطق"[1].

وهكذا رأينا التأثير الهائل الذى أحدثه القرآن الكريم وتنوع أوجه قراءته فى ألفاظ العربية . فقد غيرت تأثيراً مباشراً من حيث لفظها ونطقها وترقيق حواشيها، والقضاء على النوابر، والاعتلاف. ونقل العرب من حال إلى حال، من البداوة إلى الحضارة ومن الجزيرة إلى الأمصار.

يقول ابن فارس: "كان العرب فى جاهليتهم على إرث آبائهم فى لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم. فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر، بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فصفى الأخر الأول، وشغل القوم – بعد الغارات والتجارب ، وتطلب الأرباح والكدح للمعاش فى رحلة الشتاء والصيف، وبعد الاهرام بالصيد والمغازلة والمباسرة – بتلاوة الكتاب العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وبالتفقه فى دين الله عز وجل، وحفظ سنن رسول الله (ﷺ) مع اجتهادهم فى مجاهدة أعداء الإسلام، فصار الذى نشأ عليه آباؤهم ونشأوا كأن لم يكن !

(١) التجويد وأثره فى النطق العربى الصحيح د. محمد الحمد / ١٥.

وحتى تكلموا فى دقائق الفقه وغوامض أبواب المواريث وغيرها من علم الشريعة وتأويل الوحى بما دُوّن وحفظ حتى الآن .....

فسبحان من نقل أولئك فى الزمن القريب بتوفيقه عما ألفوه ونشأوا عليه وعدوا به إلى مثل هذا الذى ذكرناه"(١).

وصدق الله العظيم القائل: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾(٢)، ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾(٣).

٢- كذلك من حكم وأسرار تنوع القراءات هى التخفيف والتيسير على الأمة، خاصة الأمة العربية التى شوفهت بالقرآن، فإنها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلاف فى اللهجات ونبرات الأصوات وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ فى بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة ويوحد بينها اللسان العربى العام، فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد لشق ذلك عليها .....

ومن الأسرار والحكم أيضاً: الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين كقوله تعالى: ﴿ فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾(٤) قرئى بالتخفيف والتشديد فى حرف الطاء من كلمة "يطهرن" ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة فى طهر من الحيض؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة، ومجموع القراءتين يحكم بأمرين: أحدهما أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر، وذلك بانقطاع الحيض، وثانيهما: أنها لا يقربها زوجها أيضاً إلا إن بالغت فى الطهر، وذلك بالاغتسال، فلابد من الطهرين كليهما فى جواز قربان النساء، وهو مذهب الشافعى ومن وافقه أيضاً.

ومنها الدلالة على حكمين شرعيين ولكن فى حالين مختلفين: كقوله تعالى فى بيان الوضوء: ﴿ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ

(١) كتاب الصاحبى لأحمد بن فارس ٤٤-٤٧.

(٢) سورة الرعد / ٣٧.

(٣) سورة فصلت/ ٣.

(٤) سورة البقرة/ ٢٢٢.

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾(١). قرئ بنصب لفظ "أرجلكم" وبجرها، فالنصب يفيد طلب غسلها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ "وجوهكم" المنصوب، وهو مغسول، والجر يفيد طلب مسحها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ "رءوسكم" المجرد، وهو ممسوح، وقد بين الرسول (ﷺ) أن المسح يكون للابس الخف، وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخف.

والخلاصة:

أن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات، وذلك ضرب من ضروب البلاغة، يبتدئ من جمال الإيجاز، وينتهى إلى كمال الإعجاز.

أضف إلى ذلك ما فى تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله (ﷺ)، فإن هذه الاختلافات فى القراءة على كثرتها لا تؤدى إلى تناقض فى المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل بل القرآن كله على تنوع قراءاته، يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد فى علو الأسلوب والتعبير، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم، وذلك - من غير شك - يفيد تعدد القراءات والحروف.

ومعنى هذا أن القرآن يُعْجز إذا قرئ بهذه القراءة، ويُعجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثانية، ويُعْجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة وهلم جرا.

ومن هنا تعدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف!

ولا ريب أن ذلك أدل على صدق محمد (ﷺ)، لأنه أعظم فى اشتمال القرآن على مناح جمة فى الإعجاز وفى البيان، على كل حرف ووجه، وبكل لهجة ولسان. ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيَّ عن بينة، وإن الله لسميع عليم"(٢).

٣- أيضاً من الحكم والأسرار والفوائد فى اختلاف القراءات وتنوعها ما ذكره ابن الجزرى فى النشر حيث تعرض لذلك بأسلوب رائع وبيان فياض قال: إن اختلاف القراءات وتنوعها فيه من نهاية

(١) سورة المائدة/٦.

(٢) يراجع مناهل الفرقان ١/ ١٤٥ - ١٤٩.

البلاغة وكمال الإعجاز وغاية الاختصار وجمال الإيجاز.

ومنها: ما فى ذلك عظيم البرهان وواضح الدلالة، إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض، ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد، وأسلوب واحد وما فى ذلك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق من جاء به.

ومنها: سهولة حفظه، وتيسير نقله على الأمة، إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والإيجاز، فإنه من يحفظ كلمة، ذات أوجه أسهل عليه، وأقرب إلى فهمه، وأوعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام تؤدى معانى تلك القراءات المختلفات، لاسيما فيما كان خطه واحداً فإن ذلك أسهل حفظاً وأيسر لفظاً.

ومنها: إعظام أجور هذه من حيث أنهم يفرغون جهدهم ليبلغوا قصدهم فى تتبع معانى ذلك، واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمنة أسراره وخفى إشارته وإنعامهم النظر، وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل، والترجيح والتفصيل بقدر ما تبلغ غاية علمهم ويصل إليه غاية فهمهم.

ومنها: بيان فضل هذه الأمة، وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقى، وإقبالهم عليه هذا الإقبال.

ومنها: ما ادخره الله تعالى من المنقبة العظيمة لهذه الأمة الشريفة من إسنادها كتاب ربها .....

وكل قارئ يوصل حروفه بالنقل إلى أصله.

ومنها: ظهور سر الله تعالى فى تولية حفظ كتابه العزيز، وصيانة كلامه المنزل .... فإن الله تعالى لم يخل عصراً من الأعصار، ولو فى قطر من الأقطار من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله، وإتقان حروفه، ورواياته وتصحيح وجوهه وقراءاته، يكون سبباً لوجود هذا السبب القويم على مرّ الدهور، وبقائه دليلاً على بقاء القرآن العظيم فى المصاحف والصدور»[1] اهـ

(١) النشر فى القراءات العشر ١/ ٥٢ - ٥٣.

المبحث الرابع

أركان القراءة المقبولة

منذ الصدر الأول، والمسلمون مجمعون على أنه لا يقرأ بحرف، ولا يحكم بقرآنيته، ولا يكتب فى المصحف حتى يتحقق التواتر على نقله، بمعنى أن يرويه جم غفير يحصل براويتهم اليقين.

ومن أجل ذلك لم يثبت الصحابة فى المصاحف العثمانية إلا ما كان كذلك، واستبعدوا ما انفرد بروايته الآحاد، وإنما التزموا فيه ما أجمع جمهورهم على أنه من القراءات التى ثبتت فى العرضة الأخيرة التى قرأ بها رسول الله (ﷺ) على جبريل ، وأقرأ بها أصحابه بعدها.

ولكن عندما تفرق الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فى الأمصار، وانتشارهم فى البلاد وذلك بسبب الجهاد، فى زمن أبى بكر الصديق، وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما، وكذلك فى صدر عهد عثمان رضى الله عنه - كان سبباً لانتشار كثير من الأحرف القرآنية المنزلة قبل العرضة الأخيرة مما كان النبى (ﷺ) أقرأ به ،ثم تركه بعد أن أخلى منه القرآن بأمر من الله عز وجل.

وقد كان الأمر فى الصدر الأول يعتمد فيه القراء على قوة حفظهم وإتقانهم، فكانت القراءة تنتقل عبر الصدور، فلم يكونوا فى حاجة للتدوين إلا عندما تفاقم الأمر على العامة، فكتبت المصاحف العثمانية ليضبط بواسطتها الحفاظ ما حفظوه وبلغهم من أحرف القرآن الكريم.

ومع هذا فقد احتاج الناس فى الصدر الأول إلى من يتلقون عنه هذه المصاحف ويقرءون عليه ما تضمنته من أحرف قرآنية، فعند ذلك أرسل الخليفة عثمان رضى الله عنه - أئمة القراءة من الصحابة إلى كل مصر وناحية، فأرسل عبد الله بن السائب المخزومى إلى مكة، فلبث يُقرئ بها حتى سنة ٧٠ من الهجرة، وأرسل المغيرة بن شهاب إلى الشام فأقرأ بها حتى سنة ٩١، وأقرأ بها أبو الدرداء حتى سنة ٣٢، وكان قد أقرأ بها أيضاً عبادة بن الصامت، ومعاذ بن جبل رضى الله عنهم، وكان قد بعث الثلاثة عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فأقرأ عبادة بحمص، وأبو الدرداء بدمشق، ومعاذ بفلسطين، وارسل عثمان أيضاً أحد تلاميذه الذين تلقوا القرآن عنه وعن غيره من الصحابة، وكان متقناً، وهو أبو عبد الرحمن السلمى، أرسله إلى الكوفة فأقرأ بها حتى سنة ٧٤ هجرية، ومن قبله

أقرأ بها عبد الله بن مسعود حتى أوائل سنة ثلاثين، وأقرأ أبو موسى الأشعرى بالبصرة حتى سنة ٤٤ هجرية[١].

وهكذا كان الشأن والحال فى النصف الأول من القرن الأول، فكيف يكون الحال بعد ذلك وقد انتشر الإسلام فى كثير من البلاد، وكثر المسلمون من كل جنس ولون ولسان، فكان من الطبيعى أن تتكاثر الوفود على حفظ القرآن وقراءته من التابعين الذين أخذوا القرآن وقراءته عن الصحابة ومن بعدهم من تابعيهم، وقد كان يفد على المقرئ منهم ويجلس فى حلقته أمم، وقد بلغ من كان يجلس فى حلقة أبى الدرداء بدمشق ألفا وستمائة[٢].

وقد كان غالبية هؤلاء لا ينصرفون ولا ينتهون عن تلك الحلقات إلا وقد حفظوا القرآن وأتقنوا قراءته.

ولكن مع هذه الكثرة واطرادها ودخول الوفود فى الإسلام من كل جنس ولسان قد أدى أن يختلط بالحفاظ المتقنين من هم أقل منهم إتقاناً وضبطاً للحروف، وتميزاً بين الثابت منها وغير الثابت، والمشهور المستفيض والآحاد والشاذ، مع كون الخلل قد بدأ يتسلل إلى قوة الحفظ عامة، وإلى فصاحة الألسنة، فاحتاج أهل القراءة حينئذ إلى وضع الضوابط التى يميزون بها الأحرف القرآنية الثابتة من غيرها، فوضعوا ثلاثة ضوابط هى: صحة الإسناد وتواتره إلى النبى (ﷺ)، وموافقة المروى من خط المصاحف العثمانية، وموافقة اللغة العربية ولو بوجه.

وهذه الضوابط أو الأركان كما تسمى قد نظمها ابن الجزرى فى طيبته فقال:

فكلل ما وافق وجه نحوى
وكان للرسم احتمالاً يحوى
وصح إسناداً هو القـرآن
فهذه الثلاثـة الأركـان
وحيثما يختل ركن أثبـت
شذوذه ولو أنه فى السبعة[٣]

وسوف نقوم – بإذن الله تعالى – بشرح كل شرط منها بالترتيب حسب أولويتها وأهميتها، وبذلك تترتب بعكس ما هى عليه فى الأبيات المنظومة.

(١) انظر طبقات ابن سعد ج/٢، القسم ٢/ ص ١٠٣.

(٢) معرفة القراء للذهبى / ٣٨

(٣) طيبة النشر – لابن الجزرى / ٣

أولا: صحة السند

لقد اشترط علماء القراءات لقبول القراءة أن تكون لابية مع صحة الإسناد إلى رسول الله (ﷺ)، لأن قراءة القرآن سنة متبعة، ولابد أن تستند إلى النقل السليم والرواية الصحيحة. وكما يقول ابن مجاهد، وهو أول من سبع السبعة: "والقراءة التى عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة، والبصرة والشام هى القراءة التى تلقوها عن أوليهم تلقياً، وقام بها فى كل مصر من هذه الأمصار رجل قمن أخذ عن التابعين أجمعت الخاصة والعامة على قراءته وسلكوا فيها طريقه واتبعوا مذهبه".

فالقراءة القرآنية الصحيحة هى التى أخذت بطريق التلقى، والمشافهة، وهذا ما عبر عنه ابن مجاهد أيضاً إذ يقول: "فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق، والشام عنفوا فى القراءة فاتبعين، وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار"[١].

يتبين من كلام ابن مجاهد أنه يشترط لصحة القراءة صحة السند. وإلى هذا ذهب الكثير من العلماء والمحققين كمكى مسعود، والإمام أبو الحسن البغدادى، وابن خالويه، ومكى بن أبى طالب، والإمام الكواشى، والإمام أبو شامة.

ولم يشذ من إجماع هؤلاء العلماء إلا محمد بن الحسن ابن يعقوب النحوى سنة ٣٥٤ هـ، فإنه لم يشترط صحة السند، واكتفى بقبول القراءة بشرطين: موافقة الرسم القرآنى، وموافقة اللغة العربية. وهذا أيضاً يقول ابن الجزرى وإنه "لم أذكره". اختيار فى القراءة ورواه فى الكامل وغيره رواه عنه أبو الفرج الشنبوذى، ويذكر عنه أنه كان يقول: "إن كل قراءة وافقت المصحف ووجها فى العربية فالقراءة بها جائزة، وإن لم يكن لها سند"[٢].

وواضح أن الذى لم يشترط صحة السند لقبول القراءة فإن قوله هذا لا سند له ولا معول عليه لاسيما وأنه قد خالف الإجماع وأن قوله مرفوض جملة وتفصيلاً. وأن أهم ما يعتنى عليه العلماء لصحة القراءة أن تكون لابية بالنقل مع صحة السند[٣].

(١) كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد / ٧٧

(٢) طيبة النشر – لابن الجزرى / ٣

(٣) كتاب غاية النهاية فى طبقات القراء ٢/ ١٢٤.

ثانياً: موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

اشترط علماء القراءات أيضاً لقبول القراءة أن تكون موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً؛ لأن موافقة القراءة للرسم قد تكون موافقة له موافقة صريحة أو ظاهرة، أو موافقة محتملة أى مقدرة.

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[1] فكلمة "ملك" قرئت بغير ألف، وهذه القراءة موافقة صريحة ظاهرة، وقرئت بالألف، وهذه القراءة موافقة لخط المصحف موافقة محتملة مقدرة[2].

ولقد توسع بعض العلماء فى شرط موافقة القراءة للرسم القرآنى، وذلك لأن الصحابة رضى الله عنهم أجمعين اجتهدوا فى رسم المصاحف العثمانية على حسب ما عرفوا من لغات القراءة، فكانت الكلمة التى رويت على الأصل وعلى خلاف الأصل، كانوا يكتبونها بالحرف الذى يخالف ليتعادل مع الأصل الذى لم يكتب فى دلالة الصورة الواحدة على القراءتين؛ إذ يدل على إحداهما بالحروف، وعلى الثانية بالأصل نحو كلمتى "الصراط" و "المصيطرون" بالصاد المبدلة بالسين، فإنهم كتبوها بالصاد وعدلوا عن السين التى هى الأصل، لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم قد أتت على الأصل فيعتدلان.

وتكون قراءة الإشمام أيضاً محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات هذا الاحتمال، وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم، والأصل كليهما، ولذلك كان الخلاف المشهور فى "بصطة" الأعراف دون بسطة البقرة، لكون حرف البقرة كتب بالسين وحرف الأعراف كتب بالصاد"[3].

قال النويرى: "واعلم أن مخالف صريح الرسم فى حرف مدغم، أو مبدل، أو ثابت أو محذوف، أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبت القراءة به ووردت مشهورة، ألا ترى أنهم لا يعدون إثبات ياءات الزوائد، وحذف ياء: ﴿ تسئلن ﴾ بالكهف آية ٧٠، وقراءة : ﴿ أكون من الصالحين ﴾ بالمنافقين آية ١٠، ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود لرجوعه إلى

(١) سورة الفاتحة/ ٤.

(٢) النشر ١/ ١٧.

(٣) السابق ١/ ١٧ بتصرف.

واحد وللتنبيه على صحة القراءة وشهرتها بخلاف زيادة كلمة أو نقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرف معنى فإن له حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه"[1].

هل يشترط فى القراءة الصحيحة أن تكون موافقة لجميع المصاحف العثمانية:

ذكر العلماء أنه لا يشترط فى القراءة الصحيحة أن تكون موافقة لجميع المصاحف العثمانية، بل تكفى الموافقة لأحدها، وذلك أن تكون القراءة ثابتة فى بعض المصاحف دون بعض كقراءة ابن عامر ﴿ وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾ فى البقرة ١١٦ بغير واو و ﴿ بالزبر وبالكتاب المنير ﴾ ١٨٤ بزيادة الباء فى الاسمين، ونحو ذلك، فإن ذلك ثابت فى المصحف الشامى، وكقراءة ابن كثير "تجرى من تحتها الأنهار" فى الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة "من" فإن ذلك ثابت فى المصحف المكى، و ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ آية ٢٤ فى سورة الحديد بحذف هو .....

إلى غير ذلك من مواضع كثيرة فى القرآن اختلفت المصاحف فيها، فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم، فلو لم يكن ذلك فى شئ من المصاحف العثمانية لكانت القراءة شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه"[2].

وهذا يبين أنه لا يشترط فى القراءة الصحيحة أن تكون موافقة لجميع المصاحف العثمانية بل أن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية، التى وزعها عثمان رضى الله عنه، فمن المعروف أن المصاحف العثمانية رسمت ودونت على القراءات المتواترة عن النبى (ﷺ).

وكان ذلك الرسم والتدوين على طريقين:

الطريقة الأولى: أن القراءات المتفقة فى الرسم دونت على رسم واحد فى جميع المصاحف ويقرأ على القراءات الثابتة عن النبى (ﷺ).

الطريقة الثانية القراءات المختلفة فى الرسم، وقد وزعت على المصاحف العثمانية[3].

أى أن القراءات المتفقة الرسم موجودة فى جميع المصاحف العثمانية.

(١) شرح طيبة النشر للنويرى ١/ ١١٨، ١١٩.

(٢) النشر ١/ ١١، ١٢.

(٣) دراسات فى علوم القرآن للباحث ١٣٧.

والقراءات المختلفة فى الرسم موجودة فى بعض المصاحف دون بعض، وهذا ما نقلناه عن ابن الجزرى فى النشر آنفا.

ثالثاً: موافقة القراءة للغة العربية ولو بوجه من الوجوه:

اشترط علماء القراءات كذلك لقبول القراءة أن تكون موافقة لأحد الأوجه العربية، سواء أكان هذا الوجه فصيحاً أم أفصح مجمعاً عليه أم مختلفاً عليه، وقد قيد بعض العلماء صحة هذا الشرط بضرورة موافقة الشائع من اللغة العربية، ومنهم مكى بن أبى طالب حيث ذكر: "ويكون وجهه فى العربية التى نزل بها القرآن شائعاً"[1].

فى حين يرى أكثر العلماء: أنه لا يشترط موافقة القراءة القرآنية لما هو شائع فى اللغة، بل يكتفى لوجه من أوجه اللغة العربية[2]، وإلى ذلك ذهب أبو الفرج الشنبوذى وابن الجزرى حيث يرون أن قراءة القرآن سنة متبعة يلزم قبولها بالإسناد لا بالرأى ، فالقراءة للقرآن لو كانت موافقة للغة العربية، ولو بوجه واحد فهى قراءة صحيحة، ويعتد بها، حتى ولو خالفت قواعد اللغة العربية لبعض النحاة؛ فسواء أكانت أفصح أم فصيحة فهى قراءة صحيحة؛ فالقرآن هو الحكم على قواعد اللغة، وليس العكس.

بقول ابن الجزرى: "فقولنا فى الضابط " ولو بوجه" نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أو فصيحاً مجمعاً عليه، أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع، وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم: كإسكان "بارئكم" و "يأمركم"، وخفض "الأرحام"، و (نصب "ليجزى قوماً" ، والفصل بين المضافين فى "قتل أولادهم شركائهم" وغير ذلك"[3].

ولا يعنى قولنا موافقة القراءة للغة العربية ولو بوجه من الأوجه أن نجعل قواعد اللغة العربية هى الحاكمة على القرآن، فإن القرآن الكريم إنما نزل بلسان عربى مبين، ومحال أن يكون فيه ما يخالف قواعد اللغة العربية الأصلية المجمع عليها، فأقوال علماء النحو ليست هى الحاكمة على القرآن، بل العكس.

(١) غاية النهاية ٢/ ١٢٤.

(٢) غاية النهاية ٢/١٢٤.

(٣) النشر فى القراءات العشر ١/ ١٦.

وعلى هذا فالمقصود بهذا الشرط "وهو موافقة العربية ولو بوجه" أن القراءة التى تواتر سندها ووافقت خط المصاحف العثمانية، يلزم أن يكون لها وجه فى اللغة العربية، وإن لم يكن مشهوراً لدى علماء اللغة، بل ربما كانوا يضعفون مثله، أو يمنعون قياساً، ولكن لا عبرة بذلك ولا ترد قراءة ثابتة لرأى الناس، وأن كانوا أئمة اللغة، إذ أن علماء اللغة وأئمة النحو، إنما يتتبعون ما يصل إليهم وما يبلغهم من كلام العرب شعراً ونثراً، فيبنون قواعدهم، ومصطلحاتهم على ذلك، ولم يحط إنسان مهماً علا كعبه وعظم إطلاعه باللغة العربية، لذلك لا نستغرب أن يغيب عن علمهم شيئ من وجوه اللغة العربية، ثم نعثر عليه فى أعظم مصدر لها وهو القرآن الكريم، فلم يثبت أن قراءة من القراءات المتواترة قد خالفت الرسم العثمانى، أو خالفت قواعد اللغة العربية الصحيحة.

ويوضح ذلك الدكتور عبد العزيز القارئ فى كتابه "حديث الأحرف السبعة" فيقول: عند التأمل والتحقيق نجد أن هذا الشرط الثالث[1] هو فى الحقيقة ليس شرطاً بالمعنى المفهوم للشرطية، بمعنى أنه إذا انتفى ينتفى المشروط لسببين:

الأول: أن ذلك لم يقع. بمعنى أنه لم توجد قراءة ثابتة متواترة موافقة لخط المصاحف العثمانية، ولا وجه لها فى اللغة العربية.

الثانى: حتى لو فرضنا ورود قراءة ثابتة متواترة موافقة للرسم، ولم نعثر لها على وجه فيما علمناه من اللغة، فإن ذلك ليس دليلاً على عدم وجود وجه لها فيها؛ لأن علمنا مهما اتسع فهو متهم بالقصور والنقص، ولأن القراءة إذا تواتر سندها ووافقت خط المصاحف العثمانية بأنها قرآن منزل، فهى حينئذ دليل قطعى لا مناقشة فى ثبوته.

فإذن نستطيع أن نقول: إن هذا الشرط الثالث هو فى الحقيقة نتيجة لازمة لتوافر الشرطين السابقين وليس شرطاً"[2].

هل صحة الإسناد كافية ؟

المقصود بصحة الإسناد أن يروى القراءة العدل الضابط عن مثله حتى تنتهى، وتكون مع ذلك مشهورة عند

(١) يقصد شرط موافقة القراءة للغة العربية ولو بوجه.

(٢) كتاب : حديث الأحرف السبعة/ ١٤٦ – ١٤٧.

أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذ بها بعضهم[١].

والذى نقصده من صحة الإسناد ليس فقط الصحة ولكن تواترة فإن اشتراط التواتر فى قبول القراءة هو رأى جمهور العلماء من الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدثين والقراء، فيرون أن شروط القراءة الصحيحة هو التواتر، ولا تثبت بالسند الصحيح غير التواتر"[٢].

ومع أن اشتراط صحة الإسناد وتواتره وهو الذى يتفق مع تعريف القرآن الكريم ..... المنقول إلينا بالتواتر وما ليس بمتواتر لا يسمى قرآنا ولا يقرأ به، فإن بعض العلماء لا يشترط التواتر فى الإسناد مثل مكى بن أبى طالب حيث يقول: القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبى (ﷺ) وساغ وجهها فى العربية، ووافقت خط المصحف[٣].

وتبعه على ذلك بعض المتأخرين ، ومنهم الإمام ابن الجزرى وقد ذكر ذلك فى طيبة النشر فى القراءات العشر – وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً – وهذا رأى ضعيف ولا يعول عليه، لأنه يؤدى إلى تسوية غير القرآن بالقرآن[٤].

ولأهمية اشتراط التواتر فى القراءة نجد ابن الجزرى نفسه فى كتابه "منجد المقرئين"[٥] يشترط التواتر فى قبول القراءة الصحيحة فكان بذلك مخالفاً لما اشترطه فى طيبة النشر.

فقد فضل ابن الجزرى أن يبدل شرط صحة الإسناد بتواتره، لأن القراءة القرآنية لا تثبت إلا بالإسناد المتواتر؛ ولذلك فهو يستثنى القراءات الأربع الزائدة عن العشرة من القراءات الصحيحة؛ لأنها أحادية وغير متواترة، ولو أن أسانيدها صحيحة؛ فهى ليست قرآناً يتعبد بتلاوته فى الصلاة وغيرها؛ لأنها غير متواترة، وأما القراءات السبع والعشر هى الصحيحة؛ لأن أسانيدها صحيحة؛ ولأنها متواترة أيضاً، ولذلك فهى المعتمدة ، والمتعبد بتلاوتها وقرآنيتها.

(١) النشر ١/ ١٨.

(٢) غيث النفع / ٦.

(٣) الإبانة عن معانى القراءات لمكى بن أبى طالب / ٣٩

(٤) غيث النفع / ٦، ٧.

(٥) منجد المقرئين / ١٩ تحقيق الدكتور/ عبد الحي الفرماوى.

يقول الإمام النويرى "عدم اشتراط التواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين، وغيرهم، لأن القرآن – عند الجمهور من أئمة المذاهب – هو: ما نقل بين دفتى المصحف نقلاً متواتراً، وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر، كما قال ابن الحاجب، وحينئذ فلابد من التواتر عند الأئمة الأربعة صرح بذلك جماعات، كابن عبد البر، وابن عطية، والنووى، والزركشى والسبكى، والأسنوى، والأذرعى، وعلى ذلك أجمع القراء، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكى، وتبعه بعضهم"[١] أ.هـ.

ويقول صاحب كتاب "هدى الفرقان فى علوم القرآن" بأن أصح الشروط هو: شرط صحة الإسناد ولكن مع تواتره، لأن القرآن كله متواتر، والقراءة بإحدى القراءات المختلفة جائزة – كما لك يوم الدين، أو ملك يوم الدين فكلها صحيحة؛ لأن كلها متواتر.

أما القراءة التى لم تتواتر سنداً، فلا اعتبار لها حتى ولو توافرت فيها بقية الشروط، كموافقة الرسم العثمانى، وكموافقة اللغة العربية، فالتواتر لا يكون إلا بالسند الذى ترويه جماعة عن جماعة، وإذا صح السند فلا خير بالأحد بالشروط الباقية حيث لم يثبت أن قراءة متواترة خالفت الرسم العثمانى أو اللغة العربية[٢].

تنبيه:

ذكرنا فيما سبق وقلنا: إن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لم يدنوا فى المصاحف العثمانية إلا ما تحقق فى نقله التواتر بمعنى أن يرويه عدد كبير يحصل بروايتهم اليقين.

ولكن قد يقول قائل: ألم تكف المصاحف العثمانية ضابطاً للقراءات القرآنية المتواترة وقد كتبت المصاحف لذلك؟

الجواب: أن المصاحف العثمانية قد كانت كافية فى أول الأمر والعهد قريب من عصر النبوة والصدور واعية حافظة، فقد كان القراء فى ذلك الوقت يعتمدون على حفظهم فى الرواية والقراءة فما احتاجوا للتدوين فى وضع ضوابط وأركان للقراءة المقبولة الصحيحة إلا

(١) اتحاف فضلاء البشر/ ٦.

(٢) هدى الفرقان فى علوم القرآن ٢/٢٢٤ نقلاً عن كتاب المنار فى علوم القرآن.

عندما اتسعت رقعة البلاد الإسلامية واستشكل الأمر وتفاقم على العامة.

والدارس الخبير بخط المصاحف العثمانية يعلم أنه فى كثير من الأحيان وكثير من المواضع يحتمل أوجهاً كثيراً، لا تضبطها إلا الرواية، ولا يمسك بزمامها إلا الحفظ.

ومن أجل ذلك لو تُرِكَ الناس يقرءون مثلاً كلمة "ملك يوم الدين" بما يحتمله الرسم العثمانى من أوجه – دون الضبط بالرواية المتواترة – لوجدوا أنها تحتمل عشرات الأوجه، مع أن المتواتر وجهان فقط[1].

هذا، وقد دخل أهل البدع والأهواء من هذا الباب، وحاولوا أن يدسوا فى القرآن أحرفاً وقراءات مكذوبة توافق أهواءهم ومذاهبهم الباطلة لكن الله عز وجل حفظ القرآن من التحريف والتبديل، وقيض له من الحفاظ المتقنين، والعلماء العاملين من ينفون عنه انتحال المبطلين وتحريف الغالين إلى يوم الدين.

ومما حرفه منكروا الصفات من المعتزلة قراءة قوله تعالى: ﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾ بنصب اسم الجلالة، وهذا ليفر من القراءة المتواترة الصحيحة التى تصادم عقيدته وتخالف هواه.

فالنزعة المذهبية واضحة فى نفى صفة الكلام القائم بذاته تعالى، وهذا تأويل فاسد حتى إن الزمخشرى نفسه قال عنه أنه من بدع التفاسير اللغوية أنه من الكلم وأن معناه : وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن "[2].

ويقول ابن كثير: وهذا التفسير باطل لأن حرف لفظ القرآن ومعناه، وكان هذا من المنتسبين إلى المعتزلة الذين ينكرون أن يكون الله كلم موسى، أو يكلم أحداً من خلقه، كما رويناه عن بعض المعتزلة أنه قرأ على بعض المشايخ "وكلم الله موسى تكليما" فقال له يا ابن اللخناء كيف تصنع بقوله تعالى ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا

(١) قرأ عاصم والكسائى ويعقوب وخلف "مالك يوم الدين" وقرأ الباقون بغير ألف: "ملك يوم الدين" وليس فى هذا الموضع من المتواتر إلا هذان الوجهان "النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى، هذا، وقد رويت قراءات آحاد وشواذ، مثل: ملكُ ، مالِكَ، ومالكُ. يراجع تفسير الطبرى ، والبحر المحيط ، والكشاف.

(٢) تفسير الكشاف ١/ ٣١٤.

وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾[1] يعنى أن هذا لا يحتمل التحريف ولا التبديل"[2].

ولذلك كان رسم المصاحف العثمانية وحده ليس كافياً لضبط القراءة الصحيحة، فكان صحة السند وتواتره إلى النبى (ﷺ) من أهم الضوابط والأركان حتى تتميز الأوجه الصحيحة القرآنية عن غيرها، من تلك الأوجه التى احتملها الخط، إذ كان الغرض من كتابة المصاحف العثمانية كتابة بعض المواضع بشكل يحتمل، لترك المجال مفتوحاً للأوجه القرآنية الثابتة المتولة لا للأوجه غير الثابتة والمتولة، وهذا لا يعرف ويتم ضبطه إلا بالرواية الصحيحة المتواترة فقط.

ولو حدث وترك الأمر بغير ضبط بالرواية الصحيحة المتواترة لكان هناك خلط واضطراب فى كلام الله وحاش كتاب الله تعالى أن يحدث فيه ذلك؛ لأن الله حفظ كتابه من التبديل والتحريف وصدق الله تعالى حيث يقول: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[3] ولقد حدث يوماً أن توهم بعض الأئمة من القراء أنه يجوز له أن يقرأ بكل ما يحتمله خط المصاحف العثمانية من أوجه ما دام ذلك سائغاً فى اللغة العربية وإن لم يكن ذلك ثابتاً بالرواية الصحيحة المتواترة ويوضح ذلك ابن الجزرى فى كتابه "غاية النهاية": أن الحافظ محمد بن الحسن المشهور بابن مقسم البغدادى من أهل القرن الرابع الهجرى قال عنه الذهبى : كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها، ولما انفرد بهذه الشبهة وجهر بهذا الرأى أحضره السلطان واستتابه بحضرة القراء والفقهاء فأذعن بالتوبة وكتب محضر بتوبته"[4].

يتبين من ذلك أن القراء فى ذلك العصر قد اجتمعت كلمتهم على وجوب تقييد القراءة والإقراء بالرواية المتواترة، فأنكروا على ابن مقسم البغدادى القراءة بما يحتمله خط المصاحف العثمانية دون

(١) سورة الأعراف/ ١٤٣.

(٢) تفسير ابن كثير.

(٣) سورة الحجر/ ٩.

(٤) غاية النهاية لابن الجزرى ٢/ ١٢٣، النشر ١/ ٣٩.

التقيد بما روى متواترا، وجعلوه يقاد للإجماع وأن يعلن توبته.

فإذا كان هذا حال أحد الأئمة فى القراءة وقع فى هذا، فكيف يكون حال عوام الناس لو لم يجمع القراء على هذه الضوابط الثلاث من صحة الإسناد وتواتره، وموافقة المروى من خط المصاحف العثمانية، وموافقة اللغة العربية ولو بوجه.

المبحث الخامس

تواتر قراءات الأئمة العشرة

التواتر كما هو معلوم هو: نقل جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب[1].

فالمتواتر من الأخبار ما يرويه جماعة تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب أو وقوع الكذب منهم مصادفة واتفاقاً عن جماعة كذلك من مبدأ السند إلى منتاه، ويكون مستند الطبقة الأخيرة منه الحس من مشاهدة، أو سماع، فلا يتحقق التواتر إلا إذا وجد العدد الموصوف بما ذكر فى كل الطبقات من بدء السند إلى نهايته، فلو فقد هذا العدد فى طبقة من طبقات السند انتفى التواتر، والمتواتر يفيد العلم.

وهذا المعنى متحقق فى قراءات هؤلاء الأئمة، لأنه قد رواها معظم الصحابة عن رسول الله (ﷺ)، ورواها عن الصحابة التابعون، وأتباع التابعين، ومن هؤلاء وهؤلاء أئمة الأداء وشيوخ الإقراء، ورواها عنهم أمم لا يحصون كثرة وعدداً فى جميع العصور، والأجيال، ولم تخل أمة من الأمم، ولا عصر من

(١) الكفاية فى علم الرواية للبغدادى / ٥٠.

العصور، ولا مصر من الأمصار إلا وفيه من الكثرة والجم الغفير من يروى قراءات هؤلاء الأئمة ويتقنها نقلوه إلى الوقت الحاضر كما هو مشاهد بيننا.

ولقد كان فى الأمصار الإسلامية أئمة القراءة الذين اشتهروا بإقراء القرآن الكريم من التابعين الآخذين عن الصحابة نذكر منهم:-

١- فى مكة المكرمة:

كل من: مجاهد، وطاووس، وعكرمة، وابن مليكة، وعبيد بن عمير، وعبد الله بن كثير، ومحمد ابن عبد الرحمن بن محيصن، وحميد بن قيس الأعرج وغيرهم.

٢- فى المدينة المنورة:

اشتهر فى المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام - ابن المسيب وعروة بن الزبير، وعمر بن العزيز، وسليمان بن يسار، وزيد بن أسلم، وابن شهاب الزهرى، وعبد الرحمن بن هرمز، وأبو جعفر يزيد القعقاع، ونافع أبى نعيم.

٣- فى الكوفة:

كان بالكوفة علقمة بن قيس النخعى، وأبو عبد الرحمن السلمى، والأسود بن زيد النخعى، وعمر بن شرحبيل، وعمرو بن ميمون والحارث بن قيس وغيرهم.

٤- فى البصرة:

كان فيها عامر بن عبد القيس، وأبو العالية، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وجابر بن الحسن، وابن سيرين، وغيرهم.

٥- فى الشام:

المغيرة بن أبى شهاب المخزومى، وأبو الدرداء وخليد بن سعيد - صاحب أبى الدرداء وغيرهم[1].

وهكذا كان أئمة القراءة فى كل الأمصار الإسلامية السابقة ملتزمين فيما يقرءون ويقرئون مجمعين على وجوب مراعاة القراءات الصحيحة المتواترة إلى رسول الله (ﷺ).

وقد استمر أئمة القراءة فى كل الأمصار الإسلامية، بل عند كافة علماء القراءة دون أن يفرقوا فى ذلك بين رواية ورواية، ولا بين راو وآخر، ولا أن يعددوا عدداً، أو يخصوا أحداً بالذكر، بل لم يكن من اصطلاحهم نسبة القراءة إلى أحد من الذين نقلوها حتى لا يتوهم أحد

(١) يراجع فى ذلك: غاية النهاية لابن الجزرى ١/ ٤٣٩، ٤٤٠، معرفة القراء الكبار ١/ ٤٩، وشاعل العرفان ١/ ٤١٦.

... خاصة به، لم يروها غيره، أو يض... لـ اجتهاداً أو دخلاً فيها. ولم يكن الناس في ذلك الوقت في حاجة إلى تحديد عدد الرواة وتخصيص بعضهم، وذلك لعلو الهمم، وقرب العهد بالتنزيل. فلما ضعفت الهمم، وبعد العهد اتسعت دائرة الرواية، وتشعبت الأسانيد وكثر الرواة فاحتاج الناس إلى ضبط هذا الشأن حتى لا تختلط على الناس، ويصور ذلك ابن الجزري فيقول:

"فلما كانت المئة الثالثة، واتسع الخرق، وقل الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً"[1].

ثم تفرغ عدد من المحققين الأعلام، لتتبع الروايات والطرق والأسانيد والحروف المروية، والتحقق من توفر الأركان والشروط فيها، فأدى بهم هذا التتبع والاستقراء إلى اختيار عدد من الأئمة، رأوا أنهم تميزوا عن بقية ...

(١) النشر ١/ ٣٣.

القراءة بأنهم أكثر ضبطاً وإتقاناً ودقة، وحفظاً للشيوخ والأسانيد مع كون الناس في الأمصار الكبرى قد تلقوا رواياتهم بالقبول والرضا. وقد اختلف هؤلاء المحققون في اختيار هؤلاء الأئمة، إلا أن الجميع اتفقوا على إمامة عدد من القراء في كل مصر من الأمصار الإسلامية الخمسة التي أرسلت إليها المصاحف العثمانية: وهي الحرمان، والكوفة والبصرة، والشام"[2].

ومن هؤلاء الأئمة التي اتفق على إمامتهم في هذه الأمصار، الأئمة العشرة التي نسبت إليهم القراءات العشر المتواترة.

وإليك بياناً بتعريف الأئمة العشرة وشيوخهم وتلاميذهم حتى يتبين لنا اتصال قراءاتهم وتواترها إلى رسول الله (ﷺ).

(٢) كتاب "حديث الأحرف السبعة" ٢٤٩.

الأئمة العشرة ورواتهم

١- نافع المدني:

هو أبو عبد الرحمن نافع بن أبي نعيم الليثي، مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب، أصله من أصفهان، أحد أئمة القراءة في عصره، أخذ القراءة عن سبعين من التابعين منهم:

١- عبد بن هرمز الأعرج، قرأ الأعرج على أبي هريرة، وقرأ أبو هريرة على أبي بن كعب، وقرأ أبي على رسول الله (ﷺ).

٢- شيبة بن نصاح مولى أم سلمة زوج النبي (ﷺ)، أدرك أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

٣- مسلم بن جندب الهذلي الذي قرأ على الزبير بن العوام وابن عمر.

٤- أبو جعفر يزيد بن القعقاع وغيرهم[1].

ولقد أخذ القراءة عن نافع خلق كثيرون: منهم عيسى بن وردان، وسليمان بن جماز، والإمام مالك بن أنس، والليث بن سعد، والأصمعي، وأبو عمرو بن العلاء، وعبد الرحمن ابن أبي الزناد وغيرهم[2].

توفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة[3].

(١) كتاب السبعة لابن مجاهد / ٥٦ - ٦٠.
(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٣٤.
(٣) السبعة لابن مجاهد / ٦٣، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٤.

وقد اشتهر بالأخذ عن نافع: قالون - وورش.

قالون: هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد، و "قالون" لقب له وهو بالفارسية "الجيد" لقبه به نافع لجودة قراءته، كان قارئ المدينة المنورة، وكان أصم شديد الصمم، لا يسمع البوق، فإذا قرئ عليه القرآن سمعه، توفي بالمدينة المنورة سنة عشرين ومائتين في عهد الخليفة المأمون"[4].

ورش: هو عثمان بن سعيد بن عبد الله المصري، ويكنى أبا سعيد، و "ورش" لقب له لقب به لشدة بياضه، كان جيد القراءة حسن الصوت، انتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه توفي سنة سبع وتسعين ومائة عن سبع وثمانين سنة"[5].

٢- ابن كثير المكي[6]:

هو عبد الله بن كثير بن عمر بن عبد الله مقرئ مكة مولى عمرو بن علقمة الكناني، ولد بمكة سنة خمس وأربعين.

(٤) النجوم الزاهرة، ٢/ ٢٣٥، غاية النهاية ٢/ ٣٣٤.
(٥) غاية النهاية ١/ ٥٢.
(٦) النشر ١/ ٩٩، معرفة القراء الكبار ١/ ٧١.

وأدرك من الصحابة "عبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك، وأبا أيوب الأنصاري"(١).

أخذ القراءة عن عبد الله بن السائب المخزومي ، ومجاهد بن جبر المكي، ودرباس مولى ابن عباس، وقرأ ابن السائب على أبي بن كعب، وعمر بن الخطاب، وقرأ مجاهد على ابن السائب، وعبد الله بن عباس، وقرأ درباس على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وكل من أبي بن كعب ، وزيد بن ثابت، وعمر رضى الله عنهم – قد قرءوا على رسول الله (ﷺ) ، فقراءة ابن كثير متواترة ، ومتصله السند برسول الله (ﷺ) توفى ابن كثير بمكة سنة عشرين ومائة.

ولقد أخذ عن ابن كثير خلق كثير وأشهر من روى عنه: البزى – قنبل.

البزى: هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، واسم أبي بزة "بشار" فارسى الأصل من أهل "همذان" أسلم على يد السائب أبي السائب المخزومي.

ولد البزى بمكة سنة سبعين ومائة، وهو من أكبر من روى قراءة ابن كثير، كان إماماً فى القراءة ، محققاً، ضابطاً، متقناً، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام، توفى سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة"(٢).

قنبل: هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المخزومي، لقب بقنبل لأنه كان من قوم يقال لهم القنابلة، كان إماماً فى القراءة انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من جميع الأقطار، توفى بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة"(٣)

٣- أبو عمرو البصري

هو: أبو عمر زبان بن العلاء بن عمار بن العريان مقرئ أهل البصرة قال ابن الجزرى: كان أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والأمانة، والدين ، ولد بمكة سنة سبعين، ونشأ بالبصرة، ثم توجه مع أبي إلى مكة والمدينة ، فقرأ على أبي جعفر، وشيبة بن نصاح، ونافع بن أبي نعيم، وعبد الله بن كثير، وعاصم بن أبي

(١) غاية النهاية ١/ ٤٤٣.

(٢) غاية النهاية ١/ ١١٩، الأعلام للزركلي ١/ ١٩٣.

(٣) النشر ١/ ٩٨ – ٩٩.

النجود، وأبي العالية، وقد قرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وجميعهم قرأوا على رسول الله (ﷺ) ، توفى – رحمه الله تعالى – بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة"(١).

أخذ القراءة عن أبي عمرو كثيرون منهم:

علي بن نصر، وهارون الأعور، ويونس بن حبيب، ويحيى بن المبارك اليزيدي، والأصمعي، وأحمد بن موسى اللؤلؤي وغيرهم(٢).

وأشهر من روى عنه الدوري – السوسي.

الدوري: هو حفص بن عمر الدوري البغدادي، والدوري نسبة إلى "الدور" موضع ببغداد، كان إمام القراءة في عصره، وشيخ الإقراء في وقته ثقة ضابطاً، انتفع الناس بعلمه في سائر الآفاق حتى توفى سنة ست وأربعين ومائتين(٣).

السوسي: هو صالح بن زياد السوسي وكنيته أبو شعيب ، كان مقرئاً ضابطاً محرراً، ثقة توفى بالرقة سنة إحدى وستين ومائتين وقد قارب التسعين(٤).

٤- ابن عامر الشامي(٥)

هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي نسبة إلى يحصب بن دهمان بن حمير، المكنى بأبي عمرو ، من التابعين.

ولد سنة ثمان، وقيل سنة إحدى وعشرين من الهجرة ، وكان إمام أهل الشام، قال عنه ابن الجزري: كان ابن عامر إماماً كبيراً، وتابعياً جليلاً، وعالماً شهيراً، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز – رضي الله عنه – فكان يأم به وهو أمير المؤمنين.

وجمع له بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق ، فاجتمع الناس على قراءته وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين.

تلقى القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب، وعبد الله بن عمر بن المغيرة

(١) راجع في ترجمته: معرفة القراء الكبار ١/ ٨٣، النشر ١/ ١٠٩، غاية النهاية ١/ ٤٤٣.

(٢) النشر لابن مجاهد / ٨١.

(٣) النشر ١/ ١١٠، الأعلام ٢/ ٢٩١.

(٤) النشر ١/ ١١٠، غاية النهاية ١/ ٢٩٢.

(٥) راجع ترجمته: معرفة القراء الكبار ١/ ٩٧، النشر ١/ ١١٧، الأعلام ٤/ ٢٢٨.

وأدرك من الصحابة "عبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك، وأبا أيوب الأنصارى"[١].

أخذ القراءة عن عبد الله بن السائب المخزومى ، ومجاهد بن جبر المكى، ودرباس مولى ابن عباس، وقرأ ابن السائب على أبى بن كعب، وعمر بن الخطاب، وقرأ مجاهد على ابن السائب. وعبد الله بن عباس، وقرأ درباس على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أبى بن كعب، وزيد بن ثابت، وكل من أبى بن كعب ، وزيد بن ثابت، وعمر رضى الله عنهم – قد قرءوا على رسول الله (ﷺ) ، فقراءة ابن كثير متواترة ، ومتصله السند برسول الله (ﷺ) توفى ابن كثير بمكة سنة عشرين ومائة.

ولقد أخذ عن ابن كثير خلق كثير وأشهر من روى عنه: البزى – قنبل.

البزى: هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبى بزة، واسم أبى بزة "بشار" فارسى الأصل من أهل "همذان" أسلم على يد السائب أبى السائب المخزومى.

ولد البزى بمكة سنة سبعين ومائة، وهو من أكبر من روى قراءة ابن كثير، كان إماماً فى القراءة ، محققاً، ضابطاً، متقناً، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام، توفى سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة"[٢].

قنبل: هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المخزومى، لقب بقنبل لأنه كان من قوم يقال لهم القنابلة، كان إماماً فى القراءة انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من جميع الأقطار، توفى بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة"[٣]

٣- أبو عمرو البصرى:

هو: أبو عمر زبان بن العلاء بن عمار بن العريان مقرئ أهل البصرة قال ابن الجزرى: كان أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والأمانة، والدين ، ولد بمكة سنة سبعين، ونشأ بالبصرة، ثم توجه مع أبيه إلى مكة والمدينة ، فقرأ على أبى جعفر، وشيبة بن نصاح، ونافع بن أبى نعيم، وعبد الله بن كثير، وعاصم بن أبى

(١) غاية النهاية ١/ ٤٤٣.

(٢) غاية النهاية ١/ ١١٩، الأعلام للزركلى ١/ ١٩٣.

(٣) النشر ١/ ٩٨ – ٩٩.

النجود، وأبى العالية، وقد قرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب، وأبى بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وجميعهم قرأوا على رسول الله (ﷺ) ، توفى – رحمه الله تعالى – بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة"[١].

أخذ القراءة عن أبى عمرو خلقون منهم:

على بن نصر، وهارون الأعور، ويونس بن حبيب، ويحيى بن المبارك اليزيدى، والأصمعى، وأحمد بن موسى اللؤلؤى وغيرهم[٢].

وأشهر من روى عنه الدورى – السوسى.

الدورى: هو حفص بن عمر الدورى البغدادى، والدورى نسبة إلى "الدور" موضع ببغداد، كان إمام القراءة فى عصره، وشيخ الإقراء فى وقته ثقة ضابطاً، انتفع الناس بعلمه فى سائر الآفاق حتى توفى سنة ست وأربعين ومائتين[٣].

السوسى: هو صالح بن زياد السوسى وكنيته أبو شعيب ، كان مقرئاً ضابطاً محرراً، ثقة توفى بالرقة سنة إحدى وستين ومائتين وقد قارب التسعين[٤].

٤- ابن عامر الشامى[٥]:

هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبى نسبة إلى يحصب بن دهمان بن حمير، المكنى بأبى عمرو ، من التابعين.

ولد سنة ثمان، وقيل سنة إحدى وعشرين من الهجرة ، وكان إمام أهل الشام، قال عنه ابن الجزرى: كان ابن عامر إماماً كبيراً، وتابعياً جليلاً، وعالماً شهيراً، أم المسلمين بالجامع الأموى سنين كثيرة فى أيام عمر بن عبد العزيز – رضى الله عنه – فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين.

وجمع له بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق ، فاجمع الناس على قراءته وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين.

تلقى القراءة عن المغيرة بن أبى شهاب، وعبد الله بن عمر بن المغيرة

(١) راجع فى ترجمته، معرفة القراء الكبار ١/ ٨٣، النشر ١/ ١٠٩، غاية النهاية ١/ ٤٤٣.

(٢) السبعة لابن مجاهد / ٨١.

(٣) النشر ١/ ١١٠، الأعلام ٢/ ٢٩١.

(٤) النشر ١/ ١١٠، غاية النهاية ١/ ٢٩٢.

(٥) راجع ترجمته: معرف القراء الكبار ١/ ٦٧، النشر ١/ ١١٧، الأعلام ٤/ ٢٢٨.

المخذومى ، وأبى الدرداء، عن عثمان بن عفان عن رسول الله (ﷺ).

توفى – رحمه الله تعالى – بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة من الهجرة[١].

وأشهر من روى قراءة ابن عامر: هشام – ابن ذكوان.

هشام: هو هشام بن عمار بن نصير، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة ، وكان عالم أهل دمشق وخطيبهم ، ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم مع الثقة والضبط والعدالة توفى سنة خمس وأربعين ومائتين[٢].

ابن ذكوان: هو: عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان بن عمر القرشى، الدمشقى، شيخ الإقراء بالشام، وإمام الجامع الأموى، انتهت إليه مشيخة الإقراء بعد أيوب بن تميم، توفى بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين[٣].

٥- عاصم الكوفى[٤]:

هو: عاصم بن أبى النجود – بفتح النون وضم الجيم – وقيل اسم أبيه عبد الله، وكنيته أبو النجود، وهو من التابعين.

قال ابن الجزرى : كان عاصم هو الإمام الذى انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبى عبد الرحمن السلمى، ورحل إليه الناس للقراءة من شتى الآفاق، جمع بين الفصاحة والتجويد والإتقان والتحرير، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن.

أخذ القراءة عن أبى عبد الرحمن السلمى، وزر بن حبيش الأسدى، وأبى عمر سعد ابن الياس الشيبانى ، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود، وقرأ كل من أبى عبد الرحمن السلمى وزر بن حبيش على عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب، كما قرأ أبو عبد الرحمن السلمى أبى بن كعب وزيد بن ثابت رضى الله عنهم جميعاً.

وجميعهم تلقوا القراءة من رسول الله (ﷺ)، توفى عاصم – رحمه الله تعالى – بالكوفة سنة سبع وعشرين ومائة.

وأشهر من روى عن عاصم: شعبة – حفص.

شعبة: هو شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأسدى النهشلى الكوفى، ولد سنة خمس وتسعين من الهجرة، كان إماماً علماً عاملاً حجة من كبار أئمة السنة عرض القرآن على عاصم أكثر من مرة،

(١) النشر ١/ ١١٧.

(٢) النشر ١/ ١١٧، غاية النهاية ١/ ٤٠٤.

(٣) غاية النهاية ١/ ٤٠٤، الأعلام ٤/ ١٨٨.

(٤) معرفة القراء الكبار ١/ ٧٣، النشر لابن الجزرى ١/ ١٢٦، الأعلام ٤/ ١٢.

وعلى عطاء بن السايب. توفى رحمه الله تعالى سنة ثلاث وتسعين ومائة[١].

حفص: هو حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبى داود الأسدى، ولد سنة تسعين من الهجرة ، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، تردد بين بغداد ومكة وهو يقرئ الناس القرآن الكريم.

قال عنه الذهبى: هو فى القراءة ثقة ثبت ضابط.

توفى سنة ثمانين ومائة هجرية على الصحيح[٢].

٦- حمزة الكوفى:

هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفى، أحد الأئمة السبعة، وإمام الناس فى القراءة بالكوفى بعد "عاصم"، وكان حجة ، قيما بكتاب الله تعالى، مجوداً ، عارفاً بالفرائض حافظاً للحديث عابداً خاشعاً لله تعالى.

ولد سنة ثمانين من الهجرة ، وأدرك بعض الصحابة، فهو من التابعين.

تلقى حمزة القراءة عن أبى إسحاق السبيعى وطلحة بن مصرف، ومغيرة بن مقسم، وجعفر بن محمد الصادق، وسليمان الأعمش، وحمران بن أعين وقراءة الأعمش وحمران عن ابن مسعود، وقرأ كذلك على ابن أبى ليلى وقراءة ابن أبى ليلى على على بن أبى طالب[٣].

فقراءة حمزة ينتهى سندها إلى على بن أبى طالب ، وعبد الله بن مسعود عن رسول الله (ﷺ).

توفى حمزة – رحمة الله تعالى – سنة ست وخمسين ومائة[٤].

أخذ القراءة عن حمزة كثيرون، وأشهر من روى عنه: خلف – خلاد.

خلف: هو خلف بن هشام البغدادى أحد القراء العشرة أخذ القراءة عن سليم عن حمزة، واختار لنفسه قراءة انفرد بها وسيأتى الحديث عنه.

خلاد: هو خلاد بن خالد الشيبانى الكوفى، ولد سنة تسع عشرة ومائة، وأخذ القراءة عرضاً عن سليم ابن عيسى عن حمزة، كان ثقة ضابطاً محققاً متقناً، توفى سنة عشرين ومائتين[٥].

٧- الكسائى الكوفى:

هو على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان النحو، ولقب بالكسائى لأنه أحرم فى كساء.

(١) النشر ١/ ١٢٦.

(٢) النشر ١/ ١٢٦، غاية النهاية ١/ ٢٥٤.

(٣) السبعة لابن مجاهد / ٧١ وغاية النهاية.

(٤) النشر ١/ ١٣٣.

(٥) السابق ١/ ١٣٣، الأعلام ٢/ ٣٥٦.

قال أبو بكر بن الأنبارى: اجتمعت فى الكسائى خصال: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم فى الغريب، وأوحد الناس فى القرآن، فكانوا يكثرون عنده ومعهم ويجلس على كرسى ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهن يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ[١].

أخذ القراءة عن خلق كثير، وعن جماعة التابعين، منهم حمزة بن حبيب الزيات، الذى تقدمت ترجمته، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، والأعمش، وجعفر الصادق[٢].

وكذلك عن عاصم بن أبى النجود، وأبى بكر بن عياش، أحد تلاميذ الإمام عاصم، وإسماعيل بن جعفر عن شيبة بن نصاح شيخ الإمام نافع المدنى وكلهم سندهم متواترة ومتصل برسول الله (ﷺ)، توفى الكسائى سنة تسع وثمانين ومائة[٣] هجرية.

وأشهر من أخذ عن الكسائى وروى عنه: الليث – حفص الدورى.

---

(١) النشر ١/ ١٣٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩ / ١٣١.

(٣) النشر ١/ ١٣٨، معرفة القراء الكبـ[illegible]

الليث. هو أبو الحارث الليث بن خالد، وهو من أجل أصحاب الكسائى كان ثقة حاذقاً، ضابطاً للقراءة محققاً لها توفى سنة أربعين ومائتين"[٤].

حفص الدورى: وأما حفص الدورى، فقد تقدم الكلام عنه عند ترجمة أبى عمرو بن العلاء، لأنه روى عنه وعن الكسائى.

٨- أبو جعفر المدنى:

هو يزيد بن القعقاع المخزومى المدنى، وكنيته أبو جعفر، أحد القراء العشرة ومن التابعين، تلقى أبو جعفر القراءة عن مولاه عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة المخزومى، وعلى الحبر البحر عبد الله بن عباس وعن أبى هريرة، وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبى المنذر أبى بن كعب، وقرأ أبو هريرة وابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت، وقيل إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه وذلك محتمل، فإنه صح أنه أوتى به إلى أم سلمة زوج النبى(ﷺ)، فمسحت على رأسه ودعت له، وأنه صلى بابن عمر بن الخطاب، وقرأ زيد وأبى على رسول الله (ﷺ).

---

(٤) غاية النهاية ٢/ ٣٤

توفى – رحمه الله تعالى – سنة ثلاثين ومائة على الأصح[١].

وأشهر من روى عن أبى جعفر: عيسى بن وردان – سليمان بن جماز.

عيسى بن وردان: هو عيسى بن وردان المدنى، وكنيته أبو الحارث من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه فى القراءة على أبى جعفر، عرض القرآن على أبى جعفر وشيبة، ثم عرض على نافع.

قال الدانى: هو من جلة أصحاب نافع وقدمائهم وقد شاركه فى الإسناد، وهو إمام مقرئ حاذق وراو محقق ضابط.

وعرض عليه القرآن إسماعيل بن جعفر وقالون، ومحمد بن عمر، توفى فى حدود السنين ومائة[٢].

ابن جماز: هو سليمان بن محمد بن مسلم بن جماز روى القراءة عرضاً على أبى جعفر، ثم عرض على نافع، وأقرأ بحرف أبى جعفر ونافع وتوفى بعد سنة سبعين ومائة[٣].

---

(١) النشر ١/ ١٤٢ – ١٤٣.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/ ٩٢، النشر ١/ ١٤٣، تاريخ القراء العشرة ورواتهم ٣٨ – ٣٩.

(٣) النشر ١/ ١٤٣.

٩- يعقوب الحضرمى:

هو يعقوب بن اسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى المصرى، وكنيته أبو محمد، أحد الأئمة العشرة، وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً صالحاً، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبى عمرو بن العلاء، قال أبو السجستانى: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف فى القراءات وعلله ومذاهبه، ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء.

أخذ القراءة على أبى المنذر سلام بن سليمان المزنى، مولاهم الطويل، وعلى شهاب بن شريفة، وأبى يحيى مهدى بن ميمون المعولى، وعلى أبى الأشهب جعفر بن حيان العطاردى، وقد قرأ أبو الأشهب على أبى رجاء عمران بن ملحان، وقرأ أبو رجاء على أبى موسى الأشعرى، وقرأ أبو موسى على رسول الله (ﷺ) وعلى آله وسلم وهذا سند فى غاية من الصحة والعلو.

توفى – رحمه الله تعالى – سنة خمس ومائتين[٤].

---

(٤) النشر ١/ ١٤٨ – ١٤٩، معرفة القراء الكبار ١/ ١٣٠، الأعلام ٩/ ٢٥٥.

وأشهر من أخذ وروى عن يعقوب.

رويس – روح.

رويس: هو محمد بن المتوكل اللؤلؤى البصرى وهو من أفضل أصحاب يعقوب مقرئ حاذق مشهور بالضبط والإتقان توفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين[1].

روح: هو روح بن عبد المؤمن البصرى النحوى كان من أجل أصحاب يعقوب وأوثقهم توفى سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين[2].

١٠- خلف العاشر:

هو خلف بن هشام بن ثعلب الكوفى، أحد القراء العشر، وأحد الرواة عن حمزة، ولد سنة خمسين ومائة، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، يقول ابن الجزرى:

قرأ خلف على سليم صاحب حمزة كما تقدم، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبى بكر، وعلى أبى زيد سعيد بن أوس الأنصارى صاحب المفضل الضبى وأبان العطار، وقرأ أبو بكر والمفضل وأبان على عاصم، وتقدم سند عاصم، وروى الحروف عن أسحاق المسيبى صاحب نافع وعن يحيى بن آدم عن أبى بكر أيضاً، وعن الكسائى، وتقدمت أسانيدهم متصله إلى النبى(ﷺ).

قال أبو بكر بن اشته: إنه خالف حمزة يعنى اختياره فى مائة وعشرين حرفاً.

قلت: تتبعت اختياره فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين فى حرف واحد، بل ولا عن حمزة. والكسائى.

توفى خلف – رحمه الله تعالى – سنة تسع وعشرين ومائتين[3].

وقد اختار خلف لنفسه قراءة اشتهر بها، وأشهر رواته – إسحاق – إدريس.

إسحاق: هو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله بن المروزى ثم البغدادى الوراق، وكنيته أبو يعقوب، وهو راوى خلفاً فى اختياره، قرأ على خلف اختياره وقام به بعده، قرأ أيضاً على الوليد بن مسلم، وإسحاق قيماً بالقراءة ثقة فيها، ضابطاً لها وإن كان لا يعرف من القراءات إلا اختيار خلف، وقرأ عليه ابنه محمد بن إسحاق، ومحمد بن عبد الله بن أبى عمر النقاش، والحسن بن عثمان البرصاطى، وعلى بن موسى الثقفى، وابن شنبوذ.

(١) غاية النهاية ١/ ٢٨٥.

(٢) غاية النهاية ١/ ٢٨٥.

(٣) النشر ١/ ١٥٢، ١٥٣.

توفى سنة ست وثمانين ومائتين[1].

إدريس: هو إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادى، قرأ على خلف البزاز راويه واختياره، وعلى محمد بن حبيب الشموني، وهو إمام متقن ثقة سئل عنه الدارقطنى فقال: هو ثقة وفوق الثقة بدرجة.

روى عنه القراءة أحمد بن مجاهد، ومحمد بن أحمد بن شنبوذ، وموسى بن الله الخاقانى، ومحمد بن إسحاق البخارى، وأحمد بن بويان، وأبو بكر النقاش، والحسن بن سعيد المطوعى، ومحمد بن عبد الله الرازى، توفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين[2].

المبحث السادس
تواتر إسناد قراءات الأئمة العشرة

يتبين من خلال ما سبق بيانه فى ترجمة هؤلاء الأئمة ورواتهم، أن قراءة الأئمة العشرة ورواتهم صحيحة ومتواترة ومتصلة الإسناد إلى رسول الله (ﷺ).

وكان الناس يقرءون بقراءة هؤلاء، ويتلقون ما يروونه بالقبول، إذ ثبت لديهم إتقانهم وحفظهم وضبطهم للقراءات، وأسماء شيوخهم، وثبت لديهم تواتر مروياتهم، واستفاضة قراءاتهم.

وظل الناس على هذا الحال حتى جاء أبو بكر بن مجاهد التميمى البغدادى[3] شيخ القراءة ببغداد فى عصره فصنف كتاب – السبعة – واقتصر فيه على: نافع، وعبد الله بن كثير، وعبد الله بن عامر، وعاصم بن أبى النجود، وأبى عمر بن العلاء، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلى الكسائى، فكان أول مصنف اقتصر فيه على سبعة من القراء.

(١) النشر ١/ ١٥٣، تاريخ القراء العشرة / ٤٥.

(٢) النشر ١/ ١٣٤، تاريخ القراء العشرة / ٤٥.

(٣) هو: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمى، أبو بكر المقرئ البغدادى المتوفى سنة ٣٢٤هـ غاية النهاية ١/ ١٣٩.

وقد نال ابن مجاهد ثقة سائر المشتغلين بالقراءات فى عصره، وبعد عصره، فقد شهد له إمام هذا الفن والمرجع فيه ابن الجزرى إذ يقول:

ولا أعلم أحداً من شيوخ القراءات أكثر تلاميذاً منه، ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليه، وقد حكى ابن الأخرم عنه أنه وصل إلى بغداد فرأى فى حلقة ابن مجاهد نحواً من ثلاث مئة مصدر"[1].

ولكثرة الذين ازدحموا على ابن مجاهد من أهل الأداء، ورحلوا إليه من الأقطار، فقد رأى ابن مجاهد أن ترك الأمر على عواهنه يؤدى إلى اختلاط المسائل، ودخول السليم فى السقيم، فلابد إذن من التمييز بين من يصلح للإمامة، ويتوافر لديه الإسناد الثبت، وبين من يتلقى القراءة من غير أهلها، فيشوبها بالخطأ واللحن، خصوصاً وأنهم ليسوا على درجة واحدة من الإتقان، فصنف ابن مجاهد كتابه "السبعة".

ولكن لماذا اختار ابن مجاهد هؤلاء السبعة تحديداً ؟

فى الحقيقة لم يكن ابن مجاهد يبحث عن قراءات سبع، ولا عن سبعة قرّاء حينما اتجه ببحثه هذا، غاية الأمر أنه كان يبحث عن المتواتر، وصادف أنه لم يجتمع لديه من أسانيد التواتر بالشروط المعتبرة إلا سبعة، فضبطها، وحررها.

وأنه لم يعتقد أن رواة القراءات المتواترة منحصرون فقط فى سبعة رواة.

يقول علم الدين السخاوى: والحق أن ابن مجاهد حين اختار السبعة لم يسقط رواية من سواهم ولم يبطلها، ولم يعتقد أن قراءات هؤلاء السبعة هى الحروف السبعة الواردة فى الحديث، ولكن ذلك إنما اعتقده بعض الناس واهمين خلاف مراد ابن مجاهد ، وهو إنما قصد أن ما سوى قراءات هؤلاء السبعة يأتى وراء السبعة فى عدد من يقرؤون بها فى الأمصار"[2].

أى ما وراء السبعة لا يعنى عدم التواتر، وعدم الثقة فى أئمتها، وعدم تداولها واعتماد العلماء لها.

ولكن أن هؤلاء السبعة، أو غير السبعة إنما يخصون بالذكر من بين جماهير النقلة والرواة الذين ينقلون القراءات لكونهم حازوا الشهرة والقبول والإجماع، فنقل القراءات ليس مقتصراً على سبعة ولا عشرة ولا سبعين ولا مائة، ولو أريد

(١) غاية النهاية لابن الجزرى ١/ ١٤٢.

(٢) جمال القراء وكمال القراء ١/ ١١.

حصر النقلة والرواة لبلغوا آلافاً مؤلفة فى كل جيل وعصر.

هذا، وقد بقى ابن مجاهد مدة من الدهر يتأرجح بين على الكسائى ويعقوب، أيهما يقدم فى كتابه "السبعة"، ثم قدم الكسائى، ليس لأنه أضبط من يعقوب ولكن لأن قراءته وقعت له بعلو إسناد[1].

وكذلك القول فى اختيار ابن مجاهد لحمزة دون شيخه الأعمش مثلاً، وإلا فإن الناس فى زمنه كانوا يقدمون أبا جعفر ، وشيبة ، وابن محيصن، والأعرج، والأعمش، والحسن البصرى[2].

وهذا أبو جعفر المدنى وقد سبقت ترجمته، وهو من أعلى القراء إسناداً إذ توفى عام ١٣٠هـ وقد أخذ القراءة مباشرة عن الصحابة: عبد الله بن عباس، وأبى هريرة ، وكذلك يعقوب البصرى، وقد أطبقت كلمة القراء والحفاظ على الثقة به، وعلوه فى الإسناد وإمامته، حيث انتهت إليه رياسة الإقراء بعد أبى عمرو البصرى، ووصفه أبو حاتم السجستانى بأنه أعلم من رآه بالحروف والاختلاف فى القراءات وعلله ومذاهبه، ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك فى ترجمة يعقوب.

ومن الأعمال الجليلة التى صنفت متضمنة بيان منزلة الإمام المقرئ يعقوب: التذكرة فى القراءات الثمان للإمام أبى الحسن طاهر بن غلبون، المقرئ الحلبى نزيل مصر، وكذلك : التخليص فى القراءات الثمان للإمام أبى معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبرى الشافعى شيخ أهل مكة، وقد ضم كل من هذين الكتابين قراءة يعقوب إلى السبعة الكبار.

وكذلك كتاب "مفردة يعقوب" للإمام أبى القاسم عبد الرحمن بن أبى بكر عتيق بن خلف الصقلى المعروف بابن الفحام شيخ الإسكندرية المتوفى بها سنة ست عشرة وخمسمائة[3]:

والإمام خلف العاشر رواية حمزة الذى انفرد بقراءة مستقلة مخالفة لأصول حمزة، وهو ثقة ومشهور بعلو الإسناد، والرسوخ فى العلم، وقراءته لا تخرج عن قراءة الكوفيين، وقد أشرنا إلى ذلك فى ترجمة الإمام خلف.

من هذا يتبين لنا أن العلماء لم يتقيدوا باصطلاح السبعة، فقد صنف ابن

(١) المرشد الوجيز / ١٦١، والمنجد/ ٧٢.

(٢) مشاهير علماء الأمصار/ ٨٨.

(٣) النشر ١/ ٦٢ – ٦٦.

جرير الطبري كتاباً سماه "الجامع" الذي جمع فيه نيفاً وعشرين قراءة كما يذكر ابن الجزري[١].

وفي القراءات العشر فقد ألف أبو القاسم الهذلي كتابه الكامل فضمنه قراءة الأئمة العشرة وزاد عليهم أربعين شيخاً روى عنهم القراءة، وألف أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي كتاب "المنتهى في القراءات العشر، وألف أبو الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي كتابه "الجامع" وألف أبو منصور محمد بن أحمد الخياط البغدادي كتابه "المهذب"، وألف أبو العز القلانسي كتابيه "الإرشاد" و "الكفاية الكبرى"[٢].

وكذلك أعظم من ألف في قراءة العشرة الحافظ المحقق ابن الجزري حيث ألف "النشر في القراءات العشر" ثم "طيبة النشر" وكذلك ألف ابن مهران "الغاية في العشر".

وألف غير هؤلاء فضمنوا كتبهم قراءة أئمة آخرين غير الأئمة العشر مثل كتاب "الروضة" في القراءات الإحدى عشرة، وهي قراءات العشرة المشهورة وقراءة الأعمش تأليف الإمام الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي نزيل مصر[٣].

وألف سبط الخياط البغدادي كتاب "المبهج" في قراءة السبعة، وزاد عليها قراءة يعقوب، وابن محيصن، والأعمش، وخلف ، واليزيدي[٤].

وهكذا نجد أن علماء القراءات لم يعرفوا اصطلاح التسبيع، بل يروون كل قراءة ثبتت فيها الأركان الثلاثة، وسواء رويت عن سبعة أم سبعين.

ولكن الأمة كانت تتطلب تعيين عدد من الأئمة الضابطين المشهورين؛ لتأخذ عنهم وتتلقى القرآن من طريقهم، لأن استيعاب الرواة كلهم أو معظمهم شئ فوق طاقة الأمة؛ وذلك لكثرتهم وكثرة طرقهم، ويكفي أن نعلم أن كل واحد من أولئك الأعلام العشرة كان قد تلقى عنه رواياته مئات الرواة، لكن الأمة لما رأت أن لا قبل لها بتقصي طرق أولئك جميعاً، اختارت من تلاميذ كل إمام اثنين من أعدلهم، وأكثرهم ضبطاً وإتقاناً، وهما إنما يرويان ما يرويه غيرهما من تلاميذ الإمام، ولو انفرد أحدهما بشئ

(١) غاية النهاية ٢/ ١٠٧.

(٢) النشر ١/ ١٥ – ٧٨، لطائف الإشارات ١/ ٨٨.

(٣) النشر ١/ ٦٣.

(٤) النشر ١/ ٣٠.

غير معروف لديهم لانكروا عليه ومنعوه من الإقراء به.

وفي هذا يقول ابن الجزري: "قال ابن مجاهد قال لي قنبل قال لي القواس في سنة سبع وثلاثين ومائتين : الق هذا الرجل – يعني البزي – فقل له : هذا الحرف ليس من قراءتنا – يعني قوله "وما هو بميت" مخففاً – وإنما يُخفف من الميت قد مات، ومن لم يمت فهو مشدد فلقيت البزي فأخبرته فقال لي: قد رجعت عنه"[١].

الإجماع قائم على القول بتواتر قراءة الأئمة العشرة:

إن الإجماع قائم على القول بتواتر قراءة الأئمة العشرة كلهم "سبعة ابن مجاهد: وهم نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو عمر، وعاصم بن أبي النجود، وحمزة ، والكسائي ، والثلاثة المكملون للعشرة وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ويعقوب بن اسحاق الحضرمي، وخلف بن هشام.

ومسألة الإجماع هذه قد أشكلت عن بعض الناس، وهي تواتر قراءة هؤلاء الأئمة، واعترضوا على دعوى التواتر مدعين أن المتأمل في أسانيد كل واحد من هؤلاء الأئمة إلى النبي (ﷺ) يجد أنها لم تبلغ حد التواتر[٢].

وكذلك فإن بعض العلماء قد قسموا القراءات من حيث التواتر وعدمه إلى ثلاثة أقسام: قسم متفق على تواتره، ولا خلاف عليه بين العلماء، وهو قراءات الأئمة السبعة، وقسم مختلف فيه، والصحيح المشهور أنه متواتر، وهو قراءات الأئمة الثلاثة: أبو جعفر، ويعقوب ، وخلف العاشر، وقسم متفق على شذوذه، وهو ما زاد على العشرة[٣].

وهذا الإشكال والاعتراض سببه عدم فهم المقصود من نسبة القراءة إلى إمام من أئمة القراءة ، كقولهم مثلاً قراءة نافع، وقراءة عاصم، وقراءة ابن كثير، فهذه نسبة اختيار، لا نسبة اقتصار، والمقام هنا يحتم علينا أن نبين المقصود من نسبة القراءة إلى أحد أئمة القراءة ومسألة الاختيار هذه.

(١) منجد المقرئين / ٦٧.

(٢) يراجع المرشد الوجيز ١٧٦ – ١٧٩.

(٣) إتحاف فضلاء البشر / ٧، النشر ١/ ٤١، ٤٢.

المقصود من نسبة القراءة إلى أحد الأئمة

المقصود من نسبة القراءة المروية إلى أحد الأئمة كقولهم: قراءة نافع، وقراءة ابن كثير، وقراءة عاصم وهكذا، هى نسبة اختيار وليست نسبة انفصال، بمعنى أن تلك الحروف التى رواها نافع لم ينفرد بروايتها والإقراء بها دون غيره من القراء، وخاصة من أهل بلده المدينة المنورة – ولو كان قد فعل فأتى بشئ غير معروف عندهم لأنكروا عليه، كما هو معروف أن الأئمة القراء والحفاظ ينكرون على أى إمام يأتى بشئ غير معروف عندهم وقد سبق أن أشرنا لمثل ذلك سابقاً[١] وذلك فى إنكار الأئمة القراء على ابن مقسم البغدادى من كونه أجاز القراءة بما وافق المصحف من غير ضبط بالرواية[٢] والإسناد الصحيح المتواتر.

فإذن قد شارك نافع غيره من القراء فى روايتها والإقراء بها، واشتهرت عندهم، وربما تكون قد بلغت بعضهم وتلقوها عن شيوخهم ولم يُقرئوا بها لكونها معلومة لديهم، فنسبتها إلى نافع دون غيره إنما لكونه اشتهر بها وبضبطها، وملازمة القراءة والإقراء بها أكثر من غيره، وهكذا القول فى بقية القراء. ولمزيد من الإيضاح فى مسألة اشتهار القارئ واختياره لقراءة معينة يجدر بنا أن نعرف بمسألة الاختيار عند القارئ فنقول وبالله التوفيق.

الاختيار: فى اللغة: لفظ مشتق من مادة "خ ى ر" وهو يستعمل للدلالة على الاصطفاء والانتقاء والتفضيل[٣]، كقوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾[٤].

وفى الاصطلاح: فقد عرفه العلماء فقالوا: "إنه الحرف الذى يختاره القارئ من بين مروياته مجتهداً فى اختياره"[٥].

وقيل هو: "إسناد كل حرف من حروف القراءة إلى صاحبه من الصحابة فمن بعدهم يعنى أنه كان أضبط لهذا الحرف وأكثر قراءة وإقراءً به، وملازماً له وميلاً إليه"[٦].

(١) انظر ص من هذا البحث

(٢) النشر ١/ ٣٤، ٣٥.

(٣) مختار الصحاح، والمعجم الوسيط مادة (خ ى ر)

(٤) سورة الأعراف / ١٥٥.

(٥) القراءات القرآنية لعبد الوهاب الفضلى ١٠٥.

(٦) فى علوم القراءات / ٥٥.

فالاختيار – كما يتبين من كلام العلماء – هو الصورة، أو الوجه الذى يختاره القارئ من بين مروياته، أو الراوى من بين مسموعاته، أو الآخذين عن الراوى من بين محفوظاته، وكل واحد منهم مجتهد فى اختياره.

أى أن القراء، أو الرواة، أو الآخذين عنهم كانوا يختارون من مجموع مروياتهم التى سمعوها.

يذكر ابن الجزرى: أن ابن عباس رضى الله عنهما كان يقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت إلا ثمانية عشر حرفاً أخذها من قراءة ابن مسعود[١].

وكان نافع يقول: قرأت على سبعين من التابعين، فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم أخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة من هذه الحروف، وقال: تركت من قراءة أبى جعفر سبعين حرفاً"[٢].

ويذكر مكى بن أبى طالب فى الإبانة: أن الكسائى قرأ على حمزة وهو يخالفه فى نحو ثلاثمائة حرف؛ لأنه كان يتخير القراءات، فأخذ من قراءة حمزه بعضاً وترك بعضاً"[٣].

وكذلك قرأ أبو عمرو بن العلاء على ابن كثير، وهو يخالفه فى حروف كثيرة؛ لأنه قرأ على غيره واختار من قراءته ومن قراءة غيره قراءة، وكان لكثير من علماء القراءات اختيار فى القراءة، فلأبى عبيد اختيار فى القراءة وافق فيه العربية والأثر، ولأبى حاتم السجستانى اختيار فى القراءة أيضاً.

واختيارات القراء أكثر من أن نحصرها هنا، وقد كان لكثير من القراء اختياران أو أكثر"[٤].

وهكذا عرف عن أئمة القراءات منهج الاختيار، فقد كان كثير منهم يصطفى لنفسه من بين مروياته قراءة أو وجهاً، ولكثرة روامه على قراءته والإقراء به أصبحت تنسب إليه، وهذه النسبة – كما قلنا – هى نسبة اختيار فى القراءة والراوية، وليس فى وضعها، واختراعها وابتكارها؛ لأن ذلك أمر يعود إلى الوحى الإلهى الذى هو مصدر القراءات القرآنية

(١) غاية النهاية ١/ ٤٢٦.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/ ١٠٩.

(٣) الإبانة عن معانى القراءات / ٥٥، وغاية النهاية ٢/ ١٨.

(٤) غاية النهاية ١/ ٥٣٨.

يقول ابن الجزرى : وكل قراءة بالنسبة إلى الآخرى حق وصواب فى نفس الأمر نقطع بذلك ونؤمن به.

ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث إنه كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراءً به، وملازمة له وميلا إليه لا غير ذلك.

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبنما قرأ به، فآثره على غيره، ودوام عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد"[1].

ونعود إلى الحديث عن الإجماع على تواتر قراءات الأئمة العشرة بعد أن وضحنا المقصود بنسبة القراءة إلى أحد الأئمة، وبيان منهج الاختيار.

أما الإجماع على أن قراءة الأئمة السبعة متواترة فواضح؛ إذ تلقى الأئمة والعلماء فى كل طبقة وفى كل عصر ما قرءوا به بالرضا والقبول ووصفوهم بالضبط والإتقان فيما يروونه من الحروف.

وأما الإجماع على تواتر قراءة الأئمة الثلاثة، أبو جعفر، ويعقوب، وخلف، فقد يشكل لأن الخلاف فى ذلك محكى كما أشرنا إلى ذلك من قبل، ولكن هذا الإشكال والخلاف يزول ولا اعتبار له وذلك لأمرين هامين وهما كالآتى:

الأمر الأول: أن الأمم من القراء فى كل جيل وعصر قد اجمعت على تلقى قراءة الأئمة الثلاثة بالقبول، وعلى الإقراء بها، وقد ذكرنا سابقاً المؤلفات فى القراءات العشر فى كل جيل، ناهيك عن المؤلفات التى تكلمت عن الأئمة الثلاثة وبينت منزلتهم وفضلهم وثقتهم، وكذلك ما ذكرناه فى سند كل إمام عند ترجمة الأئمة العشرة وأنه متصل ومتواتر وحظى بالقبول والرضا فى كل جيل.

هذا، وقد ذكر ابن الجزرى – فارس هذا الفن – أسماء بعضهم فى ست عشرة طبقة، فذكر فى كل طبقة أعداداً كثيرة من الأئمة الأعلام، وكل ذلك فيما وصل إلى علمه وتيقن منه، ولا شك أنه قد وصلت طرق أخرى إلى علم غيره، ومما يدل على منزلة هؤلاء فى القراءة المتواترة

(١) النشر ١/ ٤٧.

اجمع عليها، أن ابن عمر رضى الله عنه الصحابى الجليل قدم أبا جعفر المدنى إماماً وصلى خلفه مؤتماً بصلاته راضياً بقراءته[1]، وأما يعقوب الحضرمى فقد بقى ابن مجاهد زمناً يتردد بينه وبين الكسائى أيهما يجعله السابع[2].

ويذكر ابن الجزرى فى النشر: أن بعض أئمة القراء قال: لولا أن ابن مجاهد سبقنى إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمى إمام جامع البصرة، وإمام قراء البصرة فى زمانه فى رأس المائتين، ولذلك لم ينازع علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة فى أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة فى جميع أمصار المسلمين، بل من ثبت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة، أو قراءة يعقوب الحضرمى ونحوهما كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائى، فله أن يقرأ بها بلا منازع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أصل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الحارث، وغيرهم يختارون قراءة أبى جعفر بن القعقاع، وشيبة بن نصاح المدنيين، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم يختاروها على قراءة حمزة والكسائى ، وللعلماء الأئمة فى ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء؛ ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبت عندهم قراءات العشرة كثبوت هذه السبعة يجمعون فى ذلك الكتب ويقرأونه فى الصلاة وخارج الصلاة، وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم ويستطرد الإمام ابن الجزرى ويوضح الإجماع على قراءات الأئمة العشرة بأنه لم ينكر أحد قراءة أى إمام من الأئمة العشرة فيقول: ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالماً بها، أو لم يثبت عنده كمن يكون فى بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره لم يتصل به بعض هذه القراءات، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة – كما قال زيد بن ثابت – سنة يأخذها الآخر عن الأول ....."

ثم يذكر ابن الجزرى بعد ذلك قائلاً: بل القراءات الثابتة عن الأئمة القراء كالأعمش، ويعقوب ، وخلف، وأبى جعفر ، وشيبة ونحوهم هى بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من يثبت ذلك عنده، وهذا أيضاً مما لم

(١) معرفة القراء ١/ ٥٩.

(٢) منجد المقرئين / ٧٢.

يتنازع فيه الأئمة المتبعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم[١] أ.هـ.

الأمر الثاني: أن قراءة هؤلاء الثلاثة أبي جعفر، ويعقوب، وخلف لا تخرج عن قراءة السبعة غالباً، فأبو جعفر من شيوخ نافع وقد روى معظم حروفه، وبقيتها توافق ما رواه غيره من بقية السبعة.

ويوضح ذلك ابن الجزرى فيقول: "..... وكان من جواب الإمام الحافظ أستاذ المفسرين أبي حيان الأندلسى رحمه الله ومن خطه نقلت: ..... قد ثبت لنا بالنقل الصحيح أن أبا جعفر شيخ نافع، وأن نافعاً قرأ عليه، وكان أبو جعفر من سادات التابعين، وهما بمدينة الرسول (ﷺ)، حيث كان العلماء متوافرين، وأخذ قراءته عن الصحابة عبد الله بن عباس ترجمان القرآن وغيره، ولم يكن من هو بهذه المثابة ليقرأ كتاب الله بشئ محرم عليه، وكيف وقد تلقف ذلك فى مدينة رسول الله (ﷺ) عن صحابته غضاً رطباً قبل أن تطول الأسانيد وتدخل فيها النقلة غير الضابطين، وهذا وهم عرب آمنون من اللحن.

وأن يعقوب كان إمام الجامع بالبصرة يؤم بالناس والبصرة إذ ذاك ملأى من أهل العلم، ولم ينكر أحد عليه شيئاً من قراءته، ويعقوب تلميذ سلام الطويل وقرأ عليه، وسلام تلميذ أبي عمرو وعاصم[٢]، فأبو جعفر ويعقوب لا يخرجان فيما قرءا به عن قراءة السبعة غالباً.

وأما خلف فلا تخرج قراءته عن قراءة الكوفيين من السبعة فى حرف واحد، بل ولا عن حمزة والكسائى[٣].

ثم إن نسبة القراءة إلى واحد من هؤلاء الثلاثة أو غيرهم هى – كما قلنا من قبل – نسبة اصطلاح، ولا تعنى اختصاصهم بما يروون، وإنما تعنى استشهارهم واختيارهم لذلك أكثر من غيرهم، و إلا فالاعتماد فى القراءة على نقل العامة، وتلقيهم لها بالقبول، ولا فرق فى ذلك حينئذ بين أن تتلقى القراءة عن أبي جعفر أو نافع، أو عن حمزة أو الأعمش، وبين أ، تتلقى عن غيرهم، ولكن غاية ما هنالك أ ن هذه القراءات المتواترة التى تلقاها عامة القراء بالقبول كان مما رواها واشتهر بضبطها والإقراء بها، أبو جعفر، ونافع وابن كثير وعاصم والأعمش ..... وغيرهم.

(١) النشر ١/ ٣٧ – ٣٨.

(٢) النشر ١/ ٣٩.

(٣) السابق ١/ ١٥٣.

وخلاصة القول أن هذا الأئمة العشرة قد اتفقوا فيما يقرءون به ويروونه وكل متواتر، وحفظوا هذا الركن، وشهد لهم عامة أهل عصرهم بذلك، وأجمعوا على إمامته وقبول رواياتهم، وتلقى قراءتهم بالرضا والقبول.

وفى هذا يقول الإمام القرطبي: وقد أجمع المسلمون فى جميع الأمصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة فيما رووه ورأوه من القراءات، وكتبوا فى ذلك مصنفات، واستمر الإجماع على الصواب، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب، وعلى هذا الأئمة المقدمون والفضلاء المحققون كابن جرير الطبرى والقاضى أبي بكر بن أبي الطيب وغيرهم[١]....

ويقول العلامة عبد الوهاب بن السبكي الشافعي: القراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التى هى قراءة أبي جعفر ، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله (ﷺ) لا يكابر فى شئ من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شئ من ذلك مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هى متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . ولو كان ذلك عامياً جلفاً لا يحفظ من القرآن حرفاً، وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا تطرق الظنون ولا الارتياب إلى شئ منه والله تعالى أعلم[٢]. اهـ

(١) تفسير القرطبي ١/ ٤٦.

(٢) النشر ١/ ٤٢.

الفصل الثانى
موقف الطبرى من بعض القراءات المتواترة
المبحث الأول
ابن جرير الطبرى

هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى الإمام الجليل المجتهد المحدث المفسر صاحب التصانيف المشهورة وهو من أهل آمل طبرستان ، ولد بها سنة ٢٢٤هـ، ورحل من بلده فى طلب العلم وهو ابن اثنى عشرة سنة، وطوف فى الأقاليم، فسمع بمصر والشام والعراق، ثم استقر ببغداد وبقى بها إلى أن توفى رحمه الله سنة ٣١٠هـ[1].

ثناء العلماء على الطبرى وتفسيره:

وتفسير ابن جرير الطبرى المسمى "جامع البيان عن تأويل أى القرآن" من أجل التفاسير وأشهرها ، كما يعتبر المرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير النقلى، وإن كان فى الوقت نفسه يعتبر مرجعاً غير قليل الأهمية من مراجع التفسير العقلى نظراً لما فيه من استنباط وتوجيه أقوال وترجيح بعضها على بعض ترجيحاً يعتمد على النظر العقلى والبحث الحر الدقيق.

ولو تتبعنا ما قاله العلماء فى تفسير الطبرى لوجدنا أنهم قد اجمعوا الحكم على عظيم قيمته، واتفقوا على أنه مرجع لا غنى عنه لطالب التفسير فقد قال السيوطى رحمه الله : "وكتابه – يعنى تفسير محمد بن جرير – من أجل التفاسير وأعظمها، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب والاستنباط ، فهو بذلك يفوق تفسير الأقدمين"، وقال الإمام النووى: أجمعت الأئمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبرى"[2].

وقال عنه الخطيب البغدادى: "كان أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات بصيراً بالمعانى، فقيها فى أحكام القرآن عالماً بالسنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم

(١) وفيات الأعيان ٤/ ١٩١.

(٢) التفسير والمفسرون ١/ ٢٠٨، والإتقان ٤/ ٢١٢.

من علماء الأمصار، ممن يجوز خلافه وتسوغ مناظرته، وكان مع ذلك من أهل السنة، متبعاً لآثار رسول الله ﷺ، عالماً بصحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بما كان عليه الصحابة والتابعون فى الأحكام، مميزاً بين الثابت من ذلك فى الأصول والشاذ منه، مقدماً فى ذلك كله على أهل عصره، مشاراً إليه فيه، عالماً بالتفسير والمغازى، وأيام الناس وأخبارهم ....."[1].

موقف الطبرى بعض من القراءات المتواترة

يذكر العلامة المرحوم الدكتور/ محمد حسين الذهبى بعضاً من ملامح موقف الطبرى فى القراءات فيقول: "كذلك نجد ابن جرير الطبرى يعنى بذكر القراءات ويوفها على المعانى المختلفة، وكثيراً ما يرد القراءات التى لا تعتمد على الأئمة الذين يعتبرون عنده وعند علماء القراءات حجة، والتى تقوم على أصول مضطربة مما يكون فيه تغيير وتبديل لكتاب الله، ثم يتبع ذلك برأيه فى آخر الأمر مع توجيه رأيه بالأسباب فمثلاً عند قوله تعالى فى الآية "٨١" من سورة الأنبياء ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ يذكر أن عامة قراء الأمصار قرأوا "الريح" بالنصب على أنها مفعول لسخرنا المحذوف ، وأن عبد الرحمن الأعرج قرأ "الريح" بالرفع على أنها مبتدأ ثم يقول: والقراءة التى لا استجيز القراءة بغيرها فى ذلك ما عليه قراءة الأمصار لإجماع الحجة من القراء عليه.

(١) تاريخ بغداد ٢/ ١٦٣.

ولقد يرجع السبب فى عناية ابن جرير بالقراءات وتوجيهها إلى أنه كان من علماء القراءات المشهورين، حتى أنهم ليقولون عنه: إنه ألف فيها مؤلفاً خاصاً فى ثمانية عشر مجلداً، ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ وعلل ذلك وشرحه، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور، وإن كان هذا الكتاب قد ضاع بمرور الزمن ولم يصل إلى أيدينا فكان الكثير من مؤلفاته[2].

يتبين من كلام المرحوم الدكتور الشيخ الذهبى عناية ابن جرير الطبرى بالقراءات وتوجيهها، وأنه كان من علماء القراءات المشهورين، وأنه صنف كتابه المسمى "الجامع" الذى جمع فيه نيفاً وعشرين قراءة كما يذكر ابن الجزرى فى كتابه غاية النهاية : "ويقول أبو عمرو الدانى: صنف كتاباً حسناً فى القراءات سماه الجامع وفيه نيف وعشرين قراءة"[3].

وفى الحقيقة كنت على حذر وتهيب من أن أتحدث عن موقف الطبرى من القراءات المتواترة لاسيما وأنه له وزنه وثقله فى موازين العلماء، وكما قال عنه

(٢) التفسير والمفسرون ١/ ٢١٤.

(٣) غاية النهاية ٢/ ١٠٧.

الخطيب البغدادى – كما سبق – كان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ... عارفاً بالقراءات بصيراً بالمعانى ..... ولكن من عبارة الشيخ الذهبى الذى يقول فيها عن الإمام الطبرى: وكثيراً ما يرد القراءات التى لا تعتمد على الأئمة الذين يعتبرون عنده ....، وكذلك من قول الطبرى نفسه: والقراءة التى لا ستجيز القراءة بغيرها فى ذلك ..... الخ. يتبين لنا أن الإمام الطبرى قد ذكر فى تفسيره عبارات تدل على رفضه لبعض القراءات المتواترة ، أو تقليله من شأنها، أو دعوته لترك أحداها لأجل الأخرى، على أنه يجب أن يكون معلوماً فى الأذهان أن الإمام الطبرى لم يكن موقفه فى تفسيره من القراءات المتواترة كلها هكذا، فهو كثيراً ما يتعرض للقراءات المتواترة ويوجهها ويحتج بها دون مفاضلة بينها فنحن لا نتصيد أخطاء ولا نعدد مخالفات، فالإمام الطبرى له قدره ووزنه بين العلماء، ولا يختلف أحد فى حسن نيته الخالصة، فهو الإمام الجهبذ الذى خدم القرآن تفسيراً وقراءة، وتوجيهاً، فجزاه الله خير الجزاء وأجزل مثوبته.

ولكن حينما نتصفح تفسيره نجده يفاضل بين بعض القراءات المتواترة، وقد استعمل عدة عبارات تبين موقفه منها مثل: "اجماع الحجة أو الاستفاضة" أو "القراءت التى لا استجيز القراءة بغيرها فى ذلك ما عليه قراء الأمصار) "وأعجب القراءتين إلى كذى" أو "وهذه القراءة هى الأعجب إلىّ" أو "وأصح القراءتين فى التلاوة عندى" أو "والصواب من القول والقراءة فى ذلك عندنا" أو "والقراءة التى أستجيزها هى كذا" أو "هذه قراءة لا أستجيزها" .

إلى غير ذلك من العبارات التى فيها مفاضلة بين قراءة متواترة وأخرى كذلك متواترة كان مصدرهما ليس واحداً مع أن مصدرهما الوحى الإلهى ، وأن لهما صفة الإعجاز القرآنى.

هذا، وقد تبين لنا أن الإمام الطبرى يفاضل بين بعض القراءات المتواترة ويرد بعضها وذلك للاعتبارات الآتية:

الاعتبارات التى بنى عليها الإمام الطبرى موقفه من بعض القراءات المتواترة:

لقد بنى الإمام الطبرى موقفه من بعض القراءات المتواترة حينما فضل ورجح واختار قراءة متواترة ، ورد قراءة

أخرى متواترة كذلك، بنى موقفه على عدة أسس، واعتبارات أهمها كالآتى:

١- إجماع الحجة، أو الاستفاضة، أو ما عليه عامة القراء، أو لإجماع قراء الأمصار.

٢- يرد بعض القراءات المتواترة تبعاً لوجه فى التفسير ، ومعنى من المعانى يراه جديراً بالقبول حسب تأويله.

٣- يرد بعض القراءات المتواترة التى لا توافق قاعدة لغوية حسب نظره.

وسوف نتناول – بإذن الله تعالى – كل اعتبار من هذه الاعتبارات بالشرح والتوضيح، بذكر أمثله من تفسير الطبرى تبين موقفه، ثم نحتج كذلك للقراءة المتواترة التى نقدها الطبرى، بما يوضح أنه لا يجوز ترجيح قراءة متواترة على أخرى متواترة أو ردها مهما كانت الأسباب والاعتبارات؛ لأن القراءة إذا تواترت وصح سندها أصبحت قرآناً لا يجوز الطعن فيها لأنها فى هذه الحالة لن تخالف الرسم العثمانى، ولا قواعد اللغة، ولا يكون المعنى بعيداً عن المعانى التفسيرية المقبولة والمحتملة فى القراءة المتواترة.

واليك شرح وتوضيح هذه الاعتبارات والأسباب، والتعقيب عليها، هذا وسنعقد مبحثاً – إن شاء الله – عن تقييم موقف الطبرى هذا، وذلك بعد شرح وتوضيح هذه الاعتبارات الثلاث بالأمثلة من تفسير الطبرى.

المبحث الثانى

الاعتبار الأول: إجماع الحجة، أو الاستفاضة، أو عامة القراء، أو قراء الأمصار:

كان هذا الاعتبار أبرز أسس التفضيل والاختيار عند الطبرى، إجماع الحجة، والاستفاضة ، وما عليه قراء الأمصار، وهكذا ...

ومن الأمثلة التى توضح هذا الاعتبار ما جاء عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾[١].

فقد تواتر عند يعقوب بن اسحاق الحضرمى – وهو أحد القراء العشرة – أنه قرأ بكسر اللام ورفع الياء وتنوينها "عَلِيٌّ" وقرأ الباقون بفتح اللام والياء من غير تنوين "عَلَيَّ"[٢].

ومع تواتر قراءة يعقوب نجد الطبرى يقول: "والصواب من القراءة فى ذلك عندنا قراءة من قرأ "هذا صراط علىَّ مستقيم" لإجماع الحجة من القراء عليها[٣].

وكان المعول عليه ليس صحة النقل، مع أن يعقوب من الأئمة الثقات الصحيح سندهم، والمسلوك طريقهم، والمجمع على قراءتهم.

هذا والقراءتان متواترتان وقد أفادت القراءة بفتح اللام والياء من غير تنوين كما يذكر الألوسى فى تفسيره : "قال: الله سبحانه وتعالى: ﴿ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ أى حق لابد أن أراعيه "مستقيم" لا انحراف فيه فلا يعدل عنه إلى غيره، والإشارة إلى ما تضمنه الاستثناء وهو تخلص المخلصين من إغواء الشيطان .....

ثم يقول الألوسى عن القراءة الثانية المتواترة: وقرأ الضحاك وابراهيم وأبو رجاء وابن سيرين ومجاهد وقتادة وحميد وأبو شرف مولى كنده، ويعقوب، وخلق كثير "عَلِيٌّ" برفع "عَلِيٌّ" وتنوينه أى عال لارتفاع شأنه[٤].

وهكذا فإن ورود قراءتين اثنتين أفاد معنيين اثنين ، لم يكن لك أن تدركهما بقراءة واحدة، وكل واحدة من القراءتين تضيف صفة جديدة للقرآن الكريم، المعجز بألفاظه ومعانيه الذى ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[١].

(١) سورة الحجر / ٤١.

(٢) النشر فى القراءات العشر ٢/ ٢٦٦.

(٣) تفسير الطبرى ٣/ ٤٨٩٧.

(٤) تفسير الألوسى ٨/ ٧٤، ٧٥.

وقد ترددت عبارة "إجماع الحجة" عند الطبرى كثيراً[٢] فى نقده ورده لبعض القراءات المتواترة.

ويضارع هذه العبارة فى الاعتبار والمستوى عبارة "الاستفاضة" كقوله فى تصحيح قراءة "لا تُفَرِّقُ" بالنون: "والقراءة التى لا نستجيز غيرها فى ذلك عندنا بالنون؛ لأنها القراءة التى قامت حجتها بالنقل المستفيض" ، وقد يصف هذه الاستفاضة بقوله: "النقل الذى تمتنع معه التشاغل والتواطؤ والسهو والغلط"[٣].

والطبرى حين يصف القراءة بالنون فى قوله "لا نفرق بقوله: "والقراءة التى لا نستجيز غيرها" فهو بذلك ينتقص القراءة الأخرى بالياء "لا يفرق" مع أنها قراءة متواترة وقرأ بها يعقوب أحد القراء العشر وهو من الأئمة الثقات، يقول ابن الجزرى : واختلفوا فى "لا نفرق" فقرأ يعقوب بالياء، وقرأ الباقون بالنون"[٤].

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما جاء عند قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا۟ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ ۖ قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ ۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةً ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾[٥].

فقد تواتر عند عاصم وحمزة والكسائى وخلف "يا بشرى" بغير ياء إضافة ، نداءً للبشرى، أى أقبلى[٦].

وتواتر عند الباقين: "يا بشراى" بياء مفتوحة بعد الألف إضافة إلى نفسه، وفتحت الياء على القياس[٧].

والمعنى هنا: أقبلى أيتها البشرى فهذا وقتك[٨].

(١) سورة فصلت / ٤٢.

(٢) انظر منها على سبيل المثال لا الحصر فى تفسير الطبرى عند قوله تعالى: "ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد" البقرة، وقوله: "أن تضل أحداهما فتذكر أحداهما الأخرى" البقرة، وقوله: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة" البقرة، وقوله: "يرونهم مثليهم رأى العين" آل عمران.

(٣) تفسير الطبرى ٢/ ١٦٥٢، ١٦٥٣.

(٤) النشر ٢/ ١٧٨.

(٥) سورة يوسف/ ١٩.

(٦) النشر ٢/ ٢٢٠.

(٧) النشر ٢/ ٢٢٠.

(٨) إبراز المعانى ٣٥٨.

أو تعالى يا بشراى، فهذا من وقتك وآياتك[١].

وهذه القراءة هى قراءة أهل المدينة وأهل مكة، وأهل البصرة، وأهل الشام[٢].

ثم نجد الطبرى يقول: أن القراءة الأولى "يا بشرى" هى "الأعجب" إليه[٣].

ومن المعلوم أن الاختيار من القراءات المتواترة هو حق كل مسلم، ولكن الملاحظ أن الطبرى لم يشر قط إلى القراءة الثانية "يا بشراى" المتواترة عند جمهور الأئمة، ثم ينصرف إلى الكلام عن قراءة شاذة هى قراءة "يا بشرىَ" بالتشديد والإضافة فى الياء، وهى قراءة لا متواترة ولا مشهورة ، فالحاجة عن الكلام عنها ليست ضرورية.

ثم ينسب الطبرى هذه القراءة إلى "عامة قراءة المدينة"، وفى الوقت نفسه يؤكد أنها "شاذة وأن الحجة من القرأة أجمعوا على خلافها"[٤]

فكيف يعزوا الطبرى هذه القراءة إلى عامة قراء المدينة وفى نفس الوقت يقول: أن إجماع الحجة من القراء على خلافها. أين وجه الصواب فى ذلك؟

والأمثلة كثيرة على استعمال الطبرى لعبارة: عامة القراء، إجماع الحجة من القراء فى الأمصار، أو الاستفاضة أو إجماع قراء المدينة وذلك لاختيار قراءة متواترة وتفضيلها على قراءة أخرى متواترة قرأ بها أحد القراء العشر المجمع على تواتر قراءتهم كما تبين لنا فى الأمثلة السابقة.

(١) الكشف ٢/ ٧.

(٢) فتح القدير ٣/١٣.

(٣) تفسير الطبرى ٦/٤٤٨٣.

(٤) تفسير الطبرى ٦/٤٤٨٣.

المبحث الثالث

الاعتبار الثانى: يرد الإمام الطبرى القراءة المتواترة تبعاً لمعنى من المعانى يراه جديراً بالقبول حسب تأويله:

ويرجع نقد الإمام الطبرى لهذا النوع إلى أنه يهتم بالمعانى واللطائف فى القراءات، فإذا كانت قراءة تبين وجهاً فى التفسير يذكره ويوجهه.

وفى بعض الأحيان يرد بعض القراءات ولو كانت متواترة لأنها من وجهة نظره لا تؤدى المعنى القوى الذى يراه.

ومن المعلوم والمتفق عليه لدى كافة العلماء المعتبرين والأئمة المحققين أن القراءات المتواترة كلها حق وصواب، وأنها نازلة من عند الله بالوحى الأمين.

وقد علم الإمام الطبرى بالضرورة أن تواتر هذه القراءات شامل لأصلها وأجزائها ووصفها وترتيبها، وأنه بالأسانيد الصحيحة غاية الصحة عن أئمة القراءة والحديث المشهورين بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال الدراية ودقة الرواية، والمتصلة أسانيدهم بالنبى (ﷺ).

وإذا كان الأمر كذلك على ما وصفنا، فإن القراءات المتواترة تأتى بالمعانى المتعاضدة والمتكاملة، ولا تأتى بالمعانى المتناقضة، فإن ورود قراءتين اثنتين يفيد معنيين اثنين، لم يكن لنا أن ندركهما بقراءة واحدة، فكل قراءة من القراءتين تضيف وجهاً صحيحاً فى التفسير، وصفة جديدة للقرآن الكريم.

وبعون الله تعالى سنذكر أمثلة من تفسير الطبرى توضح ذلك، حتى يتبين لنا أنه لا يحق لأى إنسان مهماً كان – حتى ولو كان فى منزلة الإمام الطبرى – أن يفضل قراءة متواترة على قراءة أخرى كذلك أو يردها لأنها لم تشبع غرضه فى المعنى الذى يراه حسب تأويله وهاك هذه الأمثلة:-

المثال الأول: عند قوله تعالى من سورة الفاتحة: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾.

يقول الطبرى: إن أولى القراءتين بالصواب وأحق التأويلين بالكتاب قراءة من قرأ "ملك يوم الدين" دون قراءة "مالك يوم الدين" ، ثم يقول الطبرى عن الذى لم يفضل قراءة "ملك" على "مالك" بأنه "أغفل وظن خطأ" ، وأنه "ذو غباء" و "فاسد التأويل"[١].

(١) تفسير الطبرى ١/ ١٤٠، ١٤١.

أو تعالى يا بشراى، فهذا من وقتك وآياتك[١].

وهذه القراءة هى قراءة أهل المدينة وأهل مكة، وأهل البصرة، وأهل الشام[٢].

ثم نجد الطبرى يقول: أن القراءة الأولى "يا بشرى" هى "الأعجب" إليه[٣].

ومن المعلوم أن الاختيار من القراءات المتواترة هو حق كل مسلم، ولكن الملاحظ أن الطبرى لم يشر قط إلى القراءة الثانية "يا بشراى" المتواترة عند جمهور الأئمة، ثم ينصرف إلى الكلام عن قراءة شاذة هى قراءة "يا بشرىّ" بالتشديد والإضافة فى الياء، وهى قراءة لا متواترة ولا مشهورة ، فالحاجة عن الكلام عنها ليست ضرورية.

ثم ينسب الطبرى هذه القراءة إلى "عامة قراءة المدينة"، وفى الوقت نفسه يؤكد أنها "شاذة وأن الحجة من القرأة أجمعوا على خلافها"[٤]

فكيف يعزوا الطبرى هذه القراءة إلى عامة قراء المدينة وفى نفس الوقت يقول: أن إجماع الحجة من القراء على خلافها. أين وجه الصواب فى ذلك؟

والأمثلة كثيرة على استعمال الطبرى لعبارة: عامة القراء، إجماع الحجة من القراء فى الأمصار، أو الاستفاضة أو إجماع قراء المدينة وذلك لاختيار قراءة متواترة وتفضيلها على قراءة أخرى متواترة قرأ بها أحد القراء العشر المجمع على تواتر قراءتهم كما تبين لنا فى الأمثلة السابقة.

(١) الكشف ٢/ ٧.

(٢) فتح القدير ٣/١٣.

(٣) تفسير الطبرى ٦/٤٤٨٣.

(٤) تفسير الطبرى ٦/٤٤٨٣.

المبحث الثالث

الاعتبار الثانى: يرد الإمام الطبرى القراءة المتواترة تبعاً لمعنى من المعانى يراه جديراً بالقبول حسب تأويله:

ويرجع نقد الإمام الطبرى لهذا النوع إلى أنه يهتم بالمعانى واللطائف فى القراءات، فإذا كانت قراءة تبين وجهاً فى التفسير يذكره ويوجهه.

وفى بعض الأحيان يرد بعض القراءات ولو كانت متواترة لأنها من وجهة نظره لا تؤدى المعنى القوى الذى يراه.

ومن المعلوم والمتفق عليه لدى كافة العلماء المعتبرين والأئمة المحققين أن القراءات المتواترة كلها حق وصواب، وأنها نازلة من عند الله بالوحى الأمين.

وقد علم الإمام الطبرى بالضرورة أن تواتر هذه القراءات شامل لأصلها وأجزائها ووصفها وترتيبها، وأنه بالأسانيد الصحيحة غاية الصحة عن أئمة القراءة والحديث المشهورين بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال الدراية ودقة الرواية، والمتصلة أسانيدهم بالنبى (ﷺ).

وإذا كان الأمر كذلك على ما وصفنا، فإن القراءات المتواترة تأتى بالمعانى المتعاضدة والمتكاملة، ولا تأتى بالمعانى المتناقضة، فإن ورود قراءتين اثنتين يفيد معنيين اثنين، لم يكن لنا أن ندركهما بقراءة واحدة، فكل قراءة من القراءتين تضيف وجهاً صحيحاً فى التفسير، وصفة جديدة للقرآن الكريم.

وبعون الله تعالى سنذكر أمثلة من تفسير الطبرى توضح ذلك، حتى يتبين لنا أنه لا يحق لأى إنسان مهماً كان – حتى ولو كان فى منزلة الإمام الطبرى – أن يفضل قراءة متواترة على قراءة أخرى كذلك أو يردها لأنها لم تشبع غرضه فى المعنى الذى يراه حسب تأويله وهاك هذه الأمثلة:-

المثال الأول: عند قوله تعالى من سورة الفاتحة: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾.

يقول الطبرى: إن أولى القراءتين بالصواب وأحق التأويلين بالكتاب قراءة من قرأ "ملك يوم الدين" دون قراءة "مالك يوم الدين" ، ثم يقول الطبرى عن الذى لم يفضل قراءة "ملك" على "مالك" بأنه "أغفل وظن خطأ" ، وأنه "ذو غباء" و "فاسد التأويل"[١].

(١) تفسير الطبرى ١/ ١٤٠، ١٤١.

وقد وضح الطبرى وجهة نظره بقوله: لأن فى الإقرار له بالإنفراد بالملك إيجاباً لانفراده بالملك وفضيلة زيادة الملك على المالك إذ كان معلوماً أن لا ملك إلا وهو مالك.

وأكد اختياره بسياق الآيات، وإن قوله تعالى: "رب العالمين" فيه معنى الملكية ، فلو قيل: "مالك يوم الدين" من الملك لكان ذلك تكراراً لمعنى واحد بألفاظ مختلفة.

وإذا كان الإمام الطبرى قد فضل قراءة "ملك" لوجه فى التفسير يراه — على قراءة "مالك" وقال هى الأصوب والأحق، فإن هناك أيضاً من فضل قراءة "مالك" لمعنى يراه أقوى فى "مالك" وقال : "المالك" أعلى وأعم من ذلك حالاً ....

وقد احتج أبو زرعة فى كتابه حجة القراءات للقولين، فنقل عن أصحاب القصر احتجاجهم بنظائر ذلك فى الكتاب العزيز : ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ﴾ (١). وكذلك ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾ (٢).

وقوله: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴾ (٣)، فهذه كلها تقرأ عند الكل بالقصر وكان أبو عمرو البصرى يقول: "ملك تجمع مالكاً، ولكن مالكا لا تجمع ملكاً" ، وهو ما عبر عنه أبو عبيد القاسم بن سلام بقوله: إن كل ملك مالك، وليس كل مالك ملكاً"، وكان أبو عمرو يقول: هلا قلتم: فتعالى الله المالك الحق"(٤).

وأضاف أبو زرعة إلى حجج من روى بالقصر حججاً أخرى تدل أنه كان يرى هذا الرأى إذا لم ينسبه لقائل بعينه فقال: وحجة أخرى وهى أن وصفه بالملك أبلغ فى المدح من وصفه بالملك، وبه وصف نفسه سبحانه فقال: "لمن المُلك اليوم" فامتدح بمُلك ذلك وانفراده به يومئذ، فمدحه بما امتدح نفسه به حق وأولى من غيره، والملك إنما هو مَلِك لا من مالك، لأنه لو كان منه لقال: الملك اليوم" بكسر الميم"(٥).

(١) سورة الجمعة / ١.

(٢) سورة الناس / ٢، ٣.

(٣) سورة المؤمنون / ١١٦.

(٤) حجة القراءات/ ٧٧.

(٥) حجة القراءات/ ٧٧.

وقال ابن الجوزى : وقراءة ملك أظهر فى المدح؛ لأن كل ملك مالك، ولي كل مالك ملكاً(١).

ثم أورد أبو زرعة أيضاً حجة من قرأ بالمد فنقل عنهم قولهم: "إن مالكاً يحوى الملك ويشتمل عليه ويصير الملك مملوكاً لقوله عز وجل : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ (٢)، فقد جعل الملك للمالك، فصار مالك أمدح.

واستدل كذلك بأن شاعراً جاء على النبى يشكو امرأته فقال: يا مالك الملك وديان العرب فقال النبى(ﷺ): مه ! "ذلك الله"(٣).

ويستدل كذلك من قرأ بالمد، بأن قراءة المد فيها زيادة حرف، وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً، كذلك فإنما تفيد فى زيادة الحسنات ، إذ تعهد الله عز وجل لقارئ القرآن لكل حرف بعشر حسنات، وهذه الآية العظيمة فى سورة الفاتحة، وهى ما يتكرر فى كل ركعة، وفى أحوال كثيرة ويجب على المسلمين قراءتها كل يوم مرات كثيرة، ولا تصح الصلاة إلا بها، فهل كان المسلمون من يوم نزول سورة الفاتحة إلى يومنا هذا وهم يقرأون لفظة "مالك" كانوا على غير صواب ؟

ونشير هنا إلى أن لفظة "مالك" متواترة فقد قرأ بها عاصم والكسائى ويعقوب وخلف: "مالك" بإثبات ألف بعد الميم(٤) . وهؤلاء القراء من أئمة قراء الإسلام فى الأمصار وسارت أمم على هذه القراءة وما زالت تسير.

هذا، ولا تجوز المفاضلة بين قراءة متواترة ، وأخرى متواترة كذلك؛ لأن تفضيل قراءة متواترة على قراءة متواترة مثلها وذلك تبعاً لمعنى من المعانى يراه المفسر عنده — يقلل ويهون من القراءة المتواترة الأخرى، وكلتا القراءتين قد جاءت على لسان رسول الله (ﷺ)، وثبت تواترها عند أئمة القراء المعتبرين، والقراءات المتواترة لا تأتى بالمعانى المتناقضة، بل تأتى بالمعانى المتعاضدة.

والقراءتان "مالك" و"ملك" توضحان أن الله سبحانه وتعالى يوصف بالملك ويوصف بالمالك وكلاهما من أسمائه الحسنى سبحانه وتعالى.

(١) زاد المسير فى علم التفسير ١/ ١٣.

(٢) سورة آل عمران/ ٢٦.

(٣) حجة القراءات / ٧٧

(٤) إتحاف فضلاء البشر / ١٢٢.

فالقراءتان نص توقيفى فى جواز إطلاق اسم المالك والملك على الله سبحانه وتعالى.

والحق أن ذلك ليس حكماً استقلت به هذه الآية، بل هو توكيد لنصوص أخرى ظاهرة فى القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾[١] ، وقوله: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ﴾[٢].

وإنما استقلت هاتان القراءتان بجواز إضافة هذين الاسمين الجليلين إلى يوم القيامة، فتقول هو سبحانه: ملك القيامة، ومالك القيامة.

المثال الثانى: فى قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[٣].

قرأ ابن عامر ونافع : "واتخذوا" بفتح الخاء على الخبر، وقرأ الباقون بكسر الخاء على الأمر[٤].

ويذكر ابن جرير الطبرى القراءات فى قوله : "واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى" ثم يقول: والصواب من القول والقراءة فى ذلك عندنا : "واتخذوا بكسر الخاء على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى"[٥].

وهذا واضح فى أن الإمام الطبرى يحكم على قراءة الكسر: بالصواب مع أن القراءة بفتح الخاء متواترة أيضاً وهى قراءة ابن عامر ونافع وهما من السبعة ، وأن مؤداها الإخبار عن فعل الأولين، فهو محض خبر، وأما قراءة كسر الخاء فهى فى مقام إنشاء الأمر باتخاذ المقام مصلى.

ومعلوم أن القراءة بفتح الخاء - على وجه الخبر عطفاً على ما قبله - والمعنى - كما يقول مكى بن أبى طالب - "واذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً، واذكر إذ اتخذ الناس من مقام إبراهيم مصلى، واذكر إذ عهدنا إلى إبراهيم ... فكله خبر، فيه معنى التنبيه والتذكير لما كان فحمل على ما قبله وما بعده ليتفق الكلام ويتطابق"[٦].

والقراءة بكسر الخاء التى حصر الطبرى الصواب فيها ليست بأفضل من غيرها عند علماء القراءات.

(١) سورة آل عمران/ ٢٦.

(٢) سورة الحشر / ٢٣.

(٣) سورة البقرة / ١٢٥.

(٤) النشر ٢/ ١٦٧.

(٥) تفسير الطبرى ١/ ٦٩٣، ٦٩٤.

(٦) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ١/ ٢٦٣

يقول أبو شامة – وهو أحد علماء القراءات المعتبرين – عن القراءة بفتح الخاء: "وإنما جعل الفتح أعم لأن الضمير يرجع إلى عموم الناس، فيكون الفعل موجهاً إلى الأمم قبلنا فصار إلينا بطريق الإتباع لهم، لأن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ، وأما قراءة الكسر فتخص المأمورين"[١].

والفائدة من القراءتين أن مقام إبراهيم عليه السلام لم يزل مصلى، فقد أتخذه بنو إبراهيم بعد أبيهم وقد أمر الله سبحانه وتعالى النبى (ﷺ) وأمته بإقرار ذلك وجعله مصلى، وهذا المعنى بجملته لا يفهم من إحدى القراءتين دون الأخرى، ولابد من إعمالهما معاً، وأن مقام إبراهيم لم يزل مصلى يتخذه الحنفاء من ملة إبراهيم ، ثم جاءت الشريعة الإسلامية بإقرار ذلك ثم الحث عليه.

المثال الثالث: فى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[٢].

قرأ حمزة والكسائى وخلف : "ولا تقتلوهم حتى يقتلوكم، فإن قتلوكم" بحذف الألف فيهن وقرأ الباقون بإثباتها"[٣].

وهذا واضح فى تواتر القراءتين ولكن الإمام الطبرى يفاضل بين قراءتين متواترتين ويوصوب إحداهما ويضعف ويقلل من شأن الأخرى فيقول: وأولى هاتين القراءتين بالصواب قراءة من قرأ : "ولا تقاتلوهم" لأن الله تعالى ذكره لم يأمر نبيه (ﷺ) وأصحابه فى حال إذا قاتلوهم المشركون بالاستسلام لهم"[٤].

وتوجيه قراءة الجمهور أن الخطاب فى بيان المقاتلة وليس فى بيان القتل، ويدل لهم قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ ﴾[٥] ، وكذلك قوله سبحانه: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٦] ، وكذلك فإن قالوا: إن القتال إنما يؤمر به الأحياء؛ فأما المقتولون فإنهم لا يقتلون فيؤمروا به، فلو قرئ بدون ألف المفاعلة كان ظاهره أمراً

(١) إبراز المعانى من حرز الأمانى / ٢٤٤.

(٢) سورة البقرة / ١٩١.

(٣) النشر ٢/ ١٧٠.

(٤) تفسير الطبرى ٢/ ٩٦٥.

(٥) سورة البقرة / ١٩٠.

(٦) سورة البقرة / ١٩٣.

للمقتول بقتل قاتليه، وهو محال إذا حمل على ظاهره، فلا يستقيم معناه إلا بالتقدير، وإذا جاز التقدير وعدمه، فعدم التقدير أولى [١].

وأما قراءة الكسائى، وحمزة، وخلف فإنها متجهة إلى أن وصف المؤمنين بالقتل فى سبيل الله أبلغ من وصفهم بالقتال، وفى ذلك زيادة مدح وثناء، فكأن المعنى: ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوا بعضكم ، فإن قتلوا بعضكم فاقتلوهم [٢].

ويمكن التوفيق بين القراءتين المتواترتين على قول من قال : يقتلوكم أى يبدؤوكم بالقتل، وأن قراءة الجمهور جاءت بعد عزيمة سابقة، وهى المنع من مقاتلة المشركين فى الحرم حتى يصيبوا واحداً منا، ثم جاءت الرخصة بمشروعية قتال المشركين فى الحرم بمجرد مقاتلتهم إيانا ولو لم يصيبوا منا أحداً.

هذا، وقد أورد القاضى ابن العربى توفيقاً لطيفاً بين القراءتين على هيئة حكاية وقعت له فى بيت المقدس – فك الله أسره من أيدى اليهود المعتدين –

يقول القاضى أبو بكر بن العربى: وقد حضرت فى بيت المقدس طهره الله بمدرسة أبى عتبة الحنفى والقاضى الريحانى يلقى علينا الدرس فى يوم الجمعة فبينما نحن كذلك إذ دخل علينا رجل فهى المنظر على ظهره أطمار، فسلم سلام العلماء، وتصدر فى صدر المجلس – بمدارع الرعاء، فقال له الريحانى: من السيد ؟ فقال له: رجل سلبه الشطار أمس، وكان مقصدى هذا الحرم المقدس، وأنا رجل من أهل صاغان من طلبة العلم، فقال القاضى مبادراً : سلوه على العادة فى إكرام العلماء بمبادرة سؤالهم، ووقعت القرعة على مسألة الكافر إذا التجأ إلى الحرم، هل يقتل أو لا ؟ فأفتى بأنه لا يقتل، فسئل عن الدليل فقال: قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ [٣].

قرئ: ولا تقتلوهم ولا تقاتلوهم، فإن قرئ ولا تقتلوهم فالمسألة نص، وإن قرئ ولا تقاتلوهم فهو تنبيه لأنه إذا نهى عن القتال الذى هو سبب القتل كان

(١) حجة القراءات / ١٢٧.

(٢) روى هذا المعنى فى التفسير عن قتادة . انظر تفسير الطبرى ٢/ ٩٦٥.

(٣) سورة البقرة / ١٩١.

دليلاً بيناً ظاهراً على النهى عن القتل. فاعترض عليه القاضى الريحانى منتصراً للشافعى ومالك، وإن لم ير مذهبهما على العادة فقال: هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ فقال له الصاغانى: هذا لا يليق بمنصب القاضى وعلمه، فإن هذه الآية التى اعترض بها علىَّ عامة فى الأماكن، والآية التى احتججت بها خاصة، ولا يجوز لأحد أن يقول: إن العام ينسخ الخاص فأبهت القاضى الريحانى ، وهذا من بديع الكلام [١].

فائدة القراءتين:

أفادت القراءة بإثبات ألفات المفاعلة على جواز المقاتلة عند المسجد الحرام؛ عندما يعرض للمسلمين الاعتداء من عدوهم؛ ولو لم يصب العدو أحداً من المسلمين؛ إذ ليس المطلوب هنا أن ننتظر حتى يقتل المشركون بعض المسلمين فى الحرم لنرد عليهم، فإن دم المسلم عزيز، ومجرد بدء المقاتلة من المشركين يتضمن إذناً بإراقة دمهم فى المسجد الحرام.

ومن فائدة القراءة بحذف الألفات تذكير المسلمين برحمة الله فيهم – إذ رفع عنهم سبحانه الحرج فى رد العدوان فى المسجد الحرام، بعد أن كانت القراءة تنهى عن ردّ العدوان حتى تزهق أرواح بعض المسلمين.

وهناك فائدة أخرى فى تعدد القراءات، وهى إظهار كرامة المسلم على الله، وحرمة دمه، حتى إن الآية جعلت حرمة دم المسلم أعظم من حرمة المسجد الحرام.

وقد وضحت السنة النبوية هذا المعنى فى كثير من الأحاديث فقد جاء فى الحديث الصحيح: قام النبى (ﷺ) قبل الكعبة فقال: ما أعظمك وأعظم حرمتك غير أن المؤمن أعظم عند الله حرمة منك" [٢].

وبهذا التوفيق والتوجيه بين القراءتين المتواترتين، وأن كل قراءة أفادت معنى غير موجود فى القراءة، المتواترة الأخرى، يتضح لنا أنه لا تصح المفاضلة بينهما حيث أنهما من عند الله تعالى.

(١) تفسير آيات الأحكام لابن العربى ١/ ١٠٧.

(٢) سنن الترمذى – كتاب البر رقم / ٨٥.

المبحث الرابع

الاعتبار الثالث: وهو أن يرد الإمام الطبرى القراءة ويفندها انتصاراً لقواعد اللغة والإعراب حسب نظره:

والإمام الطبرى فى ذلك يجارى ويوافق بعض أهل اللغة والنحو فى ردهم لبعض القراءات المتواترة.

وقد اشتد نكير علماء المسلمين على أهل اللغة فى ذلك واعتبروهم مجاوزين الحدود، فالقرآن الكريم المعجز لا يصح إخضاعه لقواعد اللغة والإعراب. "فمن المعلوم أن علوم الإعراب من العلوم الجليلة التى اختصت بها اللغة العربية، فهو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيز فاعلٌ من مفعول. ولا مضاف من منعوت، وبالإعراب يوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسن زيد غير مُعْرب لم يعرف مراده، ولو قال: ما أحسن زيداً، أو: ما أحسن زيد ؟ ، أو : ما أحسَن زيدُ . لأبان بالإعراب عن المعنى الذى أراده، ولعرفنا أنه تعجب، ثم استفهم، ثم نفى"[١].

ولا شك أن التعامل مع النص القرآنى إعراباً وبياناً يختلف كثيراً عن كلام البشر شعره ونثره؛ لأن القرآن كلام الله – عز وجل – الذى بلغ ذروة الفصاحة والبلاغة والقمة فى الرقى والكمال.

فإذا كان هذا حال القرآن الكريم فكذلك ينبغى أن يكون إعرابه فيزه القرآن عن الأعاريب البعيدة والتقادير والتراكيب القلقة.

ويوضح أبو حيان فى مقدمة تفسيره "البحر المحيط" أهمية تنزيه القرآن الكريم عن وجوه الأعاريب البعيدة، وأن يحمل على أحسن الوجوه يقول أبو حيان عند بيانه لمنهجه فى كتابه : "مُنكباً[٢] فى الإعراب عن الوجوه التى تنزه عنها القرآن مبيناً أنها مما يجب أن يعدل عنه، وأنه ينبغى أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة

(١) انظر الصاحبى لابن فارس / ٥٥، والمزهر للسيوطى ١ / ٣٢٩.

(٢) قال فى القاموس : "مادة نكب" : نكب عنه كنصر وفرح – نكباً ونكباً ونكوباً : عدل، كتنكب وتنكب فالمعنى : أنه عدل فى الإعراب عن الوجوه التى تنزه القرآن عنها.

فى شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة"[١].

وقال أبو حيان أيضاً: "وهكذا تكون عادتنا فى إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف وأسوغها فى لسان العرب، ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى، يُحمّله ما يحتمل اللفظ من وجوه الاحتمالات، فكما أن كلام الله من أفصح كلام، فكذلك ينبغى إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه"[٢].

ومن المعروف أن الخطأ فى الإعراب من أسباب الوقوع فى استشكال الآيات، كذلك فإن معرفة الإعراب الصحيح تدفع الإشكال، قال مكى بن أبى طالب: "إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعانى، وينجلى الإشكال، فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد"[٣].

على أنه يجب علينا ونحن نتعامل مع القراءات المتواترة أن نستصحب قاعدة مهمة فى ذلك، وهى أن القرآن حاكم على اللغة وليست اللغة حاكمة على القرآن "فالقرآن الكريم هو الحجة البالغة، وعلى أساسه يكون تقعيد القواعد، كما ينبغى تصحيح ما وضع منها إذا ما تعارض مع شئ من القراءات المحكمة".

وقد جاء فى كتاب "إعراب القرآن" للزجاج باب كامل عنوانه: "هذا ما جاء فى التنزيل وظاهره يخالف ما فى كتاب سيبويه وربما يشكل على البُزل[٤] الحذاق فيفلون عنه"[٥].

ويقول ابن المنير السكندرى : " وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح العربية بالقراءة"[٦].

ويتعجب الفخر الرازى من النحويين الذين يجيزون إثبات اللغة بشعر مجهول، ثم ينسون أن جواز إثباتها بالقرآن هو الأولى يقول: "وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين فى تقرير الألفاظ

(١) تفسير البحر المحيط ١/ ٤ – ٥.

(٢) تفسير البحر المحيط ١/ ٣٦.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٣

(٤) جاء القاموس المحيط مادة "بزل" البُزل: بوصف به الرجل الكامل فى تجربته.

(٥) إعراب القرآن للزجاج ٣/ ٩٥.

(٦) حاشية ابن المنير على تفسير الكشاف للزمخشرى ٢/ ٧٠.

الواردة فى القرآن، فإذا استشهدوا فى تقريرها ببيت مجهول فيه جوابه – وأنا شديد التعجب منهم! فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى"[١].

ويقول أبو عمرو الدانى: "وأئمة القراء لا تعمل فى شئ من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة، والأقيس فى العربية. بل على الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس ولا فشوا لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[٢].

ويقول سيبوية فى كتابه، فى قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٣] وبنو تميم يرفعونه إلا مَنْ درى كيف هى فى المصحف، وإنما كان كذلك؛ لأن القراءة سنة مروية عن النبى (ﷺ)، ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه"[٤].

وهكذا نرى شدة نكير علماء المسلمين على بعض أهل اللغة والنحو الذين أنكروا بعض القراءات المتواترة لمخالفتها قواعدهم.

ومن هنا لا يليق بالإمام الطبرى أن يجارى ويوافق بعض علماء اللغة والنحو فى رد بعض القراءات الصحيحة بدعوى الانتصار للغة ولقواعد النحو حين لا تُذعن لها القراءة. فالقرآن المعجز حجة على اللغة وليست اللغة حجة عليه.

وفى الصفحات التالية سنذكر أمثلة من تفسير الطبرى توضح موقفه فى ذلك. ثم نحتج لتلك القراءة التى ردها بما يوضح أنه لا يصح رد قراءة متواترة مهما كانت الاعتبارات والأسباب.

وإليك هذه الأمثلة:

المثال الأول: عند قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[٥]

قرأ حمزة وتواتر عنده "إن تضل" بكسر ألف "إن" على أنها شرطية "فتذكر" بتشديد الكاف ورفع الراء، والفاء هنا فى جواب الشرط ورفع الفعل للتجرد عن الناصب والجازم.

وتواتر كذلك عند ابن كثير وأبى عمرو ويعقوب "فتذكر" بتخفيف الكاف ونصب الراء[٦].

(١) تفسير الفخر الرازى ٣/ ١٩٣.

(٢) النشر ١/ ٦١.

(٣) سورة يوسف/ ٣١.

(٤) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ١/ ٣٢٢

(٥) سورة البقرة / ٢٨٢.

(٦) كتاب السبعة فى القراءات / ١٩٤، والنشر ٢/ ١٧٨

وقرأ الباقون وتواتر عندهم "أن" بالفتح على أنها مصدرية ناصبة لـ "تضل" بتشديد الكاف فى "تذكر" ونصب الراء هنا هو على التعليل، عطفاً على "تضل"[١].

ولكن الإمام الطبرى يجعل قراءة "أنْ" بالفتح، و "تذكر" بتشديد الكاف ونصب الراء[٢]. هى الصواب، وكأن قراءة حمزة وابن كثير وأبى عمرو ويعقوب – وهى متواترة كما أشرنا – ليست على درجة من الصواب، وهذا ما لم يقل به أحد أبداً.

وفى قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً ﴾[٣].

يقول ابن الجزرى: واختلفوا فى "تجارة – حاضرة" . فقرأ عاصم بالنصب فيهما، وقرأ الباقون برفعهما[٤].

والإمام الطبرى لا يستجيز القراءة بالنصب فى كل من الكلمتين: "تجارة – حاضرة"[٥]، مع أنها قراءة متواترة، وقرأ بها عاصم وهو أحد القراء السبع، وقد تواترت عنده قراءة "تجارة – حاضرة" بالنصب و "كان" عنده ناقصة، واسمها مضمر: أى أن تكون الأموال ذات تجارة[٦]، أو إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة[٧].

هذا، والقراءة بالنصب منذ نزول القرآن الكريم فى عصر النبى (ﷺ) حتى وقتنا هذا، وقد قرأ بها أمم كثير.

وفى قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾[٨].

يقول ابن الجزرى : واختلفوا فى قوله "فرهان" فقرأ ابن كثير وأبو عمر "فرهن" بضم الراء والهاء من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها[٩].

والقراءتان متواترتان، ولكن الإمام الطبرى ينفى أولية الصواب عن القراءة المتواترة عند ابن كثير وأبى عمرو،

(١) إبراز المعانى/ ٢٦٤، والإتحاف / ١٦٦.

(٢) تفسير الطبرى ٢/ ١٦٢٢.

(٣) سورة البقرة / ٢٨٢.

(٤) النشر ٢/ ١٧٨.

(٥) تفسير الطبرى ٢/ ١٦٣٠.

(٦) إتحاف فضلاء البشر ١٦٦، النشر ٢/ ١٧٨، إبراز المعانى ٢٦٤، الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٣٢٠.

(٧) فتح القدير ١/ ٣٠٢ .

(٨) سورة البقرة / ٢٨٣.

(٩) النشر ٢/ ١٧٨ .

ويقول: إن جمع "فَعْل" على "فُعُل" شاذ قليل، ثم يصف الطبرى أن من قرأ ذلك أتى بهذه القراءة من عند نفسه، فقد "وجد "الرهّان" مستعملة فى رهان الخيل، فأحب صرف ذلك عن اللفظ الملتبس برهان الخيل الذى هو بغير معنى "الرهّان" الذى هو جمع "رُهُن" ووجد "الرُّهُن" مقولاً فى جمع "رهن" ..... الخ"[١].

المثال الثانى: قول تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[٢].

قرأ الكسائى : "أن الدين عند الله الاسلام" بفتح الهمزة، وقرأ الباقون "إن الدين عند الله الإسلام" بكسر الهمزة[٣] فتكون قراءة الكسائى بفتح الهمزة ، على أن العبارة تصريح بنص شهادة الله، والملائكة ، وأولى العلم بأن الدين عند الله الإسلام، وتكون قراءة الجمهور بكسر الهمزة على أنه كلام مستأنف مصدر بالتوكيد.

وقد أطال الإمام الطبرى فى رد قراءة الفتح فقال: كان بعض البصريين يتأول قوله شهد الله: قضى الله ويرفع الملائكة بمعنى: والملائكة شهود وأولو العلم، وهكذا قرأت قراء أهل الإسلام بفتح الألف من أنه على ما ذكرت من إعمال شهد فى "أنه" الأولى وكسر الألف من "إن" الثانية وابتدائها؛ سوى أن بعض المتأخرين من أهل العربية كان يقرأ ذلك جميعاً بفتح ألفيهما بمعنى: شهد الله أنه لا إله إلا هو، وأن الدين عند الله الإسلام، فعطف بأن الدين على أنه الأولى ثم حذف واو العطف مراده فى الكلام، واحتج فى ذلك بأن ابن عباس قرأ ذلك: "شهد الله إنه لا إله إلا هو" الآية ثم قال: أن الدين عند الله الإسلام بكسر الأولى وفتح الثانية، بإعمال شهد فيها، وجعل "إن" الأولى اعتراضاً فى الكلام غير عامل فيها شهد[٤].

ثم اشتد الطبرى فى الإنكار على من قرأ بالفتح فقال: وزعموا أن ابن مسعود قرأ : "شهد الله أنه لا إله إلا هو" بفتح أنه وكسر إن؛ من: "إن الدين عند الله الإسلام" على معنى إعمال الشهادة فى أن

(١) تفسير الطبرى ٢/ ١٦٣٨ .
(٢) سورة آل عمران / ١٨.
(٣) النشر ٢/ ١٧٩.
(٤) تفسير الطبرى ٣/ ١٧١٩.

الأولى، وإن الثانية مبتدأة، فزعم أنه أراد بقراءته إياها بالفتح جمع قراءة ابن عباس وابن مسعود، فخالف بقراءته ما قرأ من ذلك على ما وصفت جميع قراء أهل الإسلام المتقدمين منهم والمتأخرين، بدعوى تأويل على ابن عباس، وابن مسعود، وزعم أنهما قالاه وقرأ به[١].

ثم أنكر إسناد القراءة إلى ابن عباس، وابن مسعود فقال وغير معلوم ما ادعى عليهما برواية صحيحة ولا سقيمة، وكفى شاهداً على خطأ قراءته خروجهما من قراءة أهل الإسلام[٢].

ثم جزم الطبرى بوجوب القراءة بالكسر فقال: والصواب – إذا كان الأمر ما وصفنا من قراءة ذلك – فتح الألف من "أنه" وكسر الألف من "إن" الثانية[٣].

وهذا واضح فى أن الطبرى يرد قراءة الفتح حينما يقول: والصواب من قراءة ذلك ..... الخ مع أن قراءة الفتح قراءة صحيحة ومتواترة قرأ بها الكسائى وهو أحد القراء السبع.

ولو أن ابن مجاهد مسبع السبعة سبق الطبرى وقدم ما اجتمع لديه من أسانيد قراءة الكسائى لجزم الطبرى بالمتواتر[٤].

هذا، والقراءتان ليس بينهما تعارض فى المعنى ولكن الوجوه تتكامل فى الدلالة على المعنى بوسائل التوكيد المتعددة، ذلك أن الوحى قد ورد من الله سبحانه وتعالى بأكثر من صيغة توكيد على أن الدين عند الله تعالى هو الإسلام.

فقد جاءت قراءة الجمهور تفيد هذه الحقيقة بطريق ورود التوكيد بالحرف "إن" على أنه استئناف كلام، وجاءت قراءة الكسائى تضيف إلى هذه الحقيقة شهادة الله سبحانه والملائكة وأولى العلم.

المثال الثالث: قال تعالى: ﴿ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ ﴾[٥].

فقد تواتر عند حمزة والكسائى ويعقوب وخلف بفتح ياء "يصرف"

(١) تفسير الطبرى ٣/ ١٧١٩.
(٢) المصدر نفسه والصفحة.
(٣) تفسير الطبرى ٣/ ١٧٢٠.
(٤) من المعروف أن الطبرى توفى سنة ٣١٠ هـ بينما توفى ابن مجاهد سنة ٣٢٤هـ – النشر ١/ ٣٣.
(٥) سورة الأنعام / ١٦.

وكسر الراء، بالبناء للفاعل، على معنى: من يَصْرِف الله عنه العذاب"[١].

وقرأ الباقون وتواتر عندهم "يُصْرَف" بضم الياء، وفتح الراء، بالبناء للمفعول ونائب الفاعل ضمير "العذاب" الوارد فى الآية السابقة مباشرة وهى: ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾[٢]، والضمير فى "عنه" يعود على "مَنْ"[٣].

من هذا يتبين تواتر هاتين القراءتين لكن الطبرى مع كل هذا يرد قراءة ضم الياء وفتح الراء وهى قراءة الكثرة من الأئمة المجمع على تواتر قراءتهم، ولم يكتف الطبرى بذلك بل نجده يقول: "ولو كانت القراءة على ما لم يُسَمَّ فاعله كان الوجه فى قوله تعالى: "فقد رَحِمَهُ" أن يُقال: "فقد رُحم" غير مسمَّى فاعله[٤].

وهكذا فإن الإمام الطبرى بقوله: لو كان، الوجه على ما يُسم فاعله أن يقال: "فقد رحم" كأنه يريد أن يخضع بعض القراءات المتواترة والمجمع عليها لقواعد اللغة العربية التى هى فى الأصل محكومة بالقرآن الكريم وليس هى الحاكمة.

المثال الرابع: قول تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[٥].

تواتر عند ابن عامر القراءة بضم الزاى وكسر الياء من "زين" ورفع لام "قتل" ونصب دال "أولادهم" وخفض همزة "شركائهم" بإضافة "قتل" إليه وهو فاعل فى المعنى، وقد فصل بين المضاف وهو "قتل" وبين "شركائهم" وهو المضاف إليه بالمفعول وهو "أولادهم"[٦]. بمعنى: وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادهم، مع التفريق بين الخافض والمخفوض[٧].

ومع أن قراءة ابن عامر قراءة متواترة، وهو أحد القراء السبع المجمع على تواتر قراءتهم. لكن الإمام الطبرى يعيب هذه القراءة، ويحتكم إلى ما يسميه المعروف من الأساليب العربية حينما

(١) السبعة/ ٢٥٤، والنشر ٢/ ١٩٣، إبراز المعانى / ٣٠١.

(٢) سورة الأنعام/ ١٥.

(٣) كتاب السبعة / ٢٥٤، النشر ٢/ ١٩٣، وإبراز المعانى / ٣٠١.

(٤) تفسير الطبرى ٤/ ٣١٤٥.

(٥) سورة الأنعام/ ١٣٧.

(٦) النشر ٢/ ١٩٧ - ١٩٨.

(٧) تفسير الطبرى ٤/ ٣٣٥٤.

يقول: ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الإثم، وذلك فى كلام العرب قبيح غير فصيح"[١]. وكأن الأساليب العربية هى الأصل والقرآن فرع، وأنها الحاكمة على القرآن الكريم والعكس هو الصحيح.

ويستطرد الطبرى فى نقده لقراءة ابن عامر ويقول: والقراءة التى لا استجيز غيرها: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ بفتح الزاى من "زين" ونصب "القتل" بوقوع "زين" عليه وخفض "أولادهم" بإضافة "القتل" إليهم، ورفع الشركاء" بفعلهم؛ لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم على ما ذكرت من التأويل.

ثم يقول: وفى ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة ..

ثم يتحامل الإمام الطبرى على قراءة ابن عامر ويذكر أنه كان يمكن قراءة الآية بطريقتين اختارهما وتخيلهما وذكرهما فى تفسيره - أما تلك القراءة - يعنى قراءة ابن عامر - فلا يجيزها[٢].

هذا ما حكم به الإمام الطبرى على قراءة ابن عامر المتواترة، وهو حكم لا نوافق عليه لأن ابن عامر - كما هو معلوم ومقطوع به - لم يستجز - القراءة بذلك من عند نفسه، بل هى قراءة الوحى من عند الله تعالى.

وقد سبقت الإشارة إلى ابن عامر عند الحديث عن تواتر قراءة الأئمة العشرة، وهو قد أجمع الناس على قراءته وعلى ناقليها بالقبول وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين.

فابن عامر "أعلى أئمة القراءة سنداً، وأقدمهم قراءة، ومن كبار التابعين الذين أخذوا القراءة عن الصحابة كعثمان بن عفان، وأبى الدرداء، ومعاوية، وفضالة بن عبيد ..."[٣].

ويذكر المقدسى صاحب كتاب "أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم" أنه كان يقرأ بقراءة ابن عامر، فسأله أحد القضاة: أنت رجل متفقه لأهل الكوفة، فلم لم تقرأ بحروفهم؟ وما الذى أمالك إلى قراءة ابن عامر؟.

قال المقدسى: قلت: خلال أربع.

قال القاضى: وما هن؟

(١) تفسير الطبرى ٤/ ٣٣٥٤.

(٢) تفسير الطبرى ٤/ ٣٣٥٤، ٣٣٥٥ بتصرف.

(٣) النشر ٢/ ١٩٨، إتحاف فضلاء البشر.

قلت: أما "الأولى" : فإن ابن مجاهد روى عن ابن عامر ثلاث روايات "إحداهن": أنه قرأ على عثمان بن عفان، و"الثانية" أنه سمع القرآن من عثمان وهو صبي، و "الثالثة" أنه قرأ على مَنْ قرأ على عثمان، وهذا ليس لغيره من أئمة القراء، بل بين كل واحد وبين عليّ وعبد الله وأبيّ وابن عباس: رجلان أو ثلاثة.

فَمَنْ بينه وبين عثمان الذى قد أجمع المسلمون على مصحفه، واتفقوا على جمعه، وتداولوه رجل: أحق بأن يُقرأ له ممن بينه وبين من لا يُستعمل جمعه، ولا وقع الاتفاق على مصحفه – رجلان أو ثلاثة[1].

ومما سبق يتبين أن ابن عامر – الذى ينتقد الطبرى – قراءته هو من الأعلى القراء سنداً ومن كبار التابعين فى الطبقة الأولى.

وقد تأثر – الزمخشرى – فى رده ونقده لقراءة ابن عامر – بالطبرى الذى هو أول من تكلم فى قراءة ابن عامر.

يقول الزمخشرى عن قراءة ابن عامر: "إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف لو كان فى مكان الضرورات – وهو الشعر – لكان سمجاً مردوداً ... ويظهر تأثر الزمخشرى بالطبرى والنقل عنه حيما يقول: عن ابن عامر: "والذى حمله على ذلك: أنه رأى فى بضع المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء، ولو قرئ بجر "الأولاد" و"الشركاء"، لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم لوجد – فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[2].

وقد قام بالرد على الزمخشرى العلامة ابن الجزرى، وهو رد يوجه أول ما يوجه إلى الطبرى لأنه المؤسس لنقد قراءة ابن عامر المتواترة.

يقول ابن الجزرىّ: "والحق فى غير ما قاله الزمخشرى ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهى، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد فى الكتابة من غير نقل ؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول فى الفصيح الشائع الذائع اختياراً، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفى – فى ذلك – دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التى بلغت التواتر كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين

(١) أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم / ١٤٢.

(٢) تفسير الكشاف ٢/ ٥٤

الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبى الدرداء رضى الله عنهما.

وهو – مع ذلك – عربى صريح من صميم العرب فكلامه حجة ، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به. فكيف، وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى : إذ كانت كذلك فى المصحف العثمانى المجمع على أتباعه ، وأنا رأيتها فيه كذلك، مع أن قارئها لم يكن خاملاً، ولا غير متّبع، ولا فى طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان فى مثل دمشق التى هى إذ ذاك دار الخلافة وفيه الملك والمأتى إليها من أقطار الأرض فى زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة: الإمام عمر بن عبد العزيز – رضى الله عنه – أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين.

وهذا الإمام القارئ – أعنى ابن عامر – مقلد، فى هذا الزمن الصالح، قضاء دمشق، ومشيختها، وإمامة جامعها الأعظم: الجامع الأموى، أحد عجائب الدنيا، والوفود به من أقاطر الأرض لمحل الخلافة ودار الإمارة.

هذا، ودار الخلافة فى الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة.

ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان فى حلقته أربعمائة عريف يقومون عنه بالقراءة.

ولم يبلغنا عن أحد من السلف – رضى الله عنهم – على اختلاف مذاهبهم، وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف.

ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها – لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة.

وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور ابن جرير الطبرى بعد الثلثمائة، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير، حتى قال السخاوى، قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى: "إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر".

ولله درُّ إمام النحاة أبى عبد الله بن مالك رحمه الله – حيث قال فى "كافيته الشافية":-

وحجتى قراءة ابن عامـــر
فكم لها من عاضد وناصر

وهذا الفصل الذى ورد فى هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب، من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضاً.

أما وروده فى كلام العرب: فقد ورد فى أشعارهم كثيراً: أنشد من ذلك سيبويه، والأخفش، وأبو عبيدة، وثعلب وغيرهم ما لا ينكر وقد صح من كلام رسول الله (ﷺ): "فهل أنتم تاركو لى صاحبى" ؟ ففصل – بالجار والمجرور – بين اسم الفاعل ومفعوله ، مع ما فيه من الضمير المنوى ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

وقرئ : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[1].

وأما فوته من جهة المعنى، فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

"أحدها" كون الفاصل فُضْلَة، فإنه لذلك – صالح لعدم الاعتداد به، "الثانى" أنه غير أجنبى معنى؛ لأنه معمول للمضاف هو والمصدر "الثالث" أن الفاصل مقدر التأخير، لأن المضاف إليه مقدر التقديم، لأنه فاعل فى المعنى، حتى إن العرب – لو لم تستعمل مثل هذا الفصل – لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا – فى الشعر – بالأجنبى كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبى أن يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقاً، وإذا كانوا قدفصلوا بين المضافين بالجملة فى قول بعض العرب: "هو غلام – إن شاء الله – أخيك"، فالفصل بالمفرد أسهل أ.هـ[2].

ويقول أبو حيان فى تفسيره "البحر المحيط" عن قراءة ابن عامر هذه: وبعض النحويين أجازها "ويقصد الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول، وهو الصحيح، لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض: ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحنُ فى

(١) سورة إبراهيم/ ٤٧، وقد جاء فى كتاب: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبرى: ١/٧١، الرُسُل: مفعول أول، والوعد مفعول ثان، وإضافة "مخلف" إلى الوعد إتساع، والأصل: مخلف رُسله وعده، ولكن ساغ ذلك لما كن كل واحد منهما مفعولاً، وهو قريب من قولهم: "يا سارق الليلة أهل الدار" حيث اتسع فى الظرف "أى الليلة"، فنصب المفعول . ثم وقعت الإضافة إليه على هذا حد

٢) انظر ٢ ١٩٨، ١٩٩

لسان العرب، ولوجودها أيضاً فى لسان العرب فى عدة أبيات"[1].

وقد شنع ابن السكندرى على الزمخشرى، وقام بالرد عليه، وهو رد على الإمام الطبرى فى نفس الوقت لأن الزمخشرى تأثر به ونقل عنه.

يقول ابن المنير: لقد ركب المصنف فى هذا الفصل متن عمياء، وتاه فى تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به؛ فإنه تخيل أن القراء – أئمة الوجوه السبعة – اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً ، فلذلك غلط ابن عامر فى قراءته هذه.

ويستطرد ابن المنير قائلاً : فهذا كله كما ترى ظن من الزمخشرى أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه، وكان الصواب خلافه، والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشرى أن هذه القراءة – بنصب "الأولاد" ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه – بما يعلم ضرورة أن النبى (ﷺ) قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبى صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر، من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها، ويقرءون بها خلفاً عن سلف، إلى أن إنتهت إلى ابن عامر، فقرأها أيضاً كما سمعها.

فهذا كله معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة: أنها متواترة جملة وتفصيلاً، عن أفصح من نطق بالضاد (ﷺ).

فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة – بعدها – بقول الزمخشرى، ولا بقول أمثاله، ممن لحن ابن عامر، وظن أن القراءة بالرأى غير موقوفة على النقل، والحامل هو التغالى فى اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية فظنها قطعية، حتى يرد ما يخالفها".

ثم يتابع ابن المنير السكندرى فيقول: إن المنكر عليه – يعنى ابن عامر – إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعاً وضرورة ،ولولا عذر أن المنكر ليس منم أهل الشأنين: أعنى علم القراءة وعلم الأصول، ولا يُعد من ذوى الفنين المذكورين لخيف عليه الخروج من ربقة الدين، وإنه على هذا العذر لفى عهدة خطيرة، وزلة منكرة تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتراً، وأما الزمخشرى فظن أنها تثبت بالرأى غير موقوفة على النقل.

(١) تفسير البحر المحيط ٤/٦٥٧ .

وهذا لم يقل به أحد من المسلمين"[١] أ.هـ.

ويقول الإمام النيسابورى: "والحقُ عندى – فى هذا المقام – أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه، والقراءات السبع كلها متواترة، فكيف يمكن تخطئة بعضها؟ فإذا ورد فى القرآن المعجز مثل هذا الترتيب لزم القول بصحته وفصاحته...."[٢].

وهكذا رأينا حجية قراءة ابن عامر، وأنها متواترة وأن ابن عامر من كبار التابعين ومن أعلى القراء سنداً وضبطاً، ورأينا كذلك إنكار أئمة القراءة، وشيوخهم فى عصور مختلفة مثل أبى حيان، وابن الجزرى، والسخاوى، والنيسابورى، وابن المنير السكندرى، وغيرهم – على الطبرى الذى تحامل على قراءة ابن عامر، وتبعه فى ذلك الزمخشرى ومن سار فى ركابهم، وذلك انتصاراً لقواعد اللغة والإعراب متناسين أن القراءة إذا صح سندها وتواترت لا تخالف الرسم العثمانى، ولا قواعد اللغة العربية، ويندهش ويتعجب الإنسان بعد أن قامت الأدلة والبراهين القاطعة على صحة الإسناد وتواتره فى أداء وجوه القراءات القرآنية المتواترة إلى المعصوم (ﷺ)، وهو أفصح من نطق بالضاد، فضلاً عن أن أداء هذه الوجوه إنما هو وحى من الله عز وجل تلقاه النبى (ﷺ) من أمين الوحى جبريل عليه السلام.

أقول: يتعجب الإنسان بعد كل ذلك من الذين يحتكمون إلى شطر من شعر أعرابى لا يعرف له اسماً، ولا يحفظ عنه إسناداً، ثم هو يرتاب فى الأخذ بوجه من الأداء القرآنى، أجمع عليه أئمة القراء، وقدموا بين أيديهم إسناده ورجاله، ثم هم فوق ذلك أهل الفصاحة واللسان والبيان.

(١) الانتصاف على هامش تفسير الكشاف ٢/ ٥٥.

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٨/ ٣٧.

المبحث الخامس

١- تأمل فى موقف الطبرى وتقييم له:

إن المتأمل فى موقف الإمام الطبرى من رده لبعض القراءات المتواترة يجده عجيباً وغريباً، فهو إمام المفسرين بلا جدال، وهو خير المدافعين عن القرآن الكريم، وله باع طويل فى القراءات.

وقد أشارت بعض المصادر إلى أن الطبرى ألف كتاباً مستقلاً فى القراءات سماه "الجامع" ، وفيه نيف وعشرين قراءة"[١].

ويذكر صاحب معجم الأدباء: أنا أبا على الأهوازى (ت ٤٤٦) قال فى كتابه "الإقناع فى إحدى عشرة قراءة" : "ألف الطبرى فى القراءات كتاباً جليلاً رأيته فى ثمانى عشرة مجلدة ذكر فيه جميع القراءات، من المشهور والشاذ، وعلّل ذلك وشرحه واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور"[٢].

وكذلك يذكر مكى القيسى: أن الطبرى زاد فى هذا الكتاب على القراء السبعة المعروفين نحواً من خمسة عشر رجلاً[٣].

ولكن استحالة الوقوف على هذا الكتاب المفقود لم يكن لنا أن نقف على جهود الطبرى فى القراءات إلا من خلال تفسيره: "جامع البيان عن تأويل آى القرآن". ولا نستطيع أن نعرف إن كان الإمام الطبرى قد ألف تفسيره قبل هذا الكتاب أم بعده، لأننا لم نجد الطبرى يصرح فى تفسيره بأسماء أصحاب اختياراته الإثنين والعشرين الذين ذكرهم مكى القيسى.

ولكن الطبرى كان يجمل أسماء أصحاب اختياراته الإثنين والعشرين تحت اسم "عامة القراء" أو "بعض القراء" ، أو "اجماع الحجة"، أو "قراء الأمصار".

وعند عرض هذه الاختيارات على الكتب الأصول فى القراءات تبين لنا أنها لم تخرج عن قراءات القراء المعروفين الذين عاشوا قبل الطبرى، واستحكمت شهرتهم بعد عهد الطبرى، كابن عامر الدمشقى، وابن كثير المكى، وعاصم، وحمزة، والكسائى ،وخلف الكوفيين، وأبى عمرو، ويعقوب البصريين، وأبى جعفر ونافع المدنيين، وهؤلاءهم القراء العشر المعروفين والمجمع على تواتر قراءتهم.

(١) النشر ١/ ٣٣.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموى ١٨/ ٤٥.

(٣) الإبانة عن معانى القراءات / ٣٦

وهذا لا يناقض ما ذكره مكى القيسى من أن الإمام الطبرى زاد فى كتابه "الجامع" فى القراءات – على القراء السبعة المعروفين نحواً من خمسة عشر رجلاً، لأن هؤلاء القراء هم ورثة القراءات عن الشيوخ المتعددين، والذين تلقوها عنهم مختارين، ومن طبيعة الوراثة أن تحجب الأسماء القديمة.

قال نافع: "قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة"[1].

وهكذا فإن الأئمة أصحاب القراءات الجمع على تواترها والذين كان يذكرهم الإمام الطبرى فى تفسيره تحت اسم "عامة القراء"، أو "قراء الأمصار" .... إلخ، عاشوا جميعاً قبل الطبرى: بعضهم بعشرات قليلة من السنين، وبعضهم الآخر بعشرات أكثر، فكانت قراءاتهم جميعاً منتشرة ومستفيضة وشائعة فى الأمصار الإسلامية أيام كان الطبرى يشتغل بالقراءات، وقد ذكرهم فى تفسيره، وهذا يدل على أنه مقر ومعترف بتواتر قراءتهم، ومن المعلوم أن القراءات العشر مأخوذة بها منذ عهد النبى (ﷺ) وصحابته، وإنما لم تكن فى ذلك الوقت سميت بأسماء هؤلاء الأئمة.

ومن المعلوم أيضاً أن ابن مجاهد لم يخترع القراءات السبع، وإنما اختار القراءات السبع وجعلها فى كتابه "السبعة فى القراءات"، وكذلك فإن "ابن مهران"[2] لم يستحدث القراءات الثلاث،

(١) الإبانة / ٣٨.

(٢) يقول ابن الجزرى فى كتابه: "غاية النهاية فى طبقات القراء" ابن مهران هو: أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانى، ثم النيسابورى، مؤلف كتاب "الغاية فى العشر"، ومذهب حسن فى الوقف، وكتاب "طبقات القراء" و "كتاب المقدمات"، وكتاب الاستعاذة بتجنيسها، وكتاب الشامل، ضابط محقق، ثقة، صالح، صاحب الدعوة، وقد وقع فى بعض روايته كتاب عالى. قرأ بدمشق على ابن الأخرم وببغداد على أبى الحسين أحمد بن يوسف وحماد بن أحمد، وأبى بكر الشذائى، وأبى عيسى بكار، وعلى بن محمد بن خليع، وهبة الله بن جعفر، والحسن بن داود النقار، ومحمد بن الحسن بن مقسم .... وسمع القرآن من لفظ بقراءة ابن كثير وأحمد بن كامل بن خلف، ومحمد بن عبد الله بن محمد بن مرة، قرأ عليه مهدى بن طرازه شيخ الشذائى، وعلى بن أحمد البسنى شيخ الواحدى، ومنصور بن أبى العراقى، ومحمد بن محمد الطوسى، وطاهر بن عيسى الصفوانى، شيخ شيخ الخرقى سماعاً منه ..... وروى عنه الخرقى سماعاً منه

ولكن ضم القراءات الثلاث إلى القراءات السبع، وجعلها فى كتابه : "الغاية فى العشر"، وأن أغلب قراء الأمصار كانوا مجمعين على هذه القراءات العشر وقد كان ابن مجاهد معاصراً للإمام الطبرى، فالطبرى توفى سنة عشر وثلاثمائة هجرية، وابن مجاهد توفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة هجرية[1]، أى بعد الطبرى بأربع عشرة سنة.

ويذكر صاحب معجم الأدباء: أن أبا بكر الخطيب قال: قال ثعلب النحوى فى سنة ست وثمانين ومائتين: ما بقى من عصرنا هذا أعلم بكتاب الله تعالى من أبى بكر ابن مجاهد"[2].

فالذى يترجح ويغلب على الظن أن ابن مجاهد حينما اختار القراءات السبعة فى ذلك الوقت أى سنة ست وثمانين ومائتين، وأن الطبرى قد ذكر فى كتابه "الجامع" أصحاب القراءات السبع وزاد عليهم نحواً من خمسة عشر رجلاً كما يقول مكى فى كتاب "الإبانة" كما ذكرنا آنفا، وأن الطبرى قد ذكر أصحاب هذه القراءات فى تفسيره أحياناً باسمائهم، وأحياناً أخرى تحت اسم "عامة القراء" أو "قراء الأمصار".

ولكن ما مقصود العلماء من عبارة "عامة القراء" و "قراء الأمصار" يقول مكى بن أبى طالب : "العامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة، وأهل الكوفة ، فذلك عندهم حجة قوية". ..... وقال أيضاً: "وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين"[3].

فالمقصود بموافقة العامة: أنه معلوم عندهم، وقد بلغهم بأسانيدهم عن النبى صلى الله عليه وسلم، وذلك سواء أقرءوا به أم لم يُقْرئوا به، لأن الراوى قد لا يقرئ بكل ما بلغه، وذلك لأن الراوى يختار قراءة يألفها ويداوم عليها من بين مروياته الصحيحة التى سمعها. وقد وضحنا ذلك عند الحديث عن الاختيار، وحقيقة نسبة القراءات المروية إلى أحد الأئمة.

بن إبراهيم المقرى من كتابه "الغاية" ، وعبيد الله بن محمد الطوسى، وعبد الله بن الحسين النيسابورى، والحاكم أبو عبد الله الحافظ من كتابه "الشامل، توفى فى شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة وله ست وثمانون سنة "غاية النهاية لابن الجزرى ١/ ٤٩ ، ٥٠.

(١) النشر ١/ ٣٣.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموى ٢/ ٣٥ – ٣٧.

(٣) الإبانة عن معانى القراءات / ٤٩، ٥٠.

أى أن مبدأ "قراءة العامة" مبدأ نسبى وهذا واضح من كلام مكى القيسى السابق فى بيانه لمعنى "العامة"، فمرة يقول: العامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة ، وأهل الكوفة، ومرة أخرى يقول: وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين، مع أن هناك قراءً من أهل البصرة، وقراء من أهل الشام، وغير ذلك.

فمبدأ العامة أو الكثرة مبدأ نسبى، فما يكون عاماً أو كثيراً عند أحد فقد يكون قليلاً عند آخر، ويتضح ذلك فى المثال الذى ذكرناه فى الاعتبار الأول[1]، فى قوله تعالى: من سورة يوسف: ﴿ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞ ﴾ ، فقد تواتر عند عاصم وحمزة والكسائى وخلف "يا بشرى" ، وتواتر عند الباقين "يا بشراى" وهى قراءة أهل المدينة، وأهل مكة ، وأهل البصرة، وأهل الشام، وأن الإمام الطبرى قد فضل قراءة "يا بشرى" وقال: هى الأعجب إليه.

فواضح أن الإمام الطبرى قد فضل وأعجب بقراءة عاصم وحمزة والكسائى وخلف، وهم العامة من قراء الكوفة.

وهذا يبين — كما قلنا — أن مبدأ "قراءة العامة" مبدأ نسبى، وأن المعول عليه فى قبول القرءاة هو صحة الإسناد والتواتر كما قال ابن الجزرى هو: "الأصل الأعظم والركن الأقوم"[2]، بمعنى أنه إذا ثبت على وجه القطع واليقين أن قراءة ما تواتر نقلها عن رسول الله (ﷺ)، واستفاض نقلها كذلك، وتلقتها الأمة بالقبول فقد دخلت فى دائرة الصحيح من القراءات القرآنية، طالما تحقق ضابط القراءة الصحيحة من صحة الإسناد وتواتره، وموافقة الرسم العثمانى ولو احتمالا ، ووافقت اللغة العربية ولو بجوه.

ويستوى فى ذلك النقل المتواتر عن أى عامة قراء من قراء الأمصار الإسلامية.

يقول ابن الجزرى فى النشر فيما نقله عن أبى شامة رحمه الله فى كتابه "المرشد الوجيز" : فلا ينبغى أن يفتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة ، وإن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت فى ذلك الضابط ، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره،

(١) انظر صفحة رقم ٦٦، ٦٧ من هذا البحث.

(٢) النشر ١/ ١٦.

ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك وجه لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب إليه"[1].

وعلى ذلك إذا كان الإمام الطبرى قد ذكر أصحاب هذه القراءات من الأئمة العشرة، وأشار إليهم فى تفسيره، وكانت قراءتهم جميعاً شائعة ومستفيضة ومجمع عليها فى وقت كان الطبرى يشتغل بالقراءات، وقد تلقى القراءة عن عامة شيوخه، فإن الإنسان يتعجب فى نقضه للإجماع حين يراه يصوب قراءة متواترة، على حساب قراءة أخرى متواترة مع أنهما فى المرتبة سواء.

فهل السرُ كامن فى كتابه المفقود "الجامع، أم أنها لم تتواتر عنده ؟ وكونها لم تتواتر عنده فقد تكون متواتره عند غيره.

وعلى كلٍ، فليس هناك سبب جوهرى يجعل الإمام الطبرى يقدم بعض هذه القراءات إلى أوليه الصواب ويؤخر بعضها وينقصها حقها عن هذه الأولوية، أو يردها، أو يحرم بعض هذه القراءات المتواترة كلية من صفة الصواب كما ذكر ذلك فى تفسيره.

(١) النشر ١/ ١٥.

٣- حكم المفاضلة بين القراءات المتواترة:-

القراءات المتواترة التى أجمع عليها أئمة القراءة فى مختلف الأزمنة كلها حق وصواب وغير جائز المفاضلة والترجيح بينها؛ لأن ذلك يؤدى إلى التقليل من شأن القراءة الأخرى، مع أنهما فى الصحة سواء.

ولا يهون من أمر الذين يفاضلون بين بعض القراءات المتواترة ظناً منهم أن الخلاف فى القراءات لا يعدو أن يكون لوناً من ألوان الاختلاف فى الاجتهادات الفقهية، وهذا ظن خاطئ؛ لأن مصدر الاختلاف بين القراءات هو الوحى بينما مصدر الاختلاف فى الفقه هو الاجتهاد المبنى على النظر الذى قد يخطئ ويصيب.

يقول ابن الجزرى: اختلاف القراء — عند — المسلمين صواب بإطلاق، وليس كاختلاف الفقهاء صواباً يحتمل الخطأ[2].

ويذكر السيوطى الإتقان: أن أبا جعفر النحاس قال: السلامة عند أهل الدين ، إذا صحت القراءتان ألا يقال: إحداهما أجود، لأنهما جميعاً عن النبى

(٢) النشر ١/ ٤٧.

صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا[١].

وقال أبو شامة: أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة "مالك" و "ملك" حتى إن بعضهم يبالغ إلى حد يكاد سقط وجه القراءة الأخرى؛ وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين"[٢] أ.هـ.

وقال الألوسى فى حق من ينقد القراءة المتواترة ويعطن فيها وذلك فى معرض رده على الزمخشرى فى تشنيعه على قراءة ابن عامر: إنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً كما ذهب إليه بعض الجهلة فلذلك غلط ابن عامر فى قراءته هذه وأخذ يبين منشأ غلطه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى[٣]، وقد حكى أبو عمر الزاهد فى كتاب اليواقيت عن ثعلب ، أنه قال: إذا اختلف الإعربان فى القراءات لم أنفضل إعراباً على إعراب[٤].

(١) الإتقان ١/ ٢٢٩.

(٢) نفس المصدر .

(٣) تفسير الألوسى ٨/ ٢٣.

(٤) الإتقان ١/ ٢٩٩.

وقال الزركشى : قال أبو جعفر النحاس: وقد حكى اختلافهم فى ترجيح "فك رقبة" فى سورة "البلد" بالمصدرية والفعلية، والديانة تحظر الطعن على القراءة التى قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبى صلى الله عليه وسلم.

وقد قال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" ، فهما قراءتان حسنتان، لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى"[٥].

وبهذا يتبين أنه لا تجوز المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة فالكل نازل من عند الله تعالى، ومسموع من النبى (ﷺ) لحكمة بالغة.

(٥) البرهان فى علوم القرآن ١/ ٣٣٩ ، ٣٤٠.

الخاتمـــة

من خلال معايشتنا لهذا البحث نستطيع أن نستخلص النتائج الآتية:-

١- أن مصدر القراءات المتواترة إنما هو الوحى الإلهى وليس للأئمة القراء أدنى اجتهاد فى اختراع أى وجه ، أو ترجيح متواتر على متواتر، وإن تعدد القراءات عن المعصوم (ﷺ) حفظ كثيراً من اللهجات العربية الفصيحة التى أوشكت أن تندثر فى ذلك الوقت، كما أنه مظهر سعة وثراء فى إيراد أكثر من وجه للكلمة القرآنية الواحدة، الذى هو من مظاهر الإعجاز القرآنى.

٢- أن القراءة إذا تواتر سندها ، فلا تخالف رسماً ولا لغة؛ إذا القراءة حجة على اللغة وليست اللغة مقياساً لصحة القراءة القرآنية.

٣- أن القراءات العشر قراءات متواترة ومجمع عليها، وهى صحيحة ومتصلة السند برسول الله (ﷺ)، فيصح قراءة القرآن بأى وجه منها، وأن ما زاد على العشر فهو شاذ لا يجوز قراءة القرآن به.

٤- المفاضلة بين القراءات المتواترة غير جائزة؛ لان القراءات المتواترة كلها حق وصواب، فالكل نازل من عند الله تعالى، ومسموع من فى رسول الله (ﷺ). فإذا تواترت القراءتان فليست إحداهما أولى بالصحة من الأخرى، فكلاهما فى الصحة له مخرج وتوجيه، فلا وجه لقول قائل: إيهما أولى بالصحة.

٥- أن موقف الإمام الطبرى من بعض القراءات المتواترة فى تفضيله وتصويبه لقراءة متواترة على قراءة متواترة أخرى هو موقف لا مبرر له وليس بمستساغ ، لأن تفضيله وتصويبه لقراءة متواترة يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمقبول بعد ثبوت تواتر القراءتين.

٦- أن الإمام الطبرى هو إمام المفسرين بلا منازع، وله منزلة علمية شامخة ، وَهُوَ مَنْ هُوَ بين مفسرى وعلماء الأمة، فهو الإمام الذى خدم القرآن شرحاً وتفسيراً وقراءاة وتوجيهاً، فله تأثيره البالغ، فحينما يصف بعض القراءات المتواترة بالصواب والأخرى بغير ذلك يكون هذا مدخلاً لأعداء الدين من المستشرقين وغيرهم الذين يتربصون به الدوائر، وما قول جولدزيهر حول مصدر القراءات المتواترة عنا ببعيد حينما قال: إن اختلاف القراءات راجع إلى طبيعة الخط العربى الذى كتبت به

المصاحف العثمانية .....؛ وهذا لعمرى كذب وافتراء، وقد سبق الرد عليه وإبطاله، وكيف لهم ذلك؟ وقد تكفل الله بحفظ دينه وكتابه قال تعال: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون).

ولكن هذه هنة من هنات الطبري، ووهم لا يعرى منه أحد، وقلما ينجو منه بشر، وكل أحد يُؤخذ من كلامه ويُرد إلا المعصوم (ﷺ).

يقول ابن حزم: "ونحن – وإن بلغنا الغاية فى تعظيم أصحاب رسول الله (ﷺ)، وتقربنا إلى الله عز وجل بمحبتهم – فلسنا نبعد عنهم الوهم والخطأ، ولا نقلدهم فى شئ مما قالوه إنما نحن نأخذ عنهم ما أخبرونا به، عن رسول الله (ﷺ)، بما هو عندهم بالمشاهدة والسماع، لما ثبت من عدالتهم وثقتهم وصدقهم، وأما عصمتهم من الخطأ فيما قالوه برأى وبظن فلا نقول بذلك ..... ويقول: "والوهم لا يعرى منه أحد بعد الأنبياء عليهم السلام"[1].

هذا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ولله الحمد فى الأولى والآخرة.

(١) الفصل فى الملك والنحل ٢/ ٦٧، ٧٧.

قائمة المراجع

١- الإبانة عن معانى القراءات، لمكى ابن أبى طالب القيس – طبعة دمشق – وطبعة نهضة مصر.

٢- إبراز المعانى من حرز الأمانى لأبى شامة – طبعة القاهرة – مصطفى الحلبى ١٣٤٩هـ.

٣- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للدمياطى – طبعة المشهد الحسينى – القاهرة.

٤- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى – طبعة دار التراث ٢٢ ش الجمهورية – القاهرة.

٥- أحسن التقاسيم فى تامعرفة الأقاليم – المقدس – طبعة ليدن.

٦- أحكام القرآن لابن العربى المالكى – تحقيق على محمد البجاوى – دار الفكر.

٧- إعراب القرآن للزجاج – تحقيق إبراهيم الإبيارى – دار الكتاب المصرى – ودار الكتاب اللبنانى ١٤٢٠هـ.

٨- الأعلام للزركلى – طبعة بيروت.

٩- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعبكرى

– طبعة دار الكتب العلية – بيروت – ١٩٧٩م.

١٠- البرهان فى علوم القرآن للزركشى – تحقيق محمد أبو الفضل – دار التراث ش الجمهورية – القاهرة.

١١- تاريخ القراء العشرة ورواتهم – للشيخ عبد الفتاح القاضى – طبعة مكتبة المشهد الحسينى بالقاهرة.

١٢- تاريخ بغداد – الخطيب البغدادى – القاهرة – مكتبة الخانجى ١٩٣١م.

١٣- التجويد وأثره فى النطق العربى الصحيح – دكتور/ محمد الحبشى طبعة دار الفكر.

١٤- التصحيف والتحريف لأحمد العسكرى – مطبعة الظاهر – مصر.

١٥- تفسير ابن كثير – طبعة مكتبة التراث الإسلامى – حلب.

١٦- تفسير الألوسى – دار الفكر – بيروت – ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

١٧- تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى – دار الفكر – بيروت ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، ودار إحياء التراث العربى – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

١٨- تفسير الطبرى – طبعة دار السلام – الطبعة الثانية ٢٠٠٧م.

١٩- تفسير القرطبى – طبعة دار الكتب المصرية.

٢٠- تفسير الكشاف للزمخشرى – طبعة دار الفكر ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٢١- تفسير فتح القدير للشوكانى – طبعة عالم الكتب.

٢٢- التفسير والمفسرون – دكتور/ محمد حسين الذهبى – طبعة الكتب العلمية ١٩٧٦م.

٢٣- جمال القراء وكمال الاقراء – علم الدين السخاوى – مكتبة التراث – مصر – ١٤٠٨هـ.

٢٤- حاشية ابن المنير – على الكشاف للزمخشرى – طبعة دار الفكر الأولى ١٩٨٣م.

٢٥- حجة القراءات لأبى زرعة – مؤسسة الرسالة – ١٤٠٤هـ.

٢٦- حديث الأحرف السبعة – دكتور عبد العزيز عبد الفتاح القارئ – دار النشر الدولى ١٤١٢هـ

٢٧- دراسات فى علوم القرآن - دكتور حسين محمد إبراهيم محمد عمر - مطبعة الحسين الإسلامية - خلف الجامع الأزهر.

٢٨- دراسات فى مناهج المفسرين - دكتور عبد الرحمن خليفة.

٢٩- زاد المسير - فى علم التفسير لابن الجوزى.

٣٠- السبعة فى القراءات لابن مجاهد - تحقيق شوقى ضيف - القاهرة - دار المعارف ١٩٧٣م.

٣١- سنن الترمذى.

٣٢- شرح طيبة النشر لابى القاسم النويرى - المطابع الأميرية ١٤٠٦هـ.

٣٣- الصاحبى لابن فارس - المكتبة السلفية - ١٩١٠م.

٣٤- صحيح البخارى - طبعة القاهرة.

٣٥- صحيح مسلم - طبعة عيسى الحلبى - القاهرة.

٣٦- طبقات ابن سعد - طبعة ليدن ١٣٢٢هـ.

٣٧- طيبة النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - طبعة الحلبى - القاهرة.

٣٨- العقد الفريد لابن عبد ربه.

٣٩- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى - طبعة مكتبة الخانجى ١٣٥١هـ - مطبعة دار الكتب العلمية.

٤٠- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسبورى بهامش تفسير الطبرى.

٤١- غيث النفع فى القراءات السبع للصفاقسى - المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة.

٤٢- فى علوم القرآن - دكتور السيد رزق الطويل - طبعة مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية ١٤٠٥هـ.

٤٣- القاموس المحيط.

٤٤- القراءات أحكامها ومصدرها - دكتور شعبان محمد إسماعيل - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٤٥- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف عبد الوهاب الفضلى - الطبعة الثانية - بيروت.

٤٦- القراءات القرآنية وأثرها فى الدراسات النحوية - دكتور عبد العال سالم مكرم - طبعة مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٧- القراءات المتواترة - وأثرها فى الرسم القرآنى والأحكام الشرعية - دكتور محمد الحبش - دار الفكر دمشق ١٩٩٩م.

٤٨- القراءات فى نظر المستشرقين والملحدين الشيخ عبد الفتاح القاضى - طبعة القاهرة.

٤٩- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها مكى ابن أبى طالب - طبعة بيروت.

٥٠- الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى - طبعة القاهرة.

٥١- لطائف الاشارات لفنون القراءات شهاب الدين القسطلانى - مطابع الأهرام - ١٣٩٢هـ.

٥٢- مختار الصحاح.

٥٣- مذاهب التفسير الإسلامى (جولدزيهر) ترجمة دكتور عبد الحليم النجار - طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة.

٥٤- المذهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى - المكتبة العصرية - بيروت ١٩٨٦م.

٥٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل.

٥٦- مشاهير علماء الأمصار محمد بن حبان البستى - طبعة لجنة التأليف والترجمة بمصر ١٣٧٩هـ.

٥٧- مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب القيسى - تحقيق حاتم الضام مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ.

٥٨- مطبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - تحقيق السيد أحمد صقر.

٥٩- معجم الأدباء لياقوت الحموى - مطبعة دار المأمون - مصر - مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩١م.

٦٠- معرفة القراء الكبار شمس الدين الذهبى - دار الكتب الحديثة - مصر.

٦١- مفردات القرآن للراغب الأصفهانى.

٦٢- مناهل العرفان فى علوم القرآن للزرقانى - طبعة عيسى الحلبى.

٦٣- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزرى - طبع حسام الدين القدسى بمصر ١٣٥٠هـ وطبعة القاهرة تحقيق الدكتور/ عبد الحى الفرماوى.

٦٤- النجوم الزاهرة.

٦٥- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية - ٢٠٠٢م - ١٤٢٣هـ.

٦٦- هدى الفرقان فى علوم القرآن - دكتور غازى عناية - طبعة عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٦م.

٦٧- وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق الدكتور إحسان عباس - طبعة دار الثقافة - بيروت.